وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954–1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830–1954

إعداد الطالبتين:

1–لعريبي فاطمة الزهراء

2–شماني أحلام

إشراف الدكتور:

– حواس محمد

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954–1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830–1954

إعداد الطالبتين:

1–لعريبي فاطمة الزهراء

2–شماني أحلام

إشراف الدكتور:

– حواس محمد

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر للمولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في إتمام هذا البحث المتواضع.

أنه ليشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير

لأستاذنا الفاضل المشرف الدكتور "حواس محمد" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وقدم لنا يد العون والمساندة ولم يبخل علينا بوقته وجهده المقدر.

كما نتوجه بشكرنا إلى جميع أساتذة التاريخ الذين أفادونا بنصائحهم القيمة وزودونا بالمعلومات.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من أمد لنا يد العون من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز بحثنا هذا

إهداء

اهدى هذا العمل إلى أغلى وأثمن جوهرتين في الوجود قرة عيني والدي العزيزين اللذان أوصى بهما المولى وقال فيهما عز وجل "ولا تقل لهما أف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما"

الى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي الى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد العون أمي فتيحة بلحاج الجيلالي

الى الذي كان سندا ورباني على مكارم الأخلاق المثلى وقدوتي أبي امحمد لعريبي أطال الله في عمره

الى كافة اقربائي، الى الأستاذ المشرف الدكتور "حواس محمد "

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

فاطمة الزهراء

إهداء

اهدى هذا العمل إلى أغلى وأثمن جوهرتين في الوجود قرة عيني والدي العزيزين اللذان أوصى بهما المولى وقال فيهما عز وجل "ولا تقل لهما أف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما"

الى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي الى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد العون أمي فتيحة

الى الذي كان سندا ورباني على مكارم الأخلاق المثلى وقدوتي أبي محمد أطال الله في عمره

الى كافة اقربائي، الى الأستاذ المشرف الدكتور "حواس محمد "

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

أحلام

قائمة المختصرات:

أ-باللغة العربية:

ج	الجزء
د.س	دون سنة
تق	تقديم
ص	الصفحة
ط	الطبعة
د.ب	دون بلد
ت.ر	ترجمة
د.ط	دون طبعة
ل ت ت	لجنة التنسيق والتنفيذ
ج ت و	جبهة التحرير الوطني

ب-باللغة الفرنسية:

CNRA	Conseille national de la revolution algérienne
CCE	Le comite de cordinetion et execution
GPRA	Gouvernment provisoire de la république algérie

مقدمة

مقدمة:

تعتبر النصوص الوثائقية ذات أهمية بالغة في الدراسات التاريخية كونها تؤرخ لمرحلة من المراحل، فهي تحتوي على مادة فكرية ثرية، والنصوص الأساسية للثورة الجزائرية هي وثائق تاريخية تعبر عن فكرها وبرنامجها وتصورها المستقبلي، فهي أهم المصادر التي نفهم من خلالها اهداف الثورة ومبادئها وسياساتها وحجم الأفكار التي كانوا يعقدونها على الثورة وايديولوجيتها، وتشكل النصوص الثلاث للثورة (بيان أول نوفمبر 1954م، ميثاق الصومام 1956م، ميثاق طرابلس 1962م)، أهم تلك النصوص التي كشفت لنا عمى دار في ذهن مسؤولي الثورة من أهداف وخطط العمل الثوري.

وتعد هذه المواثيق مادة هذه الدراسة ومحاور البحث العلمي والتاريخي لها، كونها تشكل مخزون فكري وايديولوجي الذي عرفت منه الثورة مقومات النشاط والحركة، وأسهمت في وضع الأسس والمبادئ التي بعثت من خلالها الدولة الوطنية.

ولأهمية الموضوع جاءت دراستنا تحت عنوان: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954-1962).

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية أبرزها:

أولا: أسباب ذاتية

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع.
- التشجيع الذي تلقيناه من طرف الأستاذ المشرف الدكتور "حواس محمد" الذي أعطانا دفعا قويا لهذا الموضوع.
- محاولتنا لدراسة وكتابة تاريخ ثورتنا المجيدة كتجربة أولى في مسار دراستنا الجامعية (الماستر) كونها أول تجربة لنا لإنجاز مذكرة التخرج.

ثانيا: أسباب موضوعية:

- قلة الاهتمام بدراسة مواثيق الثورة التحريرية كونها تمثل المادة الأولى لتطورات الثورة، وفي وضع أسس بناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- القراءة العلمية والتاريخية للمضامين الفكرية والسياسية، في إطار الأسس والحقائق التاريخية للنصوص الأساسية والمواثيق الكبرى للثورة من بيان أول نوفمبر، وميثاق الصومام، وبرنامج طرابلس فدراسة الثورة التحريرية لا يكفي بدراسة الأحداث وتحليلها تحليلا جافا بل لابد من قراءة النص الأصلي ما يعطي الحادثة معناها الحقيقي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ابراز قيمة هذه المواثيق.
- وضع هذه المواثيق في سياقها التاريخي الذي كان سائدا آنذاك عشية صياغتها وإعدادها.
- تمكين الطلاب ودراسي التاريخ من الاطلاع على أدبيات الثورة التحريرية والوقوف على إنتاج قادتها وهيئاتها من سياسات وأفكار ومعرفة مختلف أبعاد الثورة الفكرية السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

إشكالية البحث:

لدراسة الموضوع وضعنا إشكالية أساسية تمثلت في: إلى أي مدى ساهمت المواثيق في إرساء مبادئ الثورة التحريرية وتنظيمها لتحقيق أهدافها؟ وفيما تمثلت انعكاسات قيم هذه المواثيق على بناء الدولة الوطنية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات استنبطت أساسا من مختلف جوانب البحث وتتمركز في:

- ما هي الأفكار التي احتواها البيان النوفمبري في مضمونه؟ وفيما تمثلت أبعاد هذا البيان؟
- كيف ساهمت مبادئ هذا البيان في تجسيد المشروع الثوري وبناء الدولة الوطنية؟
- ما مدى نجاعة القرارات التنظيمية التي نص عليها ميثاق الصومام؟
- فيما تمثلت المهام التي قامت بها كل من المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ خلال مسارها الثوري؟
- ما هي أهم المحاور التي احتواها ميثاق طرابلس؟ وفيما تمثل دوره في بناء الدولة الوطنية؟

حدود البحث:

قمنا بتحديد إطار مكاني وزماني لدراستنا وتمثلا في:

الإطار المكاني: وينحصر في الجزائر.

الإطار الزماني: ويمتد من 1954 إلى 1962، في بداية هذا الإطار أي سنة 1954م، وهي سنة اندلاع ثورة نوفمبر، وصدور أول بيان لها بيان أول نوفمبر، ثم نمر لميثاق الصومامعام

1956م، الذي يعبر عن مرحلة من مراحل الثورة التحريرية ودراسة هذا الميثاق إلى برنامج طرابلس 1962، وبه أنهيت مجال دراستي لهذا الموضوع.

منهج البحث:

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن إشكاليته اتبعنا منهجين وهما:

المنهج التاريخي الوصفي وقد استخدمناه في سياق بعض الوقائع التاريخية، وسرد عناصرها، وكذا رصد وتسجيل أهم النصوص، الآراء، المواقف...، وكذا المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تحليل وقراءة مضامين و أفكار النصوص والمواثيق المدروسة وتحليل مادتها.

خطة البحث:

وقد اعتمدنا في انجاز بحثنا هذا على خطة بحث تتكون من مقدمة ثم ثلاثة فصول بعدهم خاتمة وملاحق وتليها قائمة لأهم المصادر والمراجع المعتمد عليها وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان بيان أول نوفمبر بين العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه فكرة البيان وصدوره وقراءة في مضامين البيان بالإضافة إلى أهم أبعاده، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى العمل الثوري من خلال البيان من عمل سياسي ودبلوماسي، وعمل عسكري، والمبحث الثالث تناولنا فيه ملامح الدولة الوطنية التي جاء بها البيان النوفمبري.
- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان ميثاق الصومام بين تنظيم العمل الثوري وتشييد الدولة الوطنية، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، الأول تناولنا فيه ظروف انعقاد مؤتمر الصومام وصدور ميثاقه، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى النشاط السياسي والعسكري من خلال الميثاق، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى معالم الدولة الوطنية التي نص عليها ميثاق الصومام.

- **الفصل الثالث:** جاء بعنوان برنامج طرابلس من الثورة التحريرية إلى بناء الدولة الوطنية، وتضمن ثلاثة مباحث، الأول تناولنا فيه ظروف انعقاد المؤتمر من مجريات أحداث الانعقاد وصدور الميثاق، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى المحاور الكبرى التي جاء بها برنامج طرابلس، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى دور هذا الميثاق في بناء الدولة الوطنية من خلال سياسته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة الخارجية.

وأنهينا البحث بخاتمة كانت عبارة عن استنتاجات للإشكالية المطروحة وأرفقنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع وفهرس المحتويات.

أهم المصادر والمراجع:

أما فيما يتعلق بالمادة العلمية التي اعتمدنا عليها في انجاز هذا البحث فكان من أبرزها: "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، وهي بمثابة الوثيقة المرجعية الأولى أو المادة الأولى في الدراسة لموضوعنا بالإضافة إلى مصادر أخرى: محمد حربي في كتابه "جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع" الذي أفادنا من خلال مادته التاريخية في تحليل وتفسير أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وعلي هارون في كتابه "خيبة الانطلاق" الذي أفادنا في تتبع مختلف مراحل انعقاد مؤتمر طرابلس، وتحليل مضمون برنامجه، بالإضافة الى عمار قليل في كتابه "ملحمة الجزائر الجديدة" وقد شكلت جميعها مصادر أساسية للبحث، وهذا إضافة إلى جملة من المراجع منها محمد جغابة في كتابه "بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام" استخدمناه في تحليل أفكار البيان وهو من أبرز المراجع التي قدمت تحليلا علميا للبيان النوفمبري، بالإضافة إلى محمد لحسن زغيدي في كتابه "مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية"، افادنا في تحليل ما جاء في ميثاق الصومام من خلال تتبعه لمختلف مراحل ومحطات الثورة التي تطرق إليها الميثاق، أما فيما يتعلق بالرسائل الجامعية، فكانت أهم رسالة اعتمدنا عليها "يوسف قاسمي بعنوان مواثيق الثورة الجزائرية–دراسة تحليلية– 1954–1962"، كما ساعدتنا في الإحاطة ببعض

جوانب الموضوع، والتعرف على المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة، أما فيما يتعلق بالمقالات والدوريات فقد استخدمنا "مجلة المصادر ومجلة الدراسات التاريخية ...الخ".

صعوبات البحث:

وكغيرنا من الطلبة الباحثين، فقد واجهتنا العديد من العراقيل في انجاز هذا البحث وكان من أهمها:

- الظروف الصحية التي مست الجزائر جراء الوباء العالمي المتمثل في جائحة كورونا التي حرمتنا من الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة عبر مكتبة الجامعة والأرصدة الأرشيفية ومراكز البحث العلمي.
- صعوبة تناول هذا الموضوع نظرا لتشعبه في بعض مراحل الدراسة.
- قصر المدة الزمنية في إنجاز أو لإعداد المذكرة، لأن البحث العلمي يتطلب الوقت الكافي للإحاطة الشاملة بالمادة العلمية والتحليل الدقيق لها.

وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل الذي تم بعون المولى عزوجل وبتوفيقه.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف الدكتور "حواس محمد" الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة.

الفصل الأول: بيان أول نوفمبر بين العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية

المبحث الأول: تاريخية البيان النوفمبري

المبحث الثاني: العمل الثوري من خلال البيان

المبحث الثالث: ملامح الدولة الوطنية النوفمبرية

يتطلب الإعلان عن الثورة المنظمة التي تهدف إلى التحرير والتغيير، ضرورة التعريف بها من أجل التقديم والتنوير، وهو ما يستلزم على قادتها تقديم بيان وإعلان سياسي يضمن التعريف بها وبأهدافها ودوافع إندلاعها، والتنظيم الذي يقودها، كذلك انتمائها الحضاري وبعدها النضالي وماذا تحمل من أبعاد أخرى وآمال للشعب وتطلعاته، فكان الشيء الذي ناقشه القادة الستة وأولوه أهمية خاصة، وهو ما يستوجب التعريف بالعمل قبل العامل كونهم غير معروفين على الساحة الوطنية، فتقرر إعداد بيان سياسي يرافق اندلاع الثورة.

بيان أول نوفمبر 1954م، الذي يعتبر أهم وثيقة الثورة التحريرية ومطلع أدبيات الحركة الوطنية ممثلا بذلك منعرجا حاسما ومرحلة انتقالية بدايتها بتفجير الثورة والإعلان عن الكفاح المسلح من أجل الاستقلال واسترجاع السيادة.

المبحث الأول: تاريخية البيان النوفمبري

المطلب الأول: فكرة البيان وتحريره

جاء بيان أول نوفمبر 1954م مستهلا بالنداء متوجها مباشرة إلى الشعب الجزائري دون وسيط وبكل مكوناته للقيام بالكفاح المسلح[1]، يوم الفاتح نوفمبر 1954م، السادس من ربيع الأول 1374هـ. فهو نص تاريخي يحمل صبغة سياسية، وهو ميثاق وبلاغ اندلاع الثورة التحريرية والوثيقة الأولى المعرفة لها، أصدرته الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني

وفي الواقع أن أي بيان سياسي لا يمكن صياغته هكذا بجرة قلم بل يتطلب التشاور والتفكير لتوضيح الأفكار واختيار الكلمات المناسبة، فقد وقع التفكير والمناقشة بشأن البيان حول ضرورته ومحتواه بين القادة الستة طيلة اجتماعاتهم الدورية التي عقدوها شهر أكتوبر[2]، حيث كلفت اللجنة الستة السيدين: محمد بوضياف وديدوش مراد بكتابة النص الذي سيبث مع إنطلاقة الثورة[3].

وحسب عيسى كشدة « أن بوضياف وديدوش مراد كانا يقومان بصياغة أفكار البيان مستوحاة من مبادئ الحركة الوطنية ولوائح مؤتمرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية »[4].

---

[1] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، تقديم العربي ولد خليفة، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 13.

[2] حورية ومان، يوسف تلمساني، البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 26، سبتمبر 2017، ص 220.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 183.

[4] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 103.

ووقع اختيارهما على المناضل محمد العيشاوي[1]، نظرا لكفاءته في الصياغة والرقن وما يتمتع به من ثقافة قانونية ومن تجربة نضالية في صفوف الحزب ما أهله ليرشح لكتابة البيان[2].

يذكر عيسى كشيدة« أن محمد بوضياف التقى بالمناضل محمد العيشاوي الذي كان يعمل صحفيا في باريس في مجلة "موند آراب" (العالم العربي) والتمس منه خدمة لتحرير وثائق دعائية سرية، وأعطاه العيشاوي موافقته »[3].

أما عن مراحل صياغة وكتابة البيان في محل السيد كشيدة، كما أشرنا أعلاه عن قول كشيدة كان سي الطيب[4]، يدلي بأفكار مستوحاة عن برنامج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي أعد أثناء مؤتمر 1953م، وكان العيشاوي يحاول أن يركبها في جمل مفيدة وعندما تمت الكتابة اجتمع بوضياف بمجموعة الستة مرتين وتلاهما على مسامعهم[5].

في اجتماعها الأخير الذي عقد يوم 23 أكتوبر 1954م، بالرايس حميدو غرب العاصمة لمناقشة آخر التحضيرات، وتم فيه الفصل النهائي في البيان الذي قدم من طرف

---

[1] **محمد العيشاوي:** ولد في22 جانفي 1921 بسي مصطفى بولاية بومرداس توقف عن التعليم من أجل الشغل، تعلم الرقن في الحرب العالمية الثانية، انضم لحزب الشعب سنة 1946، عمل صحافي في مجلة باريس بمجلة "موند آراب" (العالم العربي)، عمل بالجزائر في منصب مداوم بمقر الحزب وتعاون مع لحول سنة 1954، وعمل محررا في جريدة "لالجيري ليبر" (الجزائر الحرة)، (ينظر: محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012، العدد 14، ص ص 279-280).

[2] نفسه، ص 279.

[3] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 102.

[4] سي الطيب، الإسم لمحمد بوضياف.

[5] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 103.

محرريه[1]،(محمد بوضياف[2] وديدوش مراد) واتفق على كتابته وتوزيعه ونقله إلى الخارج ليذاع على أمواج "صوت العرب" من القاهرة في الوقت المحدد له.

وبالنسبة لرقنه وسحبه تم اختيار المنطقة الثالثة بعيدا عن أعين العدو، واختيرت المنطقة الثالثة لقربها من العاصمة ولتوفير إمكانيات الرقن والسحب لوجود الآلتين اللازمتين للمهمة وإمكانية نقله في وقت مناسب[3].

فاستدعي محمد العيشاوي من طرف ديدوش مراد[4]، الذي سلمه مبلغا ماليا لشراء عشر رزمات ورق وعلبة "ستنسيل" وقارورتين من حبر (رونيوكوريس)، ومساكة أوراق وزجاجة من ممحاة التصحيح.

وادخل ديدوش العيشاوي في اتصال مع كريم بلقاسم وتم تكليف عمر أوعمران[5]، نائب كريم بلقاسم الذي أخذه إلى منطقة القبائل تحديدا في قرية اغيل ايمولا، يوم 27 أكتوبر وهناك وجد المحرر آلة راقنة وجهاز استنساخ.

---

[1] حورية ومان، يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص 220.

[2] **محمد بوضياف:** ولد يوم 23 جوان 1919 في المسيلة، وضع نفسه في خدمة الحركة الوطنية، ناضل في صفوف حزب الشعب وفي المنظمة الخاصة مسؤولا عن ناحية قسنطينة، كان أبرز الشخصيات في تجمع أنصار الكفاح المسلح خلال سنتي 1953-1954، اختطف في حادثة اختطاف الطائرة في22 اكتوبر1956، اغتيل يوم 09 سبتمبر1992، (ينظر: مسعود عثماني، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، منقحة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 42).

[3] محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر 1954 أبعاده، المرجع السابق، ص 282.

[4] **ديدوش مراد:** ولد سنة 1927 بالجزائر انخرط في حزب الشعب الجزائري ابان الح ع 2 انتدب في 1947 لتأطير المنظمة الخاصة عين قائدا لمنطقة شمال قسنطينة استشهد في معركة واد كركر (ينظر:شارل أنري فافرود، الثورة الجزائرية، تر:كابوية عبد الرحمن، طبعة خاصة ،منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 216).

[5] **عمر أوعمران:** ولد سنة 1919 بمنطقة القبائل، مناضل في حزب الشعب، نائب كريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل سنة 1954، ثم قائد الولاية الرابعة سنة 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة، مندوب لجنة التنسيق والتنفيذ لتحضير القاعدة الشرقية توفي سنة 1962، (ينظر: نفسه، ص 217).

حيث حضر البيان تحضيرا محكما وسحب في مرة الأولى 160 نسخة من النداء وفي المرة الثانية 1200 نسخة، ونقلت في 31 أكتوبر 1954 إلى العاصمة.[1]

كما يجب أن نشير إلى أن البيان الأصلي كتب باللغة الفرنسية ثم ترجم بعدها إلى اللغة العربية 1957 من طرف مسؤولي الولايات.[2]

ويذكر محمد جغابة أن الوثيقة كتبت باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك عيبا او تقصيرا وإنما كان نتيجة وضع استثنائي ومن باب الواقعية، كما أشار أيضا إلى عنوان الوثيقة الذي جاء باللغة الفرنسية تحت اصطلاح (Proclamation) والذي قد يترجم إلى بيان، نداء، إعلان، وأن البيان حسب جغابة يحتوي على كل العناصر التعريفية لكلمة البيان، وأشار أيضا أن هذه الكلمة كانت متداولة في أدبيات الحركة الوطنية بمختلف حساسياتها وذكر على سبيل المثال أحباب البيان، البيان الجزائري.[3]

أما بالنسبة لقراءة نص البيان يتبين للباحث المتمعن فيه أنه غير عادي من حيث اختيار الكلمات والمصطلحات السياسية والتاريخية وكيفية ترتيبها وتنسيقها في جمل سياسية ذات دلالات ومعاني فعند قراءته تتضح نتائج جديدة ومفاتيح عديدة.[4]

فبيان أول نوفمبر 1954 أول رصاصة إعلامية إيديولوجية تطلقها الثورة التحريرية تضمن مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني، وأهدافها ووسائل عملها، كما يمكن اعتباره إعلان حرب ونداء سلم في نفس الوقت كونه تضمن شروط التفاوض ومقترحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا.[5]

---

[1] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 103.

[2] حورية ومان، يوسف التلمساني، المرجع السابق، ص 220.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 29.

[4] محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، المرجع السابق، ص 283.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 71.

المطلب الثاني: مضامين البيان النوفمبري

يعد بيان أول نوفمبر من النصوص الأساسية، لما حمله من أدبيات ومبادئ الحركة الوطنية محاولين صياغته من وحي التجربة النضالية للحركة، وما احتوى عليه من أفكار ومضامين ذات دلالات فكرية وسياسية سنعمد إلى تناولها.

1-أسباب ودوافع صدور البيان:

إن بيان أول نوفمبر بدأ بالتوجه إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية، حيث جاء مبينا في فقرته الأولى الأسباب والعوامل التي دفعت هذه المجموعة الثورية للتوجه نحو العمل المسلح بهدف تحقيق الاستقلال في إطاره الشمالي الإفريقي[1]، فجاء في البيان: (نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل... التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي)[2]، فالبيان ينوه بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية في نضالها الطويل وبلوغها المرحلة الأخيرة ممثلة في ضرورة إعلان الثورة والكفاح المسلح، وبعدها يواصل البيان التنبيه إلى التأويل الخاطئ الذي سيوقعه الإستعمار وعملائه وبعض محترفي السياسة من الجزائريين الذين لا يؤمنون بالعمل الثوري مستغلين الوضع لضرب الثورة[3]، وهذا ما يؤكده نص البيان: (... ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملائها الإداريون وبعض محترفي السياسية الإنتهازية)[4].

---

[1] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-دراسة تحليلية نقدية-(1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 120.

[2] حزب ج.ت.والنصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 07.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 121.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 07.

لينتقل بعدها البيان إلى توضيح الظروف التي أدت إلى صدوره كنداء للإعلان عن بداية العمل الثوري وأن الظروف المحلية والدولية مناسبة وملائمة لذلك.

حيث حددها البيان:

– الأزمة الداخلية للحركة الوطنية حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتحطمها بسبب سنوات الجمود والروتين.

– إدراك عناصر من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من مأزق صراع الأشخاص ودفعها نحو العمل الثوري إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

– رفض الاستعمار أن يمنع أدنى حرية للشعب الجزائري بالوسائل السلمية.

– إتحاد الشعب حول قضيته الاستقلال[1].

أما على المستوى الإقليمي والدولي يذكر البيان:

– الإنفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وملائمته لتسوية بعض المشاكل منها القضية الجزائرية.

– انهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو في ماي 1954م أمام الفيتناميين.

– تنامي المد التحرري وانتصار الثورة المصرية 1952م ودعمها لحركات التحرر خاصة الثورة الجزائرية.

– التعاطف والدعم الديبلوماسي العربي الإسلامي لقضيتنا.

– اندلاع الثورة في تونس والمغرب وضرورة إلتحاق الجزائر بركبهما في إطار الوحدوي المغاربي والنضال المشترك الذي بدأ بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 05

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة قسنطينة، 2005–2006، ص 54.

أفريل 1907م بين الأحزاب المغاربية الثلاث "حزب الشعب الجزائري" و"حزب الدستور التونسي" و"حزب الاستقلال المغاربي"[1].

فالمجموعة المفجرة للثورة كانت على إطلاع بأوضاع العالم الخارجية، وجل هذه الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي كانت تعيشها الجزائر والساحة العالمية كانت من أبرز النقاط التي ركز عليها البيان النوفمبري.

ليذهب البيان بعد عرض أسباب الانتقال إلى العمل الثوري حيث يعرض إسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية وهي "جبهة التحرير الوطني" كحركة تجديدية ثورية تحمل لواء العمل المسلح التي تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية بالإنضمام إلى الكفاح التحرري[2].

2-برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعدما أوضح البيان الظروف والعوامل التي أدت إلى تبني فكرة الثورة، وإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية لقيادة الكفاح المسلح ينتقل البيان إلى عرض البرنامج السياسي الذي تهدف الثورة إنجازه، محددا الهدف الهام بوضوح.

فجاء في البيان: (ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي).

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص 106.

[2] ليلى بن صويلح، السياق العام والخلفية الإيديولوجية لثورة التحرير الجزائرية، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 2 و3 ماي 2012، ص 93.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[1].

فبيان أول نوفمبر أعلن عن الهدف من الكفاح المسلح، وهو تحقيق الاستقلال الوطني، والبيان حدد هذه المرة نوع هذا الاستقلال التي ظلت وسيلة تحقيقه غامضة في أدبيات الحركة الوطنية[2]، مما تحمله هذه العبارة من القيم والدلالات للدولة المستقبلية وهذا ما سنوضحه لاحقا من خلال ملامح الدولة الوطنية النوفمبرية.

أما الشق الثاني من الهدف فقد قدم البيان ضمانات للأقلية الأوروبية الموجودة في الجزائر حيث أعطى التزام الشرف بحماية الأقليات الدينية والعرقية.

أما بالنسبة للأهداف الأخرى التي حددها البيان:

الأهداف الداخلية: ركز البيان من خلالها على:

- التطهير السياسي للحركة الوطنية بإعادتها إلى نهجها الحقيقي والقضاء على مخلفات الفساد الذاتي والسياسي وروح الإصلاح التي كانت سبب تعطل الحركة الوطنية وتخلفها ...

- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية: وتمثلت في:

- تدويل القضية الجزائرية بهدف الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 08.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 125.

– تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي[1]، حاول البيان من خلاله تأكيد الإطار الطبيعي للقضية الجزائرية وهو الإطار الوحدوي المغاربي العربي الإسلامي، وقضية تصفية الإستعمار قضية منطقة بأكملها، وذكر البيان آخر أهداف الثورة الخارجية وهي التعاطف مع جميع الشعوب التي تساند القضية الجزائرية[2]

3- وسائل الكفاح:

بعد عرض الأهداف يعرض البيان النوفمبري وسائل الكفاح لتحقيق الهدف المنشود ويقر بأن الكفاح سيكون بجميع الوسائل فجاء في البيان: (انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا)[3].

4-شروط التفاوض مع السلطات الاستعمارية:

جاء بيان أول نوفمبر نداء للكفاح المسلح بهدف تحقيق السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية المستقبلية، فإنه تضمن في نفس الوقت رسالة سلام إلى السلطات الإستعمارية للمناقشة وفتح أرضية للمفاوضات إذا كانت لديها نية في الإعتراف النهائي للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره[4]، واحتوى البيان على شروط الجبهة:

– الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية سلمية.

– فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 09.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 131.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 09.

[4] مراد بوعباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 397.

– خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين[1].

وفي المقابل قدمت الجبهة ضمانات للفرنسيين بشأن مصالحهم الثقافية والإقتصادية على أنها ستحترم فجاء في البيان:

– فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية ستحترم كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

– جميع الفرنسيين الذي يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون أجانب اتجاه القوانين أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

– تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين[2].

وفي الأخير ختم البيان نصه بفقرة تضمنت نداء للشعب ولكل جزائري يدعوه ليبارك هذه الوثيقة "البيان" ودعوته للإنضمام لمسعى الكفاح الوطني، حيث جاء في البيان (إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك)[3].

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 10.

[2] نفسه، ص 10.

[3] نفسه، ص 10.

المطلب الثالث: أبعاد البيان

1-البعد النضالي (الوطني):

إن العمل الثوري هو قمة الوعي بالمسؤولية الناجم عن التربية النضالية للفرد الوطني، وما دامت الساحة الجزائرية خلال العقود الأولى للقرن العشرين شهدت نشاطا فكريا وثوريا، وتكوينا نضاليا اضطلعت به أحزاب وجمعيات وطنية وذلك كاستمرارية للعمل العسكري الميداني الذي قامت به المقاومة الوطنية ضد الغزاة المحتلين منذ بداية الاحتلال حيث كانت المقاومات في كل جهات عبر ربوع الوطن[1].

فذلك الإرث الجهادي كان هو الغذاء الناجع للفكر الوطني النضالي والذي توج بمظاهرات 08 ماي 1945م وما شهدته الساحة الوطنية من جرائم ضد الإنسانية قل مثيلاتها، والتي أعطت للعمل النضالي بعدا في التصميم والإرادة والتكوين، فعرفت الساحة جيلا نوعيا هاما من المناضلين حول القضية الوطنية كل يسعى لأجلها من المنطق الذي يتموقع فيه[2].

والبيان وجه النداء إلى هؤلاء بصفة خاصة لإشعارهم بأن الوقت المنتظر قد دقت ساعته واتضحت ساحته فعلى كل مناضل وطني أن يتحمل مسؤوليته اتجاه وطنه.

ومما جاء في البيان: (أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية)[3]، توجه البيان إلى كافة المناضلين بدون تمييز كونه يعترف بوجود مناضلين مخلصين يحترقون للوطن في صفوف حزب الشعب وصفوف أحزاب أخرى فكانت إرادة المناضلين من أجل القضية الوطنية هي السلاح الأقوى أمام آلة التدمير الاستعمارية[4]، ويظهر أيضا بوضوح اهتمام

[1] محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، المرجع السابق، ص 292

[2] نفسه، ص 292.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 07.

[4] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 44.

محرري البيان في توحيد صفوف كل المناضلين وتجاوز الانقسامات والتشتت داخل الحزب الواحد او مختلف الأحزاب ولا يمكن أن يحصل هذا التوحيد إلا عن طريق إرجاع الأمور إلى نصابها وتصحيح المسار النضالي، فالأمر يتعلق بالقضية الوطنية وحدها دون سواها والسبيل الوحيد هو الكفاح المسلح حتى بلوغ الاستقلال[1].

ومما جاء أيضا في البيان يؤكد فيه البعد النضالي: (إدراك الحركة الوطنية مرحلة التحقيق النهائية).

وجاء أيضا: (إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ... إن المرحلة خطيرة)[2].

2-البعد المغاربي:

تعتبر وحدة المغرب العربي الحلم المشروع الذي راود الأجيال عبر عدة قرون، فذلك لا يخضع للنظرة الضيقة وإنما لها من أبعاد مختلفة وعميقة، فمن حيث المبدأ، فإن وحدة شمال إفريقيا هي مطلب تاريخي نابع من عمق التاريخ[3]، وكان هذا البعد من أساسيات الحركة الوطنية الموروثة عبر التاريخ بحكم موقع الجزائر في قلب الشمال الإفريقي ورأس القارة في مواجهة الغرب الأوروبي وبذلك جعلها تمثل مركز الحياة فيها من حيث الحفاظ على سلامتها وضمان استمراريتها، لذلك فإن الحركة الثورية نشأت في إطار المسيرة النضالية المغربية[4].

فجبهة التحرير الوطني أكدت من خلال بيان أول نوفمبر 1954م، مدى ارتباط الثورة بدائرة المغرب العربي والعمل على تحقيق الاستقلال ووحدة الشمال الإفريقي، من خلال ما

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 44.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 08.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 72.

[4] محمد لحسن رغيدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، المرجع السابق، ص 294.

جاء في البيان: (والهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي تدفعنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي)[1].

ومما جاء في البيان أيضا تأسف الثورة الجزائرية على عدم تحقيق الوحدة المغاربية ضد العدو المشترك التي كانت تدعوا إليه الحركة الوطنية حيث يقول البيان: (إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة)[2].

فالحركة الوطنية لم توفق في تحقيق هذا المطلب عن طريق التنسيق في الكفاح مع الأشقاء، هذا ما أدركه البيان النوفمبري في تحليله للأوضاع التي آلت إليها الحركة الوطنية وإن كانت الحركة لم توفق في تحقيق الكفاح الموحد مع الأشقاء هذا لا يعني أن التعاطف والتدعيم المتبادل بين الأقطار الثلاثة قد عرف شللا أو تدنيا في مبدأ التحرير لكن كانت المفارقة تكمن في الطريقة والأساليب المتبعة لكل قطر على حدى من أجل إنجاز الهدف بأقل تكلفة بشرية ممكنة[3].

وجاء في البيان أيضا: (تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي)[4]، وهنا يأكد البيان الإطار الطبيعي للثورة وهو الإطار الوحدوي المغاربي العربي الإسلامي، وقد استهدف صناع الثورة في بيان أول 1954م "تحقيق وحدة شمال إفريقيا ..."، وهذه النقطة تحدد بوضوح هدف قديم للاتجاه الاستقلالي وهو تحقيق وحدة المغرب الكبير

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 07.

[2] نفسه ص 07.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 72.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 09.

الذي ما فتئ يدعوا إليه منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام 1926م، كما أن هذا الهدف دعا إليه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عند تأسيسه فهو أحد مبادئه الأساسية[1].

فالنظرة الوحدوية المغاربية بدت ثابتا ومعلما بارزا في أدبيات الحركة الوطنية قبل الثورة والتزمت بها وثائق الثورة، كما عبرت عنها بصراحة في بيانها الأول سنة 1954م فهي لا تمثل فقط وحدة حضارية وتاريخية ودينية بل تمثل وحدة ذات بعد تضامني استراتيجي[2].

3-البعد الإنساني السلمي:

إن القضية الجزائرية هي قضية إنسانية بالدرجة الأولى لكون الإنسان الجزائري عانى أكثر من غيره من مظاهر اللإنسانية المتمثلة في الاحتلال والتمييز والعنصرية والتشريد والجهل والتعذيب، لذلك أراد البيان أنه بالرغم من كل ذلك إلا أن الثورة تراعي حقوق الإنسان[3].

والبيان النوفمبري لم يكن دعوة للعنف أو الحرب، بل هو دعوة السلم وحفظ وحماية حقوق الإنسان، معلنا منذ البداية تمسكه بالشرعية الدولية من خلال ما جاء فيه: (الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا) فالبيان بهذه الفقرة التي وردت في ديباجته مبديا حرص الجبهة على الحفاظ على السلم والأمن العالميين ومؤكدا على تمسكها بالخيار الديبلوماسي لتقرير مصير الشعب[4].

والمتمعن أيضا في بيان أول نوفمبر من حيث المحتوى والمضمون ببعديه الثوري والإنساني فيظهر بوضوح أن الثورة الجزائرية هي دعوة إلى السلم، وأما إعلان الكفاح المسلح

---

[1] رابح لونيسي، محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص 52.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 130.

[3] محمد لحسن الزغيدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، المرجع السابق، ص 298.

[4] عامر رخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد4، الجزائر، 2001، ص 68

ضد الهيمنة الاستعمارية جاء كبديل أمثل لكل الممارسات النضالية السلمية السابقة التي ظلت متمسكة بها الحركة الوطنية في ظل الشرعية الدولية[1]، وأن هدف الثورة التي يدعو لها البيان موجه فقط "للاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى" من أجل دفعه للإعتراف سلميا بحق الشعب الجزائري في الحرية وفعل اللجوء إلى الكفاح المسلح هو نتيجة لسياسة الاستعمار الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية[2]، فالمقصود هنا المساعي الديبلوماسية والسياسية لتعزيز الكفاح التحرري وهذا من خلال جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله بمساندة كل حلفائها الطبيعيين.

فالدعوة إلى السلم في بيان أول نوفمبر ليست عنصرا مستنتجا أو فكرة مستوحاة من النص بل هي حقيقة معبر عنها لفظا لغويا ونهجا سياسيا[3].

وقد اصطبغ على جبهة التحرير الوطني صبغة السلم وتمسكها بالنهج السلمي للثورة الجزائرية وهذا ما يؤكده البيان: (تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة)[4].

حيث دعا البيان السلطات الفرنسية لحل سلمي يجنب إراقة الدماء ويحافظ على الحياة البشرية، وفي المقابل أعلنت الجبهة في بيانها عن اتجاهه السلمي إزاء الأقلية الأوروبية في الجزائر وكيفية ضمان حقوقها وتقديم ضمانات للفرنسين بشأن مصالحهم الثقافية والاقتصادية المشروعة على أنها ستحترم كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص، إذن فالبيان رسالة إنسانية

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 64.

[2] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 69.

[3] نفسه، ص 69.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 10.

وأخلاقية لثورة التحريرية في كل مسارها، حيث نظرت إلى الإنسان بكونه كائنا آدميا وأخلاقيا يمثل في نظرها الركيزة الأساسية لأنها كانت تهدف إلى تحريره من العبودية الاستعمارية[1].

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 136.

المبحث الثاني: العمل الثوري من خلال البيان

المطلب الأول: العمل السياسي والديبلوماسي

إذا كان الكفاح المسلح يمكن أن يخلص إلى نتيجة فعالة وإيجابية فإن العمل السياسي كان أمرا ضروريا قبل الشروع في العمل العسكري، وهذا ما أكده مفجري الثورة في البيان النوفمبري على ضرورة العمل في الميدان السياسي الذي اندرج تحت اسم جبهة التحرير الوطني، والتي تقرر ظهورها كمنظمة سياسية تقود الكفاح المسلح.

ففي الاجتماع الأخير للقيادة السداسية في 23 أكتوبر 1954م، تم تقديم فيه اقتراحات بشأن التسمية التي سيتخذها التنظيم الذي سيقود الكفاح المسلح، وقد اقترحت في البداية تسميته بـ "جبهة الاستقلال الوطني" لكن بن بولعيد تدخل قائلا: «أفضل التحرير على الاستقلال لأننا غير مستقلين، وسيبدأ التحرير قريبا»، فوافق الحاضرون على التسمية الجديدة التي خلفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهي "جبهة التحرير الوطني"[1].

فبميلاد الجبهة يمكن تجاوز المحنة الداخلية ومكافحة المحتل الأجنبي، فهي جبهة وطنية ترحب بالجميع لمن أراد الإنضمام إليها، جبهة لا تميز بين أي فرد جبهة تريد أن تغير الإحباط الذي أصاب أنصار الحرية، جبهة لا حزبية ضيقة ولا فئوية ولا جهوية ونخبوية، فهي جبهة الجميع وفوق الجميع.[2]

كما حملت مصطلح التحرير، ويرى محمد جغابة أن مصطلح التحرير هو قلع جذور الواقع الاستعماري وصفته الاستيطانية واسترجع "الأنا" النفسي والشرعي للبلاد والعباد، بالإضافة إلى مصطلح "الوطني" والذي يعني الجزائر كلها جنوبا وشمالا، شرقا وغربا، لا تساوم بشبر من مساحتها، جزائر واحدة لا تتجزأ كفاح وطني يعني نظاما واحدا خطة واحدة، طموحا واحدا.[3]

---

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 99

[2] محمد جغابة، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 54.

وهذا ما أكده البيان: (وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر).[1]

فقد فتحت الجبهة أحضانها لكل الجزائريين من كل التيارات والفئات والطبقات الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول محمد حربي: «إن جبهة التحرير غيرت الحقل السياسي، حيث أرغمت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها، وهذا ما دفع تدريجيا إلى التحاق التشكيلات الأخرى بجبهة التحرير كأفراد ولعب العمل المسلح الذي قامت به جبهة التحرير الوطني، والإجراءات العقابية التي اتخذها ضد من يرفضون ويمتنعون عن الإنضمام إليها دورا كبيرا في التحاق مناضلي التشكيلات السياسية الأخرى»[2]، بحيث وضعت جبهة التحرير الوطني بدعوتها إلى النضال المسلح نفسها فوق كل التشكيلات السياسية القديمة، وأعلنت عن نهايتها ودعت مناضليها إلى الدخول في صفوفها.[3]

كما قامت الجبهة من خلال البيان النوفمبري بإعلان نشاطها وظهورها كحركة ثورية جديدة تقود الكفاح المسلح معلنة برنامجها ووسائل كفاحها حيث جاء في البيان: (... فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا).[4]

بحيث أكدت الجبهة استعمال كل الوسائل المتاحة لتحقيق الاستقلال.

ثم جاء في البيان أيضا: (إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 08.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 131.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 335.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 09.

أو العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين).[1]

فعلى جبهة التحرير الوطني أن تقوم وتنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد باعتبارها الإطار الجديد المعبر عن الثورة والتنظيم الوحيد والموحد لتحقيق الهدف فقد عملت منذ البداية على دعوة الشعب وأبناء الوطن إلى الإنضمام إلى الكفاح المسلح وتوحيد صفوفهم عن طريق الوحدة الوطنية:

1-الوحدة الوطنية: يلاحظ من خلال البيان أن مفجري الثورة ركزوا على موضوع "الوحدة" في بداية مناقشتهم له وركزوا جهودهم على وحدة وطنية شاملة، محتكمين في ذلك إلى الشعب مفتتحين النداء "أيها الشعب" و "أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية"[2]، بحيث دعت الجبهة إلى الانضمام وتوحيد صفوفها.

كما عملت على تأييد ومشاركة كل الطاقات الوطنية بحيث جاء في البيان: (تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري).[3]

فهو دعوة للتوحد والتجمع من أجل الكفاح المسلح، وتوحيد أفراد الشعب الجزائري المؤمنين فعلا بالعمل الثوري لما للوحدة من أهمية، فهي سلاح فعال لخوض غمار الثورة قضت من خلالها الجبهة على كل أشكال الزعامة الفردية، وأرست مبدأ القيادة الجماعية، فجبهة التحرير الوطني كانت ترى بذلك ضرورة توحيد الصفوف الجماهير الشعبية حسب المقاييس الواردة في بيان أول نوفمبر لأن استمرارية الثورة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة الجبهة في تعبئة هذه الجماهير لخوض الكفاح المسلح[4]، فالغاية الأسمى من بيان أول

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق ، ص 09.

[2] نفسه، ص 07.

[3] نفسه، ص 09.

[4] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954-1962)،المؤسسة الوطنية للنشر،الجزائر، 1994، ص ص 48-49.

نوفمبر هو أن يكون الشعب واحد موحدا تحت شعار واحد من أجل غاية واحدة، وتحت قيادة واحدة.

2-تدويل القضية الجزائرية:

يتبين من خلال بيان أول نوفمبر بأن مفجري الثورة التحريرية ومخططيها الأوائل لم يغفلوا لحظة واحدة موضوع التدويل نظرا لما له دور في نجاح العمل الثوري، إذ كانوا على يقين بأن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بنجاح العمل الديبلوماسي في الخارج لما سيقدمه من دعم مادي ومعنوي للتعريف بحقيقة العمل المسلح الذي اختاره الشعب الجزائري.

ففكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة، وتصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية، حيث سعت منذ الوهلة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة، ويقول السيد محمد يزيد: «إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة، خاصة وأن الأشقاء في تونس والمغرب كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة»[1]، وقد جاء في البيان ما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وجاء في البيان أيضا: (... والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين).[2]

[1] أحمد سعيود، **تدويل القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 15، الجزائر، 2007، ص 125.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص ص 08-09.

ويعتبر تدويل القضية الجزائرية تكذيب للأطروحة الفرنسية القائلة بأن الثورة الجزائرية هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية لا يحق لأحد التدخل فيها، وبعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة، سقط قناع الأطروحة الفرنسية بحيث برمجت القضية الجزائرية في جدول الأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك أول انتصار عالمي للثورة حتى ولو لم تناقش القضية حينها أي في سنة 1955م.[1]

فقد ربطت جبهة التحرير الوطني سياستها الداخلية بسياستها الخارجية حيث شرعت إثر تفجيرها الثورة المسلحة تتحرك على الصعيد الخارجي بشكل مواز لما تقوم به على الصعيد العسكري والتعبوي للجماهير من أجل فك العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن، ولدحض الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار الفرنسي لتبرير أعماله في الجزائر وتعزيز موقفه الدولي.[2]

ففي الرابع والعشرين أبريل من عام 1955م، حضر وفد هام لجبهة التحرير الوطني أشغال مؤتمر باندونغ للدول الإفريقية–الآسيوية التي اتحدت لتضع حد للعزلة التي كانت تعيشها أمام مجموعة دول أمريكا اللاتينية، والكتلة الغربية والكتلة الشيوعية وراحت تلك الدول الآفرو– آسيوية تحاول أن تتخذ في مداولات هيئة الأمم المتحدة مواقف مشتركة في بعض المسائل التي تهم العالم الإفريقي الاسيوي بصفة خاصة وتبلور ذلك خلال انعقاد المؤتمر والذي كان بمثابة التاريخ الرسمي لميلاد الكتلة الأفروآسيوية واشتركت فيه دول كولومبو الخمس[3]، باعتبارها دولا بادرت بعقده وأربعة وعشرون بلد آخر منها 14 دولة من إفريقيا والشرق الأوسط، وكان هذا التجمع الدولي لأول مرة في التاريخ على مستوى القارتين من أجل تأييد الشعوب المستعمرة ونصرة قضية الحرية واحترام حقوق الإنسان[4]، وقد سعت جبهة التحرير الوطني في حضور المؤتمر بعد أن تحصل الوفد في المشاركة بصفة ملاحظ

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 70.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 151.

[3] **دول كولومبو الخمس هي:** الهند، اندونيسيا، برمانيا، باكستان، سيريلانكا.

[4] جريدة المجاهد، العدد 19، 1 مارس 1958.

من أجل طرح القضية الجزائرية أمام المجتمعين وإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي، وربطها بقضيتي الشعبين الشقيقين تونس والمغرب، وكذلك السعي لطرحها في هيئة الأمم المتحدة.[1]

وعلى الرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل بصفة رسمية في مؤتمر باندونغ إلا أن وجود وفد الجبهة ضمن المؤتمرين يعد انتصار كبيرا، وقد كانت النتائج التي تمخض عنها مؤتمر باندونغ إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية حيث صادق المؤتمر على لائحة بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي جاء فيها بالخصوص: «إن مؤتمر الدول الأفرو-آسيوية يؤيد حقوق الإنسان والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها».[2]

كان نجاح ممثلي جبهة التحرير الوطني في أول مشاركة لهم في مؤتمر باندونغ عام 1955م، بمثابة حافز قوي شجع القائمين على الثورة للمضي في سبيل تحقيق أهداف الثورة التحريرية حيث استغل ممثلي الجبهة فرصة انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة سنة 1955م، تقدمت بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للدورة العاشرة.[3]

حيث تضمنت هذه المذكرة بالأسس الرئيسية لتدويل القضية الجزائرية طبقا للمادة 120 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص على أن: «كل قضية تعرض على التسجيل في جدول الأعمال يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة إيضاحية وفي حدود الأماكن بوثائق رئيسية أو مشروع قرار».

فقد حققت جبهة التحرير الوطني أول انتصار لها على المستوى الخارجي، فهي أول خطوة إيجابية في طريق تحطيم العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 153.

[2] نفسه، ص ص 153-154.

[3] عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية-الفرنسية (1955-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 32.

الجزائري، وكان من نتيجة ذلك بروز عمل تضامني بين الثورة الجزائرية وبين حركات التحرر الإفريقية–الآسيوية، وأصبح للطرفين تكامل في النضال واستمراريته[1]، والتدويل بالنسبة للثورة الجزائرية هو جعل القضية الجزائرية تهم المنظومة والرأي العالميين بحكم عدالتها وقدسيتها ومشروعيتها فقط ويبقى الأمر الأول والأخير للشعب الجزائري.[2]

المطلب الثاني: العمل العسكري

تقرر منذ بداية العمل الثوري إنشاء منظمة سياسية تقود الكفاح المسلح وتعمل في الميدان السياسي تمثلت في جبهة التحرير الوطني، وإنشاء منظمة عسكرية مكملة للعمل السياسي للجبهة ظهرت تحت اسم جيش التحرير الوطني وقد برزت للوجود في يوم واحد مع جبهة التحرير الوطني، ومثلما قامت الجبهة بتحديد أهداف الشعب الجزائري الثورية، ومطامحه القومية فإنها قامت أيضا بإنشاء جيش التحرير الوطني.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن الأشخاص الذي يمثلون جيش التحرير الوطني هم أنفسهم الذين يمثلون جبهة التحرير الوطني، فهم الذين ينظمون سياسيا الشعب ويشكلون الكتائب العسكرية، فالمهام السياسية لجيش التحرير هي أعباء إضافية لخصوصيته العسكرية، فالعمل العسكري جزء متكامل لا يتجزأ من العمل السياسي، وهذا ما أعطى خصوصية العمل التنظيمي للثورة الجزائرية.[3]

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 155.

[2] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 72.

[3] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954–1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2007–2008، ص 95.

1-تجنيد وتنظيم جيش التحرير الوطني:

وعملت الجبهة في البداية على تجنيد الرجال في صفوف جيش التحرير الوطني حيث كان الاستعداد للالتحاق بالثورة متوفرا لدى كل مناضلي المنظمة الخاصة والقاعدة العريضة لحزب الشعب الجزائري فقد تشكلت وحدات عسكرية أساسا من هؤلاء المناضلين الأوائل الذين كانوا ينتمون للمنظمة الخاصة وحزب الشعب الجزائري، ولكن الإلتحاق لم يكن بشكل عفوي فقد سطر برنامج عمل لذلك[1]، يقوم على:

- توزيع المهام بين أعضاء اللجنة التنفيذية تأكيدا لمبدأ العمل الجماعي والقيادة الجماعية.
- هيكلة وتنظيم الأعضاء السابقين المنظمة الخاصة ضمن جيش التحرير الوطني.
- استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على الرصيد التنظيمي المنظمة الخاصة ومن ذلك استغلال كتيبات المنظمة التي أعيد طبعها وتوزيعها.[2]

وكان التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني يتم وفق شروط يجب أن تتوفر في المناضلين ومنها:

- أن يكون الراغب في الإنضمام من الذين لم يكن لهم صلة بالسلطات الاستعمارية ولم يسبق له التعامل معها ومعروف بعدائه الظاهر لها.
- أن يكون مقتنعا بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية.
- أن تكون له رغبة شديدة في الإنضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.
- أن يكون مصمما وغير متردد على أن يقوم بأي عمل يسند إليه من طرف الجبهة[3]، وغيرها من الشروط الواجب توفرها في المنضم.

---

[1] الزبير سيف الإسلام وآخرون، مؤامرة من خلف الستار، (مسيرة بوضياف وقصة اغتياله)، د ط، مجموعة جواركم للصحافة والنشر، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص 59.

[2] نفسه، ص 59.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 84-85.

وإذا تحدثنا عن صفة التدريب الذي كان يتلقاه المجندون في هذه الفترة الزمنية القصيرة، فقد اشتملت على النقاط التالية:

- التدريب على الرماية والصيد وذلك من خلال تكوين مراكز سرية للتدريب.
- التدريب على القتال المتلاحم والمبارزة.
- التدريب على التمويه والتحصن وعلى حرب العصابات.
- اكتشاف المناطق الجبلية.[1]

وقد ركز جيش التحرير الوطني جهوده في هذه الفترة على عمليات تدريب الجنود والمناضلين الذين التحقوا بالجبال لحمل السلاح على جميع أنواع القتال، وخاصة حرب العصابات والتخطيط للعمليات التي يقوم بها الجيش[2]، فإن عملية التدريب شملت كل ما هو ضروري لتأهيل الثوار، وكانت تتم بطبيعة الحال ضمن هيكلة خاصة لصفوف جيش التحرير الوطني حيث تم تنظيمه وتقسيمه منذ البداية إلى وحدات حسابية وخلايا هندسية.

فإلى جانب التكوين العسكري كان التكوين السياسي بحيث كان العامل السياسي والعامل العسكري يسيران جنبا إلى جنب ولا يفترقان، لذلك فإن تكوين المجاهد وإعداده لمواجهة الموت أو النصر يمر حتما بإعداده سياسيا وعقائديا ونفسيا حتى يقتنع بالقضية وبذلك يمكنه أن يكون مستعدا في أي وقت، وفي أي مكان، وقد أعطت الجبهة التكوين السياسي المرتبة الأولى، وكان يوازي هذا التدريب من جهة أخرى غرس الروح الوطنية في نفوس جنود الجيش التحرير الوطني.[3]

[1] أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 93.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 95.

[3] نفسه، ص 95.

كما أخضعت كل الأراضي الجزائري إلى تقسيم عسكري إداري وسياسي في الوقت نفسه وبشكل سري تام حماية للثورة ومواجهة قوات الجيش الفرنسي وكان ترتيب المناطق على الشكل التالي:

- **المنطقة الأولى:** الأوراس النمامشة وعين على رأسها مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير.
- **المنطقة الثانية:** الشمال القسنطيني وعين على رأسها ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف.
- **المنطقة الثالثة:** القبائل وعين على رأسها كريم بلقاسم ونائبة عمر أوعمران.
- **المنطقة الرابعة:** عمالة الجزائر وعين على رأسها رابح بيطاطا ونائبه سويداني بوجمعة وأحمد بوشعايب.
- **المنطقة الخامسة:** عمالة وهران وعين على رأسها العربي بن مهيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك.
- **المنطقة السادسة:** جنوب عمالة الجزائر هذه المنطقة تكونت فيما بعد، كانت تخضع إلى مسؤولية مصطفى بن بولعيد بمساعدة عاشور زيان.[1]

وقد كان لهذا التقسيم دورا هاما في دعم قوات جيش التحرير الوطني لأن الإستراتيجية العسكرية اعتمدت على عنصري التعميم والانتشار والعديد من الأساليب الأخرى بالإضافة إلى تشكيل وحدات جيش التحرير الوطني وتنجيد الشعب الجزائري وتكوينه عسكريا للكفاح المسلح والقيام بالعمليات العسكرية.

2-العمليات العسكرية:

عكفت جبهة التحرير الوطني على إثر تنفيذها العمليات العسكرية الأولى في أول نوفمبر 1954م، على وضع الأسس الأولى لتعبئة الجماهير الشعبية من جهة وتعميم الثورة

[1] الزبير سيف الإسلام وآخرون، المرجع السابق، ص ص 61-62.

على مختلف مناطق القطر الجزائري من جهة ثانية[1]، وقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في كفاحها على حرب العصابات وحددت في بداية الثورة قواعد واختيار "الأدغال" كميدان مفضل للقتال.

وتركزت العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى على العمليات التخريبية، أو عمليات (اضرب واهرب)، أي مناوشة العدو في كل مكان إزعاجه باستمرار وحرمانه من الشعور بالراحة والأمن، كان شكل القتال الذي فرضته أفواج جيش التحرير على قوات العدو هو الشكل الأمثل والأنسب في مثل تلك الظروف ألا وهي حرب العصابات[2].

فقد كان البرنامج السياسي والإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني هو الذي يتحكم في مسار العمليات العسكرية وهو الذي كان يحدد ويقدر متى وأين وكيف تجري؟

وهكذا كانت العمليات العسكرية ذات تأثير بالغ في نفوس الجماهير وحماسا كبيرا في أوساط الشباب بصفة خاصة حيث أظهروا حماسا كبيرا للإنخراط في صفوف جيش التحرير الوطني[3].

كما لم يكن هناك فصل بين العمل السياسي والعمل العسكري أو بين الجبهة والجيش في المرحلة الأولى من إندلاع الثورة في بعض المسؤوليات التي تتداخل في المهام، والعمل العسكري جزء متكامل للعمل السياسي، وإذا لم يشر بيان أول نوفمبر في مضمونه إلى العمل العسكري إلا أنه كان أهم جانب في الثورة والعمل المسلح، وقد نشر إلى جانب بيان أول نوفمبر بيان آخر سمي ببيان جيش التحرير الوطني.

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 83.

[2] نفسه، ص ص 98-99.

[3] نفسه، ص 106.

المبحث الثالث: ملامح الدولة الوطنية النوفمبرية

المطلب الأول: دولة ديمقراطية

كشف بيان أول نوفمبر 1954م من خلال عرض برنامجه السياسي الذي تعتزم الثورة إنجازه عن الهدف الأساسي الذي اندلعت من أجله، وحدده بـ "الاستقلال الوطني"، بواسطة إقامة الدولة الجزائرية واسترجاع سيادتها.

غير أن هذا المطلب أو الهدف كان معلن عنه منذ الوهلة الأولى في أدبيات الحركة الوطنية[1]، وها هي جبهة التحرير الوطني تكرسه مبرهنة على أنها منظمة ثورية تهدف إلى التغيير الشامل بالقضاء على النظام الإستعماري وإعطاء الاستقلال الوطني مضامينه الحقيقية، وذلك بتجسيد الدولة الجزائرية سيدة نفسها والتي تستمد أصالتها وهويتها من الشخصية الوطنية، وإقامة الدولة الجزائرية يعني القضاء على قيم المحتل التي غرسها منذ عام 1830م، أو بمعنى آخر إعادة بناء الدولة الجزائرية التي حطمها الاستعمار، وذلك بإلغاء واقع الاحتلال بنظمه ومنظومته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[2].

فالبيان أكد على السيادة الكاملة والشاملة في الداخل والخارج ورفض لكل حكم ذاتي أو كيان ذاتي مشترك ورفض كل الأشكال التبعية للاستعمار التي كان يطبخ لها[3]، والبيان حدد هذه المرة نوع هذا الاستقلال الذي ظل غامضا في أدبيات الحركة الوطنية معبرا عن ذلك بعبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[4]، هذه العبارة تحمل من دلالات وقيم ومبادئ حول مشروع هذه الدولة الوطنية.

---

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 125.

[2] مراد بوعباش، المرجع السابق، ص ص 292-293.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 58.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 08.

فجاء في البيان "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية..."[1]، وقد جاء مصطلح الديمقراطية معبرا عن شكل الدولة المستقلة وتبنيها لهذا المبدأ، وهو ما كان سالف الذكر في أدبيات الحركة الوطنية متبنية هذا المبدأ في العديد من وثائقها خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي فضلت أن تندرج ضمن تسميتها "الحريات" و"الديمقراطية" ووضعت الديمقراطية كأحد مبادئها الأساسية وأعطتها مفهوما شاملا في ديسمبر 1951م، وفسرتها ب، "حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب" لينسحب بعدها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى الصعيد السياسي مشاركة الشعب في حكم البلاد وتسيير شؤونها واحترام الحريات الأساسية وإقامة نظام عادل[2].

وجاءت الدولة الديمقراطية في البيان النوفمبري متصلة بمسار الحركة الوطنية وبعدها الشعبي فلم تكن مجرد إعلان برمجي حزبي وإنما هي تعبيرا صادقا لتطلعات الشعب العميقة.

ودليل تأكيد المبدأ الديمقراطي في البيان هو توجه البيان بالدرجة الأولى إلى الشعب الجزائري بصفته المعني الأول والأخير بالثورة ومصيرها[3]، وذلك من خلال عبارة (أيها الشعب الجزائري)، و(أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا)[4]، وهو تأكيد صريح على البعد الديمقراطي لهذه الثورة التي أرادها البيان واعتبار أن سيادة الشعب هي أساس الديمقراطية، كما أكد البيان على الطابع الديمقراطي للدولة الجزائرية المستقلة التي تقوم على المساواة واحترام الحريات الأساسية دون تمييز وهي الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير وتسمح بالتداول على السلطة

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 08.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 44.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص ص 58-59.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 07.

وتسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية، فالمرحلة الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة تتأطر ضمن المبادئ الإسلامية[1].

كان تبني هذا المبدأ لإرساء الدولة المستقبلية الغرض منه إنشاء جمهورية ديمقراطية وذلك لأن من شروط الاستقلال الوطني والتمتع به هو وجود دولة تعمل وفقا لإرادة الشعب، وفي صالح الأمة، لأن الشعب تشخصه الأمة، بينما تمثله الدولة من الوجهة القانونية سواء داخل الوطن أو خارجه[2].

المطلب الثاني: دولة اجتماعية

جاء في بيان أول نوفمبر 1954: (إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ...)[3]، فمفهوم الدولة الاجتماعية مقترن اقترانا وثيقا بالطابع الديمقراطي وله مدلوله الواقعي والمذهبي المنطلقين من فلسفة سياسية نابعة من أفكار الحركة الوطنية[4].

ويعتبر فرحات عباس أول من استعمل عبارة "جمهورية ديمقراطية واجتماعية" وذلك في المشروع الذي اقترحه على البرلمان الفرنسي عام 1946م عند مناقشته مسألة وضع دستور خاص للجزائر، وقد نقلت الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية نفس العبارة في المواثيق الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب عام 1953م، وقد فسر بأنه: "الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية".

ولم يكن المقصود بالمبدأ "الاجتماعي" في البيان النوفمبري فكرة الاشتراكية التي دخلت إلى المواثيق الجزائرية في أواخر سنوات الثورة، فالشيوعية كانت مرفوضة تماما رغم الاعجاب الذي جسدته مقالات جريدة المجاهد من التجارب الصينية واليوغسلافية، إلا أنه

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 113.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 50.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 08.

[4] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 60.

ليس معناه قبول الشيوعية لأنها لا تمثل لدينا حلا. فهي ليست اديولوجيتنا، وقبول المساعدات من المعسكر الاشتراكي ليس معناه بالضرورة تبني إديولوجيته[1].

وأشار في هذا الصدد رابح لونيسي الى عدم استعمال الإتجاه الإستقلالي لمصطلح الإشتراكية في كل مواثيقه الصادرة منذ نجم شمال افريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري وصولا الى حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما أنه لم يتكرر هذا المصطلح في مقالات المجاهد. فعندما سئل بن طوبال من أحد الإطارات عن مستقبل النظام الإشتراكي في الجزائر رد عليه " لا نقول أن الجزائر ستكون اشتراكية ، ولكن ستكون اجتماعية ".[2]

فكان الشعب الجزائري يعاني الحرمان المعنوي والمادي وكان يطمح بالإضافة إلى استرجاع كرامته وسيادته إلى عدالة اجتماعية كفيلة بضمان حقه في الصحة والتعليم والعيش الكريم، فإذا كانت المساواة في التضحية والاستشهاد لماذا لا تكون المساواة في الحياة، فالدولة الديمقراطية الاجتماعية في البيان تجسد الاستقلال التام الذي ينادي به الشعب، فالديمقراطية والاجتماعية هما الركيزتان للاستقلال الوطني كمطلب شعبي لا كاختيار حزبي ايديولوجي[3].

المطلب الثالث: في إطار المبادئ الإسلامية

جاء بيان أول نوفمبر 1954م، مقرر مبدأ "السيادة الكاملة" غير المنقوصة للدولة المستقلة التي يرغب في تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته، وبعث الدولة الوطنية الحرة (الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية)[4].

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص 46-47.

[2] نفسه، ص 48.

[3] محمد جغابة، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 08.

إن قضية الإسلام ومبادئه من أهم القضايا التي صاحبت و واكبت حركة الجهاد الوطني للمقاومة في القرن 18، وفي فترة النضال السياسي والثقافي الوطني عهد الحركة الوطنية، فالمتتبع لأدبيات الحركة الوطنية، يرى أن الإسلام ومبادئه كانت مدرجة ضمن العديد من نصوصها ومطالبها الأساسية من حركة النجم إلى جمعية العلماء المسلمين فقد كانت هذه الأخيرة أقوى فصيل حمل للقضية الإسلامية التي حملت شعار "الإسلام ديني والعروبة لغتي والجزائر وطني" إلى النخبة الليبرالية والشيوعية وما نصت عليه وثائق حركة انتصار الحريات الديمقراطية كسلوك في نضالها السياسي الوطني، وبذلك يمكن القول أن بيان أول نوفمبر أكد ما كان مؤكدا سابقا في أدبيات الحركة الوطنية[1].

فكلمة مبادئ جمع مبدأ، وهو الأصل والبداية والابتداء، وفي هذا الصدد يذكر السعيد عليوان "أن مبادئ الإسلام هي قواعد ومعايير عملية تبنى عليها قيم الأعمال، وهي أدق وأشمل من كلمة قانون، فلا سيما وأن المبادئ تمتاز بالثبات...قرر البيان أن تكون الثورة الجزائرية والدولة التي ستقوم على إثر انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام"[2].

ومن جانب آخر يذكر الأستاذ رابح لونيسي من خلال الدراسة المتأنية لإيديولوجية[3] الثورة ومختلف الممارسات أثنائها أن مبادئ الإسلام كانت تحظى بمكانة خاصة، وتعود هذه المكانة إلى اعتبار الإسلام أداة لتحريك الجماهير، خاصة الفلاحية منها، وأن أي مساس

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص ص 128-129.

[2] سعيد عليوان، قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962، منشور بكتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، ج1، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003، ص ص 33-34.

[3] الإيدلوجية: يقصد بها نماذج، مناهج وأنظمة، ومركبات فكرية، وهذا يعني الأفكار والقيم والاقتناعات، وكذلك نماذج من القيم التي تنبثق عنها الأهداف (ينظر: أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 28).

بمبادئ الإسلام كان بمقدوره أن يحطم كل ما بنته الثورة ويفقدها الدعم، خاصة وأن قاعدتها الاجتماعية هي ريفية وفلاحية معروفة بمحافظتها وتدينها الشديد[1].

فالإسلام يمثل العنصر الأساسي للشخصية الوطنية وهو القلعة الذي تحطمت عنه كل محاولات المسخ الاستعماري لأكثر من قرن وربع قرن حيث كان الإسلام دائما هو الحصن المنيع للشخصية الوطنية الجزائرية[2].

كان تأكيد دور العقيدة الإسلامية ومحوريتها في دفع عجلة الثورة، وتوفير الزخم الجهادي المطلوب في محاربة الاستعمار يبدوا أكثر حضورا وتأثيرا وفعالية، وهو ما انتبه إليه أحد الكتاب حين قال: (دور العقيدة الإسلامية في تطور الثورة الناهضة للاستعمار وكذلك دور التقاليد العربية الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي، ومن الناحية التاريخية فإن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز إلى كل النجاح في الحركة الوطنية الثورية في الجزائر).[3]

وحسب محمد جغابة فتبني المبادئ الإسلامية يخضع إلى معطيات تاريخية وحضارية لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يتنكر لها، ويرى أن البيان النوفمبري أكد على أن دولة الجزائر المستقلة هي دولة مسلمة موحدة وأن تبني المبادئ الإسلامية لا يستثني روح التسامح والتعايش[4].

والأستاذ رابح لونيسي يرى أن البيان النوفمبري أكد من خلال: "ضمن إطار المبادئ الإسلامية" بالممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام العامة الذي أجمع عليها المسلمون والمعروفة بوضوح لدى الجميع، وأن العمل في هذا الإطار لا

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 52.

[2] محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، المرجع السابق، ص 293.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 130.

[4] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 62.

يمنع من استيراد أي تجربة في الحكم أو الاقتصاد أو المجتمع أو منظومة قانونية، مادام أنها لا تناقض تلك المبادئ العامة للإسلام، وبذلك ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكل اجتهاد أو الاستعانة بأفكار وتجارب الدول الأخرى شريطة عدم تناقضها مع المبادئ والأصول العامة ومقاصد الإسلام[1].

فيمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954م، وفي سياق تحديد هدفه العام "الاستقلال الوطني"، فقد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع مجتمع متكامل يتأسس ضمن إطار دولة جزائرية وطنية حرة وعادلة وديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 51.

مما سبق عرضه وتحليله في هذا الفصل نخلص إلى القول أن بيان أن نوفمبر يعتبر الوثيقة الأولى للثورة التحريرية يشرح ظروف اندلاعها ويبين أهدافها ومواقفها ووسائلها بحيث كان له دور كبير في انضمام الشعب إلى الثورة، فهو نداء شعب ونداء من أجل اسدال الستار على أحداث القطيعة وبداية مرحلة جديدة، صاغ أفكاره من وحي تجربة النضال الطويل، استلهم وسار مع حركة التاريخ وتيارها المتصاعد، فقد حمل من الأبعاد والقيم وكانت أهم هذه الأبعاد في فحوى البيان تتمثل في البعد النضالي وكذلك البعد المغاربي والبعد الإنساني التي كان يزخر بها البيان، ويبين أيضا خصائص الثورة ووضعها في سياقها المحلي والإقليمي والدولي ودعوة الوطن إلى أبنائه من أجل تحقيق الغاية المثلى والهدف الأسمى وهو تحقيق الاستقلال الوطني، ويعتبر بيان أول نوفمبر تجسيد لمشروع جديد ومجتمع وليد القرن 20، فقد سعى إلى إعادة تأسيس الدولة الوطنية التي غيبها الاستعمار وبعث الانسان الجزائري صاحب المواطنة والسيادة الكاملة فالبيان حمل من المشاعر الوطنية والمنطلقات الأيديولوجية الدلالات السياسية، والآفاق المستقبلية.

الفصل الثاني: ميثاق الصومام بين تنظيم العمل الثوري وتشييد الدولة الوطنية

المبحث الأول: التحضيرات الأولية لانعقاد مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: النشاط السياسي والعسكري للعمل الثوري من خلال الميثاق

المبحث الثالث: معالم الدولة الوطنية في الميثاق

يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية، ومنعطفاً حاسماً في مسار الثورة الجزائرية وقد جاء هذا المؤتمر كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة من التطورات والانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها منذ تاريخ اندلاعها في إلى غاية انعقاد المؤتمر، وعليه فقد استطاعت جبهة التحرير، رغم الإمكانيات مركز البسيطة التي كانت في حوزتهم، أن تقود نضال الشعب الجزائري ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتادا ومدعمة من قبل الحلف الأطلسي، وذلك بفضل التحام الشعب حوله، إذ استطاعت أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام في مركز 02 أوت 1965، الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية، واوجد جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية لثورة، كما اوجد ميثاقا تسير حول الثورة وتنظم من خلاله علاقات، في الداخل والخارج تحقق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة، والمتمثل في الاستقلال التام.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التحضيرات الأولية لإنعقاد المؤتمر وأهم القرارات التنظيمية التي خرج بها، ومعالم الدولة الوطنية لميثاق الصومام.

المبحث الأول: التحضيرات الأولية لانعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر

إن الانطلاقة الأولى للثورة مكنت ج.ت.و من توحيد الشعب الجزائري في كفاحه والتوسيع من نطاق الثورة الى حد اكبر ولكي تتمكن من تحقيق أهدافها التي اعلن عنها بيان نوفمبر 1954م، وعليه قاموا القادة الاوائل من مفجري الثورة على عقد لقاء بينهم بعد مضي عام من انطلاق الثورة المسلحة حتى يتسنى لهم تقييم ما تم انجازه والتخطيط للمرحلة المقبلة[1] ولكن هذه الامنية لم تتحقق خلال عام1955م نظرا للظروف الصعبة التي كانت تواجهها الثورة والمتمثلة[2] في الحصار المحكم الذي ضربته القوات الفرنسية على منطقة الاوراس[3]، الشيء الذي خلق صعوبات كبيرة في الاتصال بين قادة الولاية الاولى وبقية الولايات وزيادة الضغط على الجزائريين ليبث الرعب في نفوسهم ومن ذلك تطبيق سياسة الإعدام.

وما أعقب ذلك من الإعداد لهجومات 20 أوت 1955م وما سايرتها من الأحداث التي تعتبر مرحلة جديدة في زحف الثورة وتقدمها الى الأمام، والتي كان لها مفعول كبير للوصول الى عقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الوطني وذلك بانضمام المئات من المجاهدين الى صفوف الثوار، ولما بلغت الثورة في اذهان هؤلاء حد القناعة بدأ إنضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف شهر جانفي1956م، وفي هذا الصدد يقول الهادي درواز (...اصبح لابد من اعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش...ويتجلى هذا بكثرة

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 405.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص157.

[3] **منطقة الأوراس:** هي عبارة عن كتلة جبلية تقع في الشمال الشرقي للجزائر وهي المنطقة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا خنشلة وزريبة الوادي شرقا وزريبة الوادي وبسكرة جنوبا وباتنة وبسكرة غربا (ينظر: محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر54 في الجزائر(1954-1962م) (اوراس-النمامشة) أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر، ص 12).

عندما برزت التشكيلات السياسية على اختلافها اكسب الثورة الجزائرية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت عن الركب)[1].

ومن خلال هذه العبارات يمكن لنا أن نبرهن على أن توافد عناصر التشكيلات السياسية على اختلافها قد أكسب الثورة التحريرية دفعة قوية إلى الأمام، فبعد عام ونصف من اندلاع الثورة ازداد عدد المجاهدين بالآلاف وتطورت العمليات العسكرية وعمت الثورة جهات الوطن، فنجد ان العمل المسلح لجيش التحرير كان معزز انتفاضة شعبية وكان هذا مطابقا لاستراتيجية ثورية حديثة.[2]

وأما خارج الوطن فقد قام الطلبة الجزائريين بمظاهرة والتي أثبتت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي والعاصمة باريس بتاريخ 23 فيفري 1956م، وكذلك إعطاء الاستقلال للمغرب في مارس ثم تونس في 20 مارس 1956م، فقد أدرك الساسة الفرنسيون أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات، وأيضا طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن واعتبارها قضية دولية ومساندة دول عدم الانحياز في لقاء ريوني في جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية فقد برهنت الثورة على أصالتها واعطت دليل للعالم على قوتها وأهمية أهدافها، وتمحو تطمس من الأساس مايدعيه الاستعمار من أنها ليست ثورة، وانما هي تمرد غير شرعي وتزعمته عصابات من قطاع الطرق واللصوص أو كما يسميهم هو (اللصوص).[3]

فعمل النظام الاستعماري على اجهاض الثورة بكل ما أوتي من قوة اذ نجد أنه قد تمكن من معرفة وتفكيك الخلايا الثورية الأولى بمنطقة وهران إضافة إلى سيطرة الفدائيين

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 405.

[2] المجاهد لخضر بن طوبال، يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، ع52، الجزائر، 1981، ص 41.

[3] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة للنشر، الجزائر، 2011، ص 50.

على الموقف في العاصمة فشرع في تنظيم مخططات التقسيم الرباعي والذي أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني كما كانت الحاجة الشديدة الى السلاح ولا يوجد من المال الا القليل إضافة الى ضعف التنسيق في الأعمال وكذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما لأن الثورة كانت في حاجة ماسة الى منهج سياسي ثابت.[1]

فبخصوص الجانب السياسي فنجد انه في عام1955م أعلنت الإدارة الاستعمارية عن حالة الطوارئ وهذا ما جعل الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب وهو التنظيم الذي أكده قانون جويلية1938م في فرنسا عند دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت تعيش الجزائر تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تم الإعلان عنها بمعنى التوقف عن العمل بالقوانين والنصوص المعمول بها وقت السلم اذ صار الحاكم العام في الجزائر يتمتع بجميع الصلاحيات في استخدام كل الوسائل للقضاء على الثورة، ليتبع ذلك بتنصيب ما يسمى بالمكاتب الخاصة في المدن والأرياف وهذا كله لمحاصرة الثورة الجزائرية[2]، وقد وصل الاشتراكيون الى الرئاسة في فيفري سنة 1956م برئاسة "غي مولي"[3]، الذي زار الجزائر في6 فيفري من نفس السنة وقد استقبله المعمرون بغضب لما هو حاصل في الجزائر ليعين هو الأخير "روبير لاكوست" وزيرا مقيما في الجزائر ليقيما حربا وحشية من أجل بقاء على الجزائر فرنسية إضافة الى ذلك سن جملة من القوانين للتضييق

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص ص 131- 132.

[2] جمال يحياوي، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر 2001، ص 132.

[3] **غي مولي 1905-1975م:** تزعم الاتجاهات الاشتراكية اليمنية، تولى مناصب مختلفة منذ الثلاثينيات كان نائب لرئيس الوزارة ثم أصبح رئيسا للوزارة في 1956-1957م، حارب ثورة الجزائر وتواطأ مع إسرائيل وبريطانيا في شن حرب السويس 1956م، ساعد في عودة ديغول لاستلام الحكم في 1958م، (ينظر: سعدي بزيان، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص111).

على الحريات وعزل الثورة.[1]

ولاننسى كذلك الاتصالات التي قام بها "غي مولي" بالبعثة الخارجية بلقاء الذي جمع السيد "جوزين بيغارا" الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران كمبعوث شخصي لرئيس الوزراء الفرنسي بنظيره عن جبهة التحرير السيد محمد خيضر[2]، بالقاهرة وكان ذلك يوم10افريل1956من وإذ كانت الغاية من هذا اللقاء جس النبض والمراوغة السياسية بحجة أنه ليس هناك تنظيم واحد يغطي كل الجزائريين مما يصعب في نظره عملية البحث عن حل ولابد من انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر.[3]

وكان الهدف من هذا اللقاء وهو ارباك الصف الجزائري إلا أنها باءت بالفشل منذ البداية لأن جبهة التحرير الوطني كانت يقظة للأساليب التي يتبعها الساسة المستعمرين منذ الانطلاقة الأولى للثورة كما أنها تمكنت من جمع كل الوطنيين وتوحيد الشعب الجزائري في كفاحه وبذلك تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا والقضاء على جميع العقبات السابقة فأصبح الطريق ممهدا لعقد مؤتمر شامل لجميع قواد الثورة ولتحقيق الهدف سعى قادة الثورة إلى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي،

[1] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس سلسلة رجال صدقوا، دار الهدى للنشر، الجزائر، د س، ص 101.

[2] **محمد خيضر**: ولد في 13 مارس1929 بالعاصمة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ،انتخب سنة 1946م نائبا عاما في الجمعية الوطنية الجزائرية، لجأ بعد حادثة وهران سنة1950 الى القاهرة ليصبح مسؤولا عن وفد الحزب هناك، كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل في عملية القرصنة الفرنسية المشهورة في 22|10|1956، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة 1958-1962م، تولى بعد الاستقلال سنة1962 م الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في 04جانفي 1967م (ينظر: محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، ط5، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، 2007، ص 168).

[3] مصطفى الهمشاوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر،2001، ص ص 108-109.

يحدد وسائل وأهداف الثورة ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير الكفاح.[1]

المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وصدور الوثيقة

قبل انطلاق الثورة ساد جدل بين القادة حول الشروع في تفجيرها أولا ثم الذهاب فيما بعد إلى تنظيمها أو أن التنظيم يسبق التفجير، غير أن الحالة التي وصلت إليها الحركة الوطنية والجمود الذي عرفته في هذه المرحلة وبخاصة بعد انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان القرار الذي وصل إليه هؤلاء هو تفجير الثورة والإسراع في ذلك لأن أي تقاعس سيؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، فبعد انعقاد اللقاء التاريخي للقادة الست في23 أكتوبر 1954 الذي قرروا فيه انطلاق العمل العسكري، ضرب هؤلاء موعدا بعد ثلاثة أشهر على أقل تقدير لكي يقيموا الوتيرة التي تسير عليها الثورة[2].

لقد حتمت اللامركزية التي كانت مسيطرة في تسيير المرحة الأولى من الثورة على أن كل قائد تقرر خططها العسكرية حسب ما تقتضيه المصلحة والظروف والإمكانات البشرية والمادية لتلك المنطقة، ومع الصعوبات التي شهدتها الثورة في التمدد وتحقيق أهدافها المرجوة مع انقطاع الاتصال التام بين المناطق الخمسة جعل فكرة عقد مؤتمر وطني ضرورة استراتيجية، إلا أن استشهاد العقيد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية–الشمال القسنطيني– و إلقاء القبض على قائد المنطقة الأولى–الأوراس– مصطفى بن بولعيد كل ذلك دون انعقاده ليتأخر إلى غاية صيف 1956م[3].

بدأ الإعداد لهذا المؤتمر حسب محمد حربي في الجزائر العاصمة من خلال عبان رمضان الذي أرسل سعد دحلب في مارس 1956م إلى الشمال القسنطيني وذلك لمناقشة العقيد زيغود يوسف حول كيفية جمع الأسلحة والتقسيم الجغرافي وتحديد المسؤوليات المنوطة للقادة، وخاصة أن بعثة جبهة التحرير بالخارج قامت بإرسال تقرير حرره كل من حسين آيت

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 132.

[2] خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 316.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 48.

أحمد ومحمد يزيد يتكلم حول تجديد الهيكل التنظيمي للثورة، ويقترحان تشكيل قيادة جماعية مكونة من ست قادة في الداخل وست قادة بالخارج[1]، ويفند هذا الرأي صاحب المهمة نفسه وهو سعد دحلب، حيث يقول أن مهمته لم تكن إلى المنطقة الثانية للالتقاء بزيغود يوسف، وإنما كانت للذهاب إلى منطقة الأوراس والاستفسار عن حالتها العسكرية وقائدها مصطفى بن بولعيد الذي غاب أثره منذ شهور، غير أن زيغود قد منعه عن ذلك و أعلمه باستشهاد قائد المنطقة الأولى ما يعني أن مهمته قد انتهت وماععليه إلا بالرجوع إلى الجزائر العاصمة[2].

ازداد نشاط قادة الثورة بتحرك كل من كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة والعربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة في مختلف الاتجاهات للتحضير لأرضية تنظيمية موحدة، بمعية بعض السياسيين الذين التحقوا بالثورة مؤخرا كبن يوسف بن خدة وسعد دحلب ويعينهم في ذلك لجنة الدراسات التي كان يقودها كل من عمر أوزقان وعبد الرزاق شنتوف اللذان كانا يعدان الخطوط العامة السياسية والعسكرية التي ستطرح وتناقش في المؤتمر، حيث كان من المقرر عقده في قرية موقة في بني عباس بجبال البيبان في 30 جويلية 1956[3].

قامت هذه اللجنة بإشراف من عبان رمضان بإعداد أرضية وتناوب فيها هؤلاء في كتابة المحاور التي ستطرح كنقاط ليتدراسها القادة في المؤتمر، حيث قام عبان رمضان بإعداد المحاور التي تتعلق بـ: انهزام المصالية، غياب الشيوعية، الاستراتيجية الامبريالية الفرنسية، حركة الفلاحين وحركة العمال وحركة الشباب[4].

أما عبد المالك تمام فقد تكفل بتحرير الجزء المتعلق بـ: أهداف الحزب، وقف إطلاق النار، المفاوضات من أجل السلام[5].

---

[1] Mohamed harbi, Le FLN, Mirage et réalité des origine a la prise du pouvoire 1945-1962,Edition J.a,Paris ,1980 ,p 174

[2] Saad Dahlb,MissionAccomplie,Edition Dahlab,Alger, 1990, p50.

[3] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الأولى، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 60.

[4] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 322.

[5] نفسه، ص 322.

أما عبد الرزاق شنتوف فتكفل بتحرير الجزء المتعلق بـ:ا لمثقفون والمهن الحرة، التجار والحرفيون، والحركة النسوية بالإضافة إلى موضوع نشاط جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

أعطيت الإشارة لقادة المناطق للتوجه إلى المنطقة الثالثة، حيث انطلق وفد المنطقة الخامسة والرابعة من العاصمة بحراسة أربعين مجاهدا، حيث يضم هذا الوفد مجموعة من القادة وهم كل من العربي بن مهيدي وسليمان دهيليس وعبان رمضان وعمر أوعمران وسي شريف وسي محمد بوقرة، لكنهم فوجئوا بعدة كمائن متتالية ، الأول في غابة الزبربر في 03 جويلية، والثاني في 07 جويلية وآخرهم كان عند التقاء وفد العاصمة مع قادة المنطقة الثالثة–القبائل– وبالضبط في بني مليكش عند عبورهم لسكة الحديدية الرابطة بين بجاية و بني منصور في 27 جويلية، سبب ذلك في ضياع وثائق المؤتمر التي كانت تحتوي جميع المعلومات من قوائم القادة والخطوط العامة التي ستناقش، ولحسن الحظ لم تكن تضم المنطقة التي سينعقد فيها المؤتمر، ما جعل القادة يغيرون المكان بسرعة لتنال منطقة إغزر أمقران بإيفري–أوزلاقن غرب مدينة آقبو شرف انعقاد هذا المؤتمر الذي كان لبنة تنظيم الثورة وتأسيس معظم الأجهزة العسكرية والسياسية سواء منها التنفيذية متمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE و التشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة CNRA[1].

أما فيما يخص وفد المنطقتين الثانية والأولى، فإن الرائد عميروش آيت حمودة أرسل كتيبة من المجاهدين لملاقاة كل من العقيد زيغود يوسف ولخضر بن طوبال وباقي قادة المنطقة الذين بدورهم تعرضوا لكمين بالصدفة، ليقعوا في حصار فرضته عناصر الجيش الفرنسي لعدة أيام، انتهى باشتباكات متواصلة كانت لها الفضل في جمع الكثير من أسلحة الغنائم ليتبرعوا بها للمنطقة الثالثة لكون المعركة وقعت على ترابها[2].

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية..، المرجع السابق، ص 61.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، د س، ص101.

بوصول القادة جميعهم إلى مركز انعقاد المؤتمر اكتشفوا تخلف الكثير من القادة عن حضور هذا المؤتمر من بينهم قادة الخارج بالقاهرة الذين لم تسعفهم الظروف للدخول إلى الجزائر أو عدم إرادتهم الحضور مع علمهم المسبق بالمؤتمر باعتبار أن العربي بن مهيدي كانت له اتصالات مع محمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى بن بولعيد وقادة المنطقة الأولى، حيث كان معظم الحاضرين يجهل أمر استشهاده ماعدا زيغود يوسف الذي باح لهم بنبأ استشهاده، ولم يمنع ذلك شقيقه عمر بن بولعيد للمجيء إلى المنطقة الثالثة مع عدم بقائه فيها مدة انعقاد المؤتمر مع إعلانه الالتزام بقرارات المؤتمر[1].

كلفت قيادة المنطقة الثالثة مجموعة كبيرة من المجاهدين يترأسهم عميروش آيت حمودة بحراسة مشددة حول محيط المنطقة التي سيجرى فيها المؤتمر، مع تكليف بعض الكتائب بشن هجومات وغارات خاطفة شرق وادي الصومام لإلهاء القوات العسكرية الفرنسية لصرفها كلية عن محيط المنطقة التي يجري فيها المؤتمر اتقاء لأي عنصر مفاجئ قد يغير من سيرورة المؤتمر الذي حضر له مدة خمسة أشهر كاملة، كما أن وقوع أي عملية عسكرية مفاجئة سيرهن حظوظ تواصل الثورة في باقي الوطن بحكم أن أغلب القادة كانوا مجتمعين وبالتالي لم تكن الثورة مستعدة للتضحية بقادة آخرين خاصة بعد استشهاد كل من العقيدين ديدوش وبن بولعيد[2].

التقى في هذا المؤتمر حوالي أربعة عشر مسؤولا عن المناطق الخمسة فعن **المنطقة الثانية** حضر كل من: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، روابحية حسين، إبراهيم مزهودي.

وعن المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد، آيت حمودة عميروش، قاسي حماي.

وعن المنطقة الرابعة: عمر أوعمران، محمد بوقرة، سليمان دهيليس.

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 102.

[2] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية...، المرجع السابق، ص 62.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي.

وعن المنطقة المستقلة: عبان رمضان وعلي ملاح سي شريف[1].

انطلقت فعاليات المؤتمر بداية من 20 أوت 1956م وفي سرية تامة، حيث أسندت رئاسته إلى العقيد العربي بن مهيدي و ينوب عنه عبان رمضان وقبل التطرق إلى وثيقة المؤتمر قدم كل قائد منطقة تقريره حول سيرورة الثورة في منطقته بين 1954-1956 ثم تطرق المؤتمرون إلى عدة نقاط كان الواجب إزالة الضباب عليها وهي:

1-قضية الليلة الحمراء: التي قام فيها عميروش آيت حمودة بتصفية العديد من سكان قرية فرعون حيث يختلف المؤرخون في عدد القتلى فيها التي برر عميروش الأسباب التي أدت إلى تسارع الأحداث في القرية[2].

2-قضية سكامودي SAKAMODY : قام فيها الرائد علي خوجة بارتكاب عمليات اغتيال ضد أوربيين عزل في المنطقة الرابعة، وقد دافع أوعمران على علي خوجة وبين أن هذه العملية لا تقارن مع ما يفعله الفرنسيون بالجزائريين[3].

3-القضية الثالثة: وهي هجومات الشمال القسنطيني التي اتهم فيها زيغود يوسف بقتل 70 أوربيا أعزل، وقد دافع هو كذلك عن نفسه، مشيرا إلى ما حدث في أحداث 08 ماي 1945م وكيف أن السلطة الإستعمارية لم تتوان في إثارة الرعب في أبناء الشعب الجزائر بالقتل والحرق والذبح، كما نوه أن العملية سمحت له باغتنام 700 قطعة سلاح ملأت العجز الذي كانت تعاني منه المنطقة الثانية من ناحية التسليح ، فبفضل هذه الأحداث استطاعت الثورة من تدويل القضية الجزائرية مع تنبيه المستعمر على أن ما يحدث في الجزائر هو ثورة حقيقية وليست مجرد أعمال تخريبية كما كان يدعي وزير داخليتها فرانسوا ميتيران François

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2013، ص 244.

[2] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية...، المرجع السابق، ص 64.

[3] نفسه، ص 64.

Mitterrand، وبالتالي تخطى المؤتمرون هذه الخلافات لمناقشة مشاريع المؤتمر الذي دام إلى غاية 5 سبتمبر 1956م[1].

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية...، المرجع السابق، ص65.

المبحث الثاني: التنظيم السياسي والعسكري للعمل الثوري من خلال الميثاق

يعتبر ميثاق الصومام من الوثائق الهامة للثورة لأنها تنوعت ما بين عسكرية وسياسية شملت نظام جيش التحرير وتحديد أهداف جبهة التحرير الوطني من الحزب وكما درست جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين، ثم قامت بتقييمه ونقده وذلك بقصد استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسيرة الثورة واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية وكانت كما يلي:

المطلب الأول: التنظيم السياسي

إن قرارات مؤتمر الصومام مست بالدرجة الأولى خارطة البلاد اذ قامت بتقسيمها إداريا الى ست مناطق بدل خمسة مناطق مع الاحتفاظ بترقيم الولايات وهي ولاية الأوراس ولاية الشمال القسنطيني[1]، ولاية القبائل ولاية الجزائر وضواحيها ولاية وهران ولاية الجنوب (وهذه الأخيرة تم استحداثها من خلال المؤتمر)، مع إعادة التسمية لها وذلك بدءا من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة وتستعمل كلمة الولاية والناحية تصبح منطقة والقسم ناحية ويتم تحديدها جغرافيا[2] أما بخصوص قادة الولايات فأصبحوا يخضعون تحت التسيير والتصرف والتحرك في إطار توجه سياسي وعسكري موحد، يمثلون السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، فنجد من خلال ميثاق الصومام بروز جملة من القرارات، التي مست قيادة الولاية بصفة مباشرة وهو:

– تكوين مجلس مكون من 04 أعضاء هم القائد السياسي العسكري يحمل رتبة كولونيل بمساعدة 03 رواد مسؤولين على الفروع الأساسية الثلاثة: الفرع السياسي، الفرع العسكري،

[1] **ولاية الشمال القسنطيني:** يحدها شمالا القالة وسوق الاثنين، وفي الجنوب سطيف وطريق الجزائر وقسنطينة الى القرزي وتمتد الى حدود تونس مارة بمقاوس، اما غربا نجد سطيف وسوق الاثنين، وشرقا الحدود التونسية (ينظر: يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 160).

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 415-416.

فرع الاستعمالات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم[1].

فاستطاع أن ينهي ما يعرف بفكرة الزعامة أو السلطة الفردية في القيادة وأحل محلها القيادة الجماعية حيث اتسمت بطابع الوطنية المرتبطة بالمجلس الوطني للثورة و(ل ت ت)[2].

– والعمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية: الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية.

– وضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

– العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني وتحريضه على الثورة.

– اتخاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو على حساب الثورة

ومواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

– العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الجزائرية الوطنية والمتمثلة في الحرية والاستقلال.

– إقرار أولوية الداخل على الخارج مع إقرار أولوية العمل الليلي.

– إعطاء صلاحية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لاتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول موقف القتال.[3]

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص 138.

[2] سعيد بن بيا، عبد اللطيف رابح، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: قراءة في النتائج والمسارات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017–2018، ص 29.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 416–418.

وكان الهدف من هذا تنظيم الثورة وفق العديد من التنظيمات المهمة والتي تتمثل فما يلي:

1-المحافظون السياسيون: مهمتهم سياسية، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني وينقلون الأخبار ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية فحقوقهم تتجلى في إعطاء أرائهم في جميع الأعمال العسكرية وبرامجها التي يقوم بها جيش التحرير الوطني.[1]

فأول ظهور لهم كان في مؤتمر الصومام الذي يقوم بدور جبار في تسيير شؤون الثورة السياسية والعسكرية لمواجهة الإستراتيجية الفرنسية ويعمل على القيام بالدعاية والأخبار والتوجيه وجمع الأموال وتموين الثورة وشن الحرب النفسية المضادة وعليه يعمل على تمتين العلاقة بين الثورة والشعب والعناية بالأقليات الأوروبية ومساجين الحرب.[2]

وعليه فإن المحافظ السياسي الذي يملك السلطة المزدوجة السياسية والعسكرية في آن واحد فإنه يحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة فإن اختصاصهم المهام السياسية وإرشاد الناس والتوعية والدعاية.

2-المجالس الشعبية: تتشكل عن طريق الانتخابات في جميع القرى ومدن الوطن، تتكفل هذه المجالس بالنظر في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين الجزائريين وتنظيم الشؤون الإسلامية والعدلية، وضبط الأمن، فهي بمثابة إدارة محلية ترعى الشؤون العامة.[3]

3-المحاكم الإسلامية: تم تشكيلها لمحاكمة الأشخاص المخالفين للنظام الثوري، والمرتكبين للمخالفات والجرائم، وتعتمد بالنسبة للعسكريين النظام القانوني الثوري، وللمدنيين أحكام

[1] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 124.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون ،المرجع السابق، ص ص 249-250.

[3] ربيع عمارة، المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 25.

الشريعة الإسلامية في المنازعات، كنظام بديل يلجأ إليه الشعب بدل الذهاب إلى المحاكم الفرنسية، التي تصدر أحكامها وفق القانون الوضعي.[1]

4-الهيئات القيادية المسيرة: قرر ميثاق الصومام إنشاء هيئات قيادية وطنية لتسيير شؤون الثورة وإدارة عملياتها السياسية والعسكرية، وتزويدها بهياكل تنظيمية إلى جانب المؤسسات السياسية الضرورية، ومن أبرز المؤسسات نجد:

يضم34 عضوا منهم: 17 دائمون أي1 CNRA المجلس الوطني للثورة الجزائرية (10من الرواد و07 من التابعين) و17مستخلفون2 (04 من الرواد و13من التابعين) ويجتمع مرة في السنة مدة وجوب الحرب، وهو الذي يستطيع إيقاف القتال.

لجنة التنسيق والتنفيذ CCE: وتتكون من خمسة أعضاء، اختيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني الجزائري والذين يوجدون بالقطر الجزائري فخولت لهم مراقبة جميع النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما نجد أنهم قد كلفوا أيضا بانتقاء ومراقبة مختلف اللجان.

5-تحديد العلاقة بين جبهة التحرير: وتعطى الأولوية للسيّاسي على العسكري، وفي مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع الثورة.

6-تحديد العلاقة بين الداخل والخارج: أعطى الأولوية للداخل على الخارج في مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة، ويجب على الداخّل أن يعطي جميع المعلومات التي لديه لتسهيل مهمّة الممثّلين في هيئة الأمم المتحدة.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية، وفيما يأتي عرض لأهم ما جاء في أقسامها الثلاثة: الحالة السياسية الراهنة، والافاق العامة ووسائل الدعاية، فبخصوص الحالة السياسية.

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام ...، المرجع السابق، ص ص 139-140.

المطلب الثاني: التنظيم العسكري

من أبرز القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام بخصوص التنظيم العسكري وهي توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش والمساحة الجغرافية، التي ينشط فوقها والفئات العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجيش التحرير الوطني[1]، وقد تم التنظيم الإقليمي لجيش التحرير بناءا على معلومات ومعطيات التجربة[2]، إلى ست ولايات بدل خمس ولايات وقسمت كل ولاية الى مناطق وكل منطقة الى نواحي وتقسيم كل ناحية الى قطاعات وتزويد كل ولاية بقيادة جماعية تمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير[3]، وتتشكل من:

- **قائد الولاية:** يكون برتبة كولونيل (صاغ ثان)، ونوابه الثلاثة برتبة رائد (صاغ أول).[4]

-**قائد المنطقة:** يكون برتبة ضابط ثان، ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول.

-**قائد الناحية:** يكون برتبة ملازم ثان، ونوابه الثلاث برتبة ملازم أول.

-**قائد القسم:** يكون برتبة مساعد، ونوابه الثلاث برتبة العريف الأول.[5]

ولقد روعي في هيكلة جيش التحرير الوطني وضع أساليب مواجهة للعدو والمتمثلة في حرب العصابات، وفي تأسيس نواة جيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلبا وقالبا.

أما بالنسبة لتركيبة هذا النظام الجديد فيتمثل فيمايلي:

الفوج: يتكون من11جندي من بينهم عريف واحد وجنديان أوليان.

نصف فوج: يتألف من 05 جنود من بينهم جندي أول و04 جنود.

الفرقة: تتكون من 35 جندي منهم 03 أفواج وقائد الفرقة والمساعد.

---

[1] أمال شلي، المرجع السابق، ص 193.

[2] مصطفى الهمشاوي، المرجع السابق، ص 150.

[3] رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، ط1، مطبوعات البونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 42.

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري (1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، د س، ص 318.

[5] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 305.

الكتيبة: تتكون من110جندي منهم 03 كتائب و20 من الأركان.

الفيلق: يتكون من 350 جندي لثلاثة كتائب وعشرين من الأركان.[1]

كما تم كذلك في المؤتمر استحداث علامات للرتب العسكرية التي كانت مستعملة وقتها بالمنطقة الثالثة (القبائل)[2]، وكذا تحديد مرتباتهم الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من القاعدة للقمة[3] حتى يسهل التمييز بين الجنود ودرجاتهم وكذلك بين الضباط ورتبهم ومرتباتهم الشهرية.

– وقد كانت كالتالي علامات الرتب العسكرية:[4]

–**الجندي الأول:** شعاره[5] علامة على شكل نجمة حمراء من معدن الفضة، توضع على الذراع الأيمن.

–**العريف الأول:** شعاره علامتان على شكل نجمة حمراء من معدن الفضة، توضع على الذراع الأيمن.

–**العريف الثاني:** شعاره ثلاث علامات على شكل نجمة حمراء من معدن الفضة، توضع على الذراع الأيمن.

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 163.

[2] **المنطقة الثالثة (القبائل):** حدود المنطقة من الشمال سوق الاثنين، كوربي مارين، ومن الجنوب خط السكك الحديدية الواصل بين قسنطينة والجزائر إلى سطيف ثم تمتد إلى البرج والمسيلة وعين العجل وسور الغزلان وعين بسام باليسترو، ومن الغرب كوربي مارين بميني يفيل، ومن الشرق سطيف، خراطة، سوق الاثنين. (ينظر: محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 302).

[3] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 163.

[4] **علامات الرتب العسكرية:** كانت تصنعها الولاية الثالثة (القبائل) وكانت كل تلك الرتب مؤقتة، أي أن بعد استقلال ستتكلف لجنة عسكرية بدراسة كل حالة وتوضع كل من له رتبة عسكرية في مكانه في الجيش الوطني، (فرتبة الجنرال لا توجد إلا بعد أن تتحرر البلاد)، وبخصوص تعيين الضباط ونزع رتبهم من اختصاصات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اقتراحات قادة الولاية ونواب الضباط يعينون رتبهم من أمر من قائد الولاية (ينظر: محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 305).

[5] **الشعار:** نجمة وهلال أحمر هو ذلك الشعار الذي يوجد على غطاء الرأس، كانوا الصائغون يصنعونها بمختلف المدن والقرى (ينظر: عمار قليل، المصدر السابق، ص 421).

-**مساعد:** شعاره على شكل نجمة حمراء من معدن الفضة جزءها السفلي أبيض.

-**الملازم الأول:** شعاره نجمة بيضاء.

-**الملازم الثاني:** شعاره نجمة حمراء.

-**الضابط الأول:** يحمل نجمتن واحدة حمراء، والأخرى بيضاء.

-**الضابط الثاني:** شعاره نجمتين حمراوين.

-**الرائد (الصاغ الأول):** شعاره نجمتين حمراوين وواحدة بيضاء.

-**العقيد (الصاغ الثاني):** شعاره ثلاث نجوم حمراء.

وأما بخصوص مرتباتهم الشهرية ومنح العائلة، فإن كل مجاهد يقبض مرتبا حسب السلم الآتي: -**الجندي الأول:** 1200 فرنك فرنسي.

-**الجندي:**1000 فرنك فرنسي.

-**العريف:**1500 فرنك فرنسي.[1]

-**العريف الأول:**1800 فرنك فرنسي.

-**المساعد:**2000 فرنك فرنسي.

-**الملازم** :2500 فرنك فرنسي.

-**الملازم الثاني** :3000 فرنك فرنسي.

-**الضابط الأول** :3500 فرنك فرنسي.

-**الضابط الثاني:**4000 فرنك فرنسي.

-**الصاغ الأول** :4500 فرنك فرنسي.

-**الصاغ الثاني** :5000 فرنك فرنسي.[2]

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 304.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر.....، المرجع السابق، ص 164.

-الممرضون والممرضات يتبعون العريف لذلك فإن مرتباتهم 1500 فرنك في الشهر وبخصوص الأطباء المساعدون برتبة الملازم فيتقاضون 2500 شهريا، وأما بالنسبة للأطباء فيدمجون برتبة الضابط الأول فيتقاضون 3500 فرنك شهريا[1]، فنجد أن كل ما كان يحتاجه الجندي من غذاء أولباس يتكلف به الجيش ماعدا شؤون النظافة من صابون وغيرها فإن المجاهد هو الذي يتكلف بشرائها.[2]

وكما نجد أن المؤتمر قام بوضع منحة عائلية لكل مجاهد أو مسبل لديه عائلة مطالبا بالإنفاق عليها فتعطى له منحة شهرية، أما بخصوص المسبلون فقام المؤتمر بإعطائهم إعانة على نفس القاعدة التي يعامل بها المجاهدون إذا عملوا لمدة ثلاثين يوما، والأسرة وعائلات الشهداء تعطى لهم إعانات التي تمنح للمجاهد، ونفس الأمر بالنسبة لسكان المدن والقرى.[3]

ومن قرارات مؤتمر الصومام أيضا، أنه قام بتقسيم القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني إلى قسمين، وذلك بتحديد الألفاظ المستعملة في الجيش، اذ تقرر إستعمال المصطلحات التالية:

1-المقاتلون بالزي العسكري (المجاهدون): وهم جنود جيش التحرير الوطني، أي الجنود النظاميون المنظمون حسب الهيكلة العسكرية آنفة الذكر، وهم الذين يشنون الهجمات والغارات، ويلتحمون بالقوات الاستعمارية بخطط حربية.

2-المقاتلون المدنيون (المسبلون والفدائيون) وهم:[4]

أ-المسبلون: وهم المشاركون في العمل العسكري، الذين يقومون بتموين الجيش وحراسته في راحته ويحملون الجرحى والذخائر، ويمكنون الجيش من التنقل داخل المدن والقرى فيكشفون

[1] غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958م)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص125.

[2] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص307.

[3] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، محاضرات المجلس الأعلى، الجزائر، 2000، ص120.

[4] عمار قليل، المصدر السابق، ص421.

كل المعلومات عن تحرك العدو واتجاهاته ومخططاته، فيخربون الطرق والسكك الحديدية، كما يشاركون في المعارك أيضا.

لذلك فهم يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني، فيعتبرون أعضاء مجندين.

ب-الفدائيون: وهم من الجماعة المكلفة بالمواجهات على مراكز المدن[1]، مكان تواجدهم عادة ما يكون في القرى والمدن والعواصم، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة، ويحققون أهدافهم في الأماكن التي تفاجئ العدو.

قال المجاهد العربي بن المهيدي[2]: (إن هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش التحرير وجبهة التحرير العيون والآذان والأعضاء بالنسبة للكائن حي.)

وكما نجد أن المؤتمرون قاموا بتحديد العلاقة بين الجيش والجبهة، فعملوا على إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري، وإعطاء أولوية الداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة الجماعية.

-المحاكم: بخصوص الضابط مهما كانت رتبته العسكرية ليس له الحق في أن يحكم بالإعدام لأي شخص كان، وكذلك منع عملية الذبح بالخنجر فيمنع منعا باتا كل محكوم عليه بالإعدام أن يقتل رميا بالرصاص، ونفس الأمر بالنسبة لمساجين الحرب فيمنع منعا باتا قتلهم على أن يجعل نظام خاص بهم في كل ولاية وذلك من أجل نشر عدالة كفاح الشعب الجزائري.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص153.

[2] **العربي بن مهيدي:** من مواليد 1923 بدوار الكواهي بعين مليلة، متقن للغة العربية، انضم لصفوف حزب الشعب في1942م، تم اعتقاله بعد مشاركته في مظاهرات 08 ماي 1945م، في فعاليات انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التحق بالمنظمة الخاصة إلى جانب الحسين ايت أحمد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، ساهم في انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ألقي القبض عليه من طرف المظليين في 23 فيفري 1957م (ينظر: المجاهد، ع1، 19 سبتمبر 1958، ص 3).

المبحث الثالث: معالم الدولة الوطنية من خلال ميثاق الصومام

المطلب الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ CCE

جاءت فكرة عبان رمضان[1]، بإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ كأول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية، وذلك من أجل الفصل ومنع التداخل والغموض اللذان كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة.

فنجد أن تسميتها جاءت للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، ونعني بهما التنسيق بين المناطق في الداخل ومع الخارج والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة.[2]

فتعرف هذه اللجنة التي كانت إحدى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصومام، ونتائجه كخطوة لتنظيم نشاط الثوار وضمان حسن سيره على أنها هي الهيئة التنفيذية التي انبثقت عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي سوف تستبدل في 1958م بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج، تتولى مهمة الإشراف عن الشؤون السياسية والتنظيمية[3]، إذ أنها تمثل مكتبا سياسيا أحيانا وجهاز للحرب أحيانا أخرى حيث تمسك كل السلطات السياسية ما بين دورات المجلس الوطني للثورة هكذا جمعت كل سلطات

---

[1] **عبان رمضان:** من مواليد 10|06|1920 بضواحي الأربعاء ناثي راتن بمنطقة القبائل، ترك وظيفته العمومية عام1945م ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال، التحق بالحركة الوطنية منذ 1943م، مناضل في حزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مهندس وثيقة الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة التحريرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، اغتيل في 17ديسمبر 1957م، إثر كمين نصب له بالمغرب الأقصى (ينظر: المجاهد، المصدر السابق، ص 03).

[2] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص171.

[3] مصطفى الهمشاوي، المرجع السابق، ص 124.

جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد ومحدد ومركزي لا يترك أي ثغرة أو مجال للفوضى قبل تداخل الصلاحيات[1].

يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من طرف المجلس الوطني للثورة وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين وكما أن لهذه اللجنة صلاحيات تقوم بها في دراسة ومنح الرتب العسكرية.

وعليه فنجد أن اللجنة قد تكونت من 05 أعضاء لا يمكن التصريح بأسمائهم في بادئ الأمر اختيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني الجزائري والذين يوجدون بالقطر الجزائري...لم يدلي أو يشير القانون الأساسي إلى الكيفية التي تتعين بها أو كيف تنتخب أو مدة عمل هذه اللجنة كل ذلك بقي غامضا أول الأمر ليصرح بعدها عن أعضاء اللجنة.[2]

ويذهب البعض إلى أن عبان رمضان وكريم بلقاسم[3]، استأثرا بتعيين أعضائها بعد انصراف المؤتمرين وانقضاء أشغال مؤتمر الصومام 56 التي تضمنت قادة بارزين حتى وإن غابوا عن المؤتمر... كانوا يعملون بالتنسيق مع قادة الولايات الستة منهم السياسيون: بن يوسف بن خدة وهو غير مدون في قائمة الحاضرين بالمؤتمر لكنه كان ضمن المجلس الوطني وعين كذلك بـ (ل.ت.ت) إذ أنه كان مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات، عبان رمضان: مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج، سعد دحلب: كان مسؤول عن جريدة المجاهد والدعاية، أما العسكريون فقد تمثلوا في كريم بلقاسم الذي كان مكلف

---

[1] عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 80.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 71.

[3] **كريم بلقاسم:** ولد في 14|09|1922م بقرية تيزران عيسى الجبلية التابعة لبلدية ذراع الميزان المختلطة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد 1945م حكم عليه بالاعدام مرتين، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو القيادة التاريخية للمجموعة الستة، ومن مؤسسي جبهة التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر الصومام 1956م ،التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ، وفي 1958-1959م، عين نائب لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، شرع في المفاوضات من خلال اتفاقية ايفيان سنة 1962م وفي 18 أكتوبر 1970م، عثر عليه مقتولا خنقا بأحد فنادق فرانكفورت بألمانيا (ينظر: المجاهد، المصدر السابق، ص 05).

بالعمليات العسكرية وجيش التحرير الوطن[1]، إضافة إلى العربي بن مهيدي الذي كان مكلف بالعمل الفدائي، وعليه نجد أن سعد دحلب قد ذكر في كتابه المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر عن (ل ت ت) أنها: "كانت أكثر من مكتب سياسي حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات (م و ث ج) فلأول تجد سلطة (ج ت و) نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة بوضوح. وبخصوص إختيار أعضاء (ل ت ت) فقد ذكر دحلب في نفس الكتاب على انه يظن أن المؤتمرين قد قادهم في ذلك انشغالهم بالفعالية والواقعية والاستعداد التام. فقد كان العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم أعضاءا في (ل ث و ع) وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر 1954م.

ولم يدخل عبان رمضان في أي من النزاعات، وباعتباره كان عضوا في المنظمة السرية والتي قضى من أجلها 05 سنوات في السجن. ومعروف عند باقي المؤتمرين الذين كانوا معظمهم أعضاء في المنظمة السرية، فقد كان مهيأ وفوق مستوى كل الشبهات. "ثم ذكر انه هو وبن خدة لم يحضرا المؤتمر وظنا منه أنه تم تعيينهما في (ل ت ت) باقتراح من عبان، فقد كان هو الذي يعرفهما أحسن معرفة حيث تابعا التعاليم الأولية في نفس الثانوية الاستعمارية بالبليدة وارتجحا على إيقاع نفس النشيد الوطني لحزب الشعب الجزائري الذي كانا ينشدانه سويا أثناء الاستراحة.

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص177.

استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا، ومن أخطر القرارات التي إتخذتها هذه اللجنة، قرار الإضراب العام(08 أيام) في الفترة من 28جانفي و04 فيفري1957م. وذلك بقصد تدويل القضية الجزائرية وإحراز انتصار عالمي على فرنسا في الأمم المتحدة.[1]

نظرا للأحداث التي وقعت قبل اتخاذ هذا القرار وللتوضيح جيدا لابد من ذكر الظروف التاريخية التي وقع فيها هذا الإضراب، فقبل اتخاذ هذا القرار الخاص وقعت أحداث كان لها الأثر البالغ في نفوس أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ منها على الخصوص قضية اختطاف طائرة الزعماء الخمس «وفد جبهة التحرير الوطني" وذلك يوم 22 اكتوبر1956م، هؤلاء يكونون الوفد الخارجي.

مما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة الى المباشرة بعمليات القمع والإرهاب إصابتها بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة واكتشفت المخابئ التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية وجراء هذا الوضع أصبحت (ل ت ت) مهددة باكتشاف أمرها مما جعلها مضطرة للانتقال الى الخارج.

وعند وصول (ل ت ت) إلى تونس قررت عقد اجتماع وكان ذلك بداية جوان 1957م لتدارس الأوضاع حول تطورات القضية الجزائرية وحول من يتزعم الثورة إذ حاول كريم سد الطريق امام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تتولى لمسؤولين التاريخيين على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة وستظل (ل ت ت) تعيش على

[1] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب لنشر، دحلب، 2007، ص 30

وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى في 27سبتمبر1957م.

المطلب الثاني: المجلس الوطني للثورة الجزائريةCNRA

يعرف المجلس الوطني للثورة بأنه كان برلمان الثورة وأنه حامي السيادة الوطنية وهو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب[1]، فيضم 34عضوا منهم 17رئيسيون وهم: زيغود يوسف، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، محمد العربي بن المهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، عبان رمضان، محمد بن بلة محمد خيضر، مصطفى بن بولعيد، محمد الأمين دباغين، عيسات إيدير،آيت احمد حسين، أحمد توفيق المدني، محمد يزيد، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة[2]، و17مناوبون وهم: الأخضر بن طوبال، سليمان دهيليس، علي ملاح(سي الشريف)، محمد الباجوري، محمدي السعيد، شيهاني بشير، عبد الحفيظ بوصوف، محمد الصديق بن يحيى، عبد المالك تمام، سعد دحلب، ممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ممثل الاتحاد العام للتجار الجزائريين، الطيب طالبي، صالح الوانشي، عبد الحميد المهري، أحمد فرانسيس، مزهودي إبراهيم.[3]

وقد اتفق على أسمائهم كلهم واتفق الجميع على أن صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة، وتعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات كما انه مكلف باتخاذ القرارات السياسية والعسكرية وبمهمة التشريع الى غاية تحرير التراب الوطني

[1] علي العياشي، مؤتمر الصومام أول مؤتمر جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع78، ص 70.

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 73.

[3] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1994-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2007، ص 31.

فيراقب عمل الحكومة ويمكن أن يفوض للحكومة سلطة التشريع بواسطة أوامره ويحدد سياستها وهي ملزمة بان تعرض عليه حصيلة عملها خلال كل دورة من دوراته.[1]

يجتمع في دورة عادية مرة في العام بدعوة من مكتبه ويمكن ان يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة التي تقوم بتوجيه الدعوات أو بطلب من ثلثي اعضاءه وفي حالة المداولات، فلا تكون سارية المفعول إلا إذا حضر اثني عشر عضوا دائما أو إضافيا.[2]

لذلك نجد ان هذا المجلس يحدد كل اشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ولا ننسى بالذكر ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان يعتمد على الكثير من الطبقات الاجتماعية، من الطلبة والتجار والنساء، وكانت الممون الأساسي له، فتمثلت هذه الطبقات فيما يأتي:

1-الحركة الفلاحية:

إن الأغلبية الساحقة للفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين في الثورة والنسبة القوية التي يمثلونها في جيش التحرير الوطني قد دل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية.[3]

لذلك كان يجب على جبهة التحرير الوطني ان تعمل على هاته السياسة مع الفلاحين وذلك لتحقيق:

-الحقد الشديد على الاستعمار وادارته ومساعديه من الخونة.

-تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة.

-اتلاف وحرق مزارع ومحاصيل المستعمرين.

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 154.

[3] مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص246.

-خلق شروط لتدعيم وتنظيم المناطق المحررة.[1]

2-الحركة العمالية:

تحيي جبهة التحرير الوطني ميلاد وتأسيس "الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان ضربة في الصميم للمخططات الاستعمارية[2]، فتعتبر كرد فعل سليم يقوم به العمال ضد التأثير الذي كانت تستعمله جامعة الشغل العامة (س ج ت) والقوة العمالية (ف أ و) والجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين(س ف ت س) لشل حركة العمال الجزائريين وعرقلتها، وفي نفس الوقت دعت جبهة التحرير العمال أن يساهموا مساهمة فعالة في تطوير الثورة السريع وتدعيم قوتها وذلك:

- تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.

- إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.

- تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين والقيام بأعمال الإتلاف والإضرابات التضامنية، والإضرابات السياسية.

- إن الريح الثورية تعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الاخوة بين العمال.

-أصبحت الحركة العمالية حافزا على الكفاح ضد المستعمر من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.[3]

- أن الطبقة العاملة الجزائرية قد جاءها الوقت الذي تقوم فيه بدور التعاون الزاهر مع الحركة العمالية في شمال افريقيا والعالم.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 146.

[2] ربيع عمار، المرجع السابق، ص 37.

[3] غالي الغربي، المرجع السابق، ص 445.

– أن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، والذي هو من صنيعة المستعمر سيضطر حتما الى الانحلال والاضمحلال ويفسح المجال للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هو النقابة الوطنية الحقيقية والوحيدة التي إلتف حولها جميع العمال الجزائريين.[1]

3-التجار والصناع:

إن "الاتحاد العام للعمال الجزائريين تبوأ مكانة هامة بجانب المنظمة الشقيقة التي هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين" ولذا يجب على جبهة التحرير مساعدة منظمة بالتكوين من أجل: النضال ضد الضرائب ومقاطعة كبار التجار الاستعماريين.[2]

4-حركة الشباب:

إن الشباب الجزائري يمتاز بالحيوية والنشاط والإخلاص والبطولة وأنها تمثل الجانب الأعظم من قوة الثورة وركن متينا من اركان مقاومتها الجبارة كانت حركة الشباب تنبع من المنظمة الثورية التي تستطيع ان تقودها الى تحقيق املها المثالي في الحرية وان دل هذا على شيء فقد دل على النضج المبكر للشباب، فهو بعامل الشقاء والاضطهاد الاستعماري ينتقل من طور الطفولة الى طور الرجولة بسرعة مختصرة، مرحلة المراهقة الى الحرية، لذا نجد أن ميثاق الصومام قد ادرك دور الطلبة من خلال الاعمال السياسية والصحية والاقتصادية وفي إطار استراتيجية استيعاب وتأطير الطلبة الذين لم يلتحقوا بالثورة كان لابد من تنظيمهم، فنجد ان الطلبة قد نجحوا في تأدية مهامهم من خلال اعتمادهم على مبدأين:

– محاربة الاستعمار والامبريالية العالمية بكل الوسائل والسبل وفي كل الميادين لصالح الثورة والحرية[3].

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 147.

[2] بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس، بيروت–لبنان، 1990، ص 63.

[3] مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص250.

– الالتزام بالحياد، وتجنب الميولات والأفكار السياسية التي تؤدي إلى تقسيم العالم الطلابي بل العمل على تحقيق جبهة طلابية عالمية قوية تقف إلى جانب القضايا العادلة بما فيها القضايا الجزائية.[1]

5-الحركة النسائية:

تحيي جبهة التحرير الوطني بإعجاب وتقدير، ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات وجميع الأخوات المجاهدات اللائي تشاركن فعليا وبالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن ولذلك يمكن تنظيم الحركة بإتباع وسائل أخطر للكفاح:

– بمؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية.

– بمقت الوشاة واحتقار الجبناء.[2]

– بتقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئ الملاجئ.

– مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.[3]

لذلك نجد أن المرأة الجزائرية قد ساهمت مساهمة فعالة في تحرير البلاد من براثن الاستعمار منذ أن وطأة أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للبلاد بدءا من مرحلة المقاومات الشعبية مرورا بفترة النضال السياسي وصولا إلى فترة الكفاح المسلح.[4]

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1967، ص 396.

[2] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص 149.

[3] مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 252.

[4] عبد الكمال جوبية، قضية الثورة الجزائرية في مجلة الأداب البيروتية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص 93.

المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA

إن فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تكن وليدة العدم بل إن الرغبة في ذلك كانت تنمو في أذهان القادة الجزائريين منذ 1956م[1]، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك[2] "بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م"[3]، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال هؤلاء الزعماء[4]، لذلك كانت الأوضاع تزداد سوءا أكثر فأكثر وإثارة للقلق، وأمام ألاعيب الساسة الفرنسيون ومناورات ديغولDe Gaulle المتعددة على لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح من الضروري تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957م.

كما أكدت ذلك قرارات مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية المنعقد من 27 إلى 30 أفريل 1958م ، حيث ضم كل من جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربي ، وحزب الدستور التونسي[5]، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى، وفي ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها

---

[1] ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة 2012-1013 ص 212

[2] **رضا مالك:** سياسي ودبلوماسي جزائري ولد في 21 ديسمبر 1931م بباتنة تحصل على شهادة ليسانس في الأدب والفلسفة من جامعتي الجزائر وباريس، فكان من أحد المشاركين البارزين في مفاوضات إيفيان التي أفضت إلى نيل الجزائر استقلالها عن فرنسا، تقلد على عدة وظائف حيث شغل منصب سفير بلاده في عدد من البلدان قبل أن يتولى رئاسة الحكومة مرتين في التسعينات القرن الماضي، له عدة مؤلفات من بينها: الجزائر في إيفيان، ينظر مقال: من هو رضا مالك على موقع الجزيرة: www.aljazeera.net من هو رضا مالك ،29|07|2017

[3] **اختطاف الزعماء الخمس:** وهم أعضاء الوفد الخارجي، والذي كان له تأثير على الأزمة بين الداخل والخارج، وتعتبر حادثة اختطافهم أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا، (ينظر: سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 221).

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 105.

[5] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 190.

الثورة آنذاك، كان لها تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية وبالأخص لجنة التنسيق والتنفيذ في داخلها التي كانت أوضاعها الداخلية جد مقلقة، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف زملائه الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وبسبب هذا الحادث انعدمت الثقة بين عناصرها فكان من الضروري إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة تلك اللحمة التي كانت تجمع بين أفرادها ويعيد لها نشاطها من جديد[1].

تم الإتفاق وبالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة، على أنه رجل تسوية في قيادة حكومة تتضمن كل اتجاهات الحركة الوطنية، فتضمنت في تشكيلتها الأولى 1958-1962م تسعة عشر شخصية تم الإعلان عنها في آن واحد في كل من القاهرة وتونس وعدة عواصم عربية[2].

تلا فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية ثم تلا عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة.

وجاء في الإعلان عن تشكيلها مايلي:

البسملة: باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 اوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مخاض عسير.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة وهي تباشر مسؤوليتها ابتداءا من يوم الجمعة الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر 19سبتمبر 1958م .

[1] Mohamed Harbi,Op.Cit, p218.
[2] Saad Dahleb,Op.Cit. p96.

وفي التوقيت الذي أعلن فيه إنشاء الحكومة المؤقتة تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة على النحو الآتي

– فرحات عباس:	رئيسا
– كريم بلقاسم :	نائب رئيس ووزير القوات المسلحة
– أحمد بن بلة :	نائب الرئيس
– حسين آيت أحمد :	نائب الرئيس
– رابح بيطاط :	نائب الرئيس[1]
– محمد بوضياف :	وزير دولة
– محمد خيضر:	وزير دولة
– محمد لمين دباغين :	وزير الشؤون الخارجية
– محمود الشريف :	وزير التموين والتسليح
– لخضر بن طوبال:	وزير الداخلية
– عبد الحفيظ بوصوف :	وزير الاتصالات العامة والمواصلات
– عبد الحيد مهري :	وزير شؤون شمال افريقيا
– أحمد فرانسيس:	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
– امحمد يزيد:	وزير الاعلام .
– بن يوسف بن خدة :	وزير شؤون الاجتماعية
– احمد توفيق مدني:	وزير الشؤون الثقافية

[1] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام..، المرجع السابق، ص 194

- الأمير خان: كاتب الدولة

- عمر اوصديق: كاتب الدولة .

- مصطفى اسطنبولي: كاتب الدولة

بعد تأسيس الحكومة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، بدأت تظهر الخلافات على السطح بين هؤلاء الأعضاء وذلك بسبب التمييز بين الوزراء ما جعل رابح بيطاط يوجه رسالة من سجن La Santé، يوضح فيها بوجوب وضع جميع الوزراء في مستوى واحد وعدم شراء الشرعية عن طريق الزعماء المسجونين بتفضيل بعضهم البعض حيث دب الإنقسام فيما بينهم[1].

إن كانت صورة الحكومة المؤقتة مشرفة في الخارج من ناحية أنها صارت تتعامل مع الدولة الاستعمارية ندا لند ووجود الحكومة صار واقعا محتوما تتعايش معه الحكومة الفرنسية، ومن ناحية أخرى بدأت تلقى القبول والإعتراف من الدول المختلفة، ويظهر ذلك جليا في الزيارات المكوكية التي قادها فرحات عباس إلى كل من مصر ثم المغرب وليبيا والسعودية وتونس والهند والكويت والسودان وغيرها من البلدان[2].

أما من الناحية الداخلية فبدأ الشقاق يطفو على السطح، حيث لم تكن هذه التعيينات محل رضا لدى البعض ويتضح ذلك من خلال الأزمة الحادة التي كانت تتعرض لها الحكومة خاصة بعد الانقلاب الذي قام به العقيد لعموري عند تواجده بالقاهرة لاتصال بفتحي الديب عضو مصالح الاستعلامات المصرية وذلك في الفترة التي كانت العلاقات بين الحكومة الجزائرية والمصرية غير جيدة[3]، وبعد هذه الاتصالات التحق لعموري بالحدود التونسية منظما اجتماعا مع ضباط جيش التحرير الوطني وتبنى قرارات معادية للحكومة المؤقتة منها:

[1] Mohamed Harbi,Op.Cit.p221.
[2] Saad Dahleb,Op.Cit, P100.
[3] فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص 414.

- التكفل بالحدود والقواعد الشرقية لتونس ومصالحها.

- وضع الوزراء تحت المراقبة وتعيين مراقبة للمالية في الداخل.

بعد إلقاء القبض على العقيد لعموري وأنصاره وتعريضه لمحاكمة عسكرية برئاسة العقيد هواري بومدين، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التواطؤ مع دول أجنبية وهي مصر، هذا الحدث جعل صورة الحكومة المؤقتة تتزعزع أما مقاتلي جيش الحدود والحكومة التونسية على حد سواء، حيث تهاوت أسهمها لدى الحكومة التونسية التي صارت تعتقد أن الحكومة المؤقتة فشلت في حفظ النظام[1].

[1] Mohamed Harbi,Op.Cit.P229

من خلال هذا الفصل الذي خصصناه في تحليل ميثاق الصومام نخلص على أن الميثاق وضع الثورة بمسارها الصحيح حيث بدأ يقيم منجزات الثورة وإخفاقاتها وعلى ضوئها وضع لها منهجا ومخططا لا تحيد عنه لسلامتها أولا ثم لضمان إستمراريتها، وتحقيق منجزات أكبر وهذا ما تحقق فعلا على الصعيدين الميداني إذ أصبحت الثورة أكثر ضراوة وشراسة عند المستعمر الفرنسي، وأصبحت أكثر شمولية في الوطن.

الفصل الثالث: برنامج طرابلس من الثورة التحريرية إلى بناء الدولة الوطنية

المبحث الأول: ظروف إعداد برنامج طرابلس

المبحث الثاني: المحاور الكبرى لميثاق طرابلس

المبحث الثالث: دوره في بناء الدولة الوطنية

جاء مؤتمر طرابلس مباشرة بعد مرحلة كفاح مرير وكان هدفه المعلن رسميا وضع برنامج بناء دولة مستقلة وإعداد مؤسساتها وبالتالي أردنا أن نسلط الضوء على مدى اعتبار ميثاق طرابلس الانطلاقة للدولة الجزائرية في مرحلة البناء والتشييد والقضاء على مخلفات الاستعمار الكولونيالي والتعريف بمثياق طرابلس كمظهر للتنظيم المؤسساتي السياسي التي عرفته الثورة الجزائرية بعد توقيع اتفاقية ايفيان ووقف اطلاق النار بتبيان ظروف ومضمون ميثاق طرابلس مع التحليل والتعليل.

المبحث الأول: ظروف إعداد برنامج طرابلس

المطلب الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس

شهدت الثورة الجزائرية خلال عامي 1958-1959م تدهوراً خطيراً وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، والتي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج أو عزل الثورة عن العالم الخارجي والضغط عليها داخليا، وكذلك نتيجة لأزمات وخلافات الحكومة المؤقتة المتتالية بداية بالانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري مروراً بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولاً إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية، لهذا كان على قيادة الثورة أن تسارع لإنقاذ الوضع السياسي والعسكري الخطير الذي آلت إليه الثورة فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشر.

مثلت سياسة ديغول السياسية والعسكرية أحد أهم الظروف التي انعقد فيها اجتماع العقداء ويعزى ذلك كون هذه السياسة لم يقتصر تأثيرها على الخسائر المادية للثورة فحسب، بل كان لها تأثير معنوي برزت خلاله جملة من الصراعات كنتيجة حتمية لانعكاسات تلك السياسة.

حيث سخر ديغول[1]، كل الأساليب والوسائل العسكرية وطبق مختلف الطرق لإخماد الثورة وإضعاف حركة المجاهدين، منها المشاريع السياسية والاقتصادية على غرار مشروع قسنطينة1958م، وسلم الشجعان 1958م، وذلك سعي منه للقضاء على أمال المجاهدين واستمالتهم للإبقاء تحت السيطرة الاستعمارية[2].

---

[1] **شارل ديغول:** ابرز شخصية في القرن20، ولد سنة 1890م، انضم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى و الثانية 1914|1918م، تدرج في الرتب العسكرية إلي ان بلغ رتبة جنرال، قاد من لندم لجنة تحرير فرنسا، بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الالمان في جوان1940م، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الرابعة وبعد جانفي 1946م، انسحب من الساحة السياسية الى غاية اندلاع الثورة الجزائرية حيث جيء به على اثر انقلاب 13|05|1958م، ليشكل الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة ويحكم فرنسا الى 1969م، وتوفي سنة 1970، (ينظر: سهام ميلودي، المرجع السابق، ص 04).

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 19.

لقد نشبت صراعات داخل الثورة بسبب نقص التسليح من جهة، ونقص التنظيم واستخدامه كحجة للصراعات الفردية من جهة أخرى، والتي رهنت نجاح الثورة ووضعتها على المحك، ففي يوم 9 جويلية 1958م، كتب العقيد اوعمران–المسؤول عن التسليح– رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها، أن خط موريس[1] المكهرب قد أصبح يشكل خطراً كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني، الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية، والدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 92 يوماً، استشهد حوالي 6000 مجاهد.

كما أن الصراع بين السياسي والعسكري من جهة، والصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، كان له تأثير على مسار الثورة وهذا راجع إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، مما أدى بالوفد الخارجي إلى رفض هذه القرارات، ونشب صراع بين بن بلة وعبان رمضان انتهى باختطاف طائرة الزعماء يوم 12 أكتوبر 1956م، مما يدفعنا إلى القول أن فرنسا قد قدمت بذلك – من حيث لا تعلم – خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك وضعت حداً بطريقة غير مباشرة للصراع الذي نشب بين قادة الثورة ومفجريها.

وهم كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال[2] وعبد الحفيظ بوصوف وبلغ الصراع بين الباءات الثلاث أوجه عام 1959م، داخل الحكومة المؤقتة بعد حادثة مقتل عميرة علاوة في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس واتهم الأمين دباغين كل من فرحات عباس

[1] **خط موريس:** ترجع فكرة إنشاء خط موريس إلى الجنرال الفرنسي أندريه موريس الذي اقترح انجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية والمغربية، وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع، أصبح يسمى باسم صاحبه، (ينظر: مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 363).

[2] **لخضر بن طوبال:** ولد سنة 1923 بميلة وهو أحد أكابر قادة جبهة التحرير الوطني، التحق بحزب الشعب، ألقى عليه القبض بعد حل منظمة خاصة، عين بعدها في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كان له عضوية في المجلس الوطني للثورة، عين وزير للداخلية في الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية الثانية، شارك في مفاوضات إيفيان، (ينظر: المجاهد، المصدر السابق، ص 03).

ورجل المخابرات عبد الحفيظ بوصوف[1]، باغتيال صديقه، فاستغل كريم بلقاسم هذه الأزمة وسعى إلى إنشاء حكومة عسكرية تولى قيادتها، بحكم أنه الوحيد الذي بقي من التاريخيين الستة الذين أشعلوا فتيل الثورة، بالإضافة إلى أنه أقوى الباءات الثلاث بحكم قيادته للقوات المسلحة .

أمام هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة نتيجة تفاقم الخلاف بين أعضائها قررت لجنة القادة العسكريين عقد اجتماع طارئ للبحث في المسألة، إلا أنه سرعان ما تضاربت وجهات النظر بين الأعضاء البارزين في من يحق لهم المشاركة في هذا الاجتماع، فكريم بلقاسم رأى ضرورة إشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، أمثال الكمندان ايدير مولود، بينما يرى بن طوبال وبوصوف بعدم جدوى إشراك هذه الفئة ليتم الاتفاق على مشاركة عشر 10 عقداء وهم:

هواري بومدين: قائد هيئة الأركان في الغرب، محمد السعدي قائد هيئة الأركان في الشرق.[2]

قادة الولايات: لطفي وسليمان دهيليس وسعيد يزوران، والحاج لخضر بالإضافة إلى كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف أما الولاية السادسة فلم يمثلها أحد نظراً لاستشهاد السي الحواس، والشيء الملاحظ على تشكيلة هذه اللجنة أنها تضم أهم قيادات الجيش بما فيها قيادة جيش الحدود، وقيادة الولايات بالإضافة إلى الباءات الثلاث، إذ كانت بمثابة القيادة العليا خاصة بعد أن جمدت الحكومة نفسها وتخلت عن كل صلاحياتها لهذه اللجنة وبالنسبة لجدول الأعمال تضمن ما يلي:

- اقتراح إستراتجية جديدة.
- إعادة الاعتبار للثورة بتدعيم المجلس الوطني حتى يكون ممثلاً حقيقياً لكل الشرائح .
- إعادة النظر في تشكيل الحكومة المؤقتة .

[1] عبد الحفيظ بوصوف: ولد في ميلة –عمالة قسنطينة– عمره 33 سنة، بدا نضاله السياسي وهو شاب، عمل في حزب الشعب الجزائري، كما كان عضو في المنظمة السرية (ينظر: المجاهد، المصدر السابق، ص 03).

[2] محمد العربي، الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 128.

بهذا تم الانطلاق في الاجتماع الذي كان بتونس واستمر لأكثر من ثلاثة أشهر تخللته عدة أزمات وانقطاعات، ففي أول جلسة تم رفض حضور الباءات الثلاث من طرف العقيد لطفي، وبعد أخذ ورد تم السماح لهم بالمشاركة، فوقف كل من بومدين ولطفي وكافي إلى جانب بن طوبال وبوصوف ضد كريم بلقاسم الذي وقف إلى جانبه كل من محمدي السعيد والحاج لخضر وسليمان دهيليس...الخ، فحاول كريم بلقاسم اختطاف العقداء الثلاثة أي لطفي وبومدين وكافي، إلا أنه أكتشف من طرف الملازم بن يازار الذي بلغ بن طوبال بالأمر، ففشلت خطته في ذلك وتمت مواصلة الاجتماع ومعالجة أهم نقطة وهي تشكيلة المجلس الوطني للثورة التي كان الخلاف حولها فنجد كريم بلقاسم كان يريد ضم الضباط الفارين من أجل دعم موقفه، لكن طلبه قبل بالرفض من طرف بومدين، ولم ينضم إلى التشكيلة إلا أحمد بن الشريف لأنه التحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958-1959م، كما التحق بالتشكيلة ضابط جيش الحدود أمثال علي منجلي، قايد أحمد، الطاهر الزبيري، علي السواعي، إضافة إلى أعضاء من فيدرالية فرنسا كما تعزز المجلس بتعيين قادة مجالس الولايات الستة.[1]

وهكذا تم تعيين مجلس وطني جديد بعد استبعاد كل من الأمين دباغين وتوفيق المدني، ومحمودي الشريف ومحمد البجاوي، وصالح الوانشي، وعبد المالك تمام، وكل واحد من هؤلاء تمت إزاحته لسبب معين، فالأمين دباغين بسبب موقفه من قضية عميرة، أما توفيق المدني فأتهم بإفشاء مداولات الحكومة، ومحمودي الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الأولى وكان تمام والوانشي ولبجاوي في السجن عام 1957م.[2]

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة ..، المرجع السابق، ص 40.

[2] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من11 أوت إلى 16 ديسمبر1959، ظروفه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2010، ص 97.

ومن خلال كل هذا نجد أن هذا الاجتماع عرف تضارباً واختلافاً في وجهات النظر، فقد ساد التوتر في النقاشات إذ كان يسعى كل طرف إلى تقوية مركزه، ومع ذلك فإن الإجتماع التمهيدي قد مهد الطريق لاجتماع المجلس الوطني للثورة .

فقد أصبحت القائمة جاهزة ولم يبق للمجلس سوى تزكية القرارات المتخذة من قبل العقداء العشرة وخاصة التي تتعلق بإعادة النظر في تشكيل حكومة جديدة وأيضا مناقشة الوضع العسكري من أجل تنظيم جيش التحرير أكثر.

شكل العسكريون ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة مقابل ثلث فقط من السياسيين، يمكن تفسير هذا الفرق بسبب فشل الحكومة المؤقتة في أداء مهامها والتي أغلب قاداتها سياسيون، واعتمادها على العسكريين في حل المشاكل العالقة، الأمر الذي يعني أن مهمة تحديد أعضاء الحكومة أسندت إلى العسكريين لما كانت لهم من هيمنة على السياسيين.[1]

المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وإعداد البرنامج

1-طرابلس الأول (16|12|1959م إلى 18|01|1960م)

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959م بالعاصمة الليبية طرابلس، وفي أجواء طبعتها السرية والتكتم الشديد، دامت دورته 33يوما، وحسب ما أورده محمد حربي فإن جلساته كانت معتركا صاخبا حقيقيا، سيطرت عليه الشتائم، والاتهامات الشخصية، وأثناء مداولات المجلس اقترح الباءات الثلاث إنشاء حكومة عسكرية تتألف من خمسة أعضاء (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، بن يوسف بن خدة، عمر أوصديق)، تكون بمثابة حكومة وقيادة لجبهة التحرير الوطني في حين يعد المجلس الوطني للثورة هو القيادة العليا وقد أبقى هذا المجلس على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف الذي كان وزير الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي كان وزير الداخلية، ويزيد محمد وزير للإعلام، وفرانسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية، لكن التعديل

[1] مصطفى الهمشاوي، المرجع السابق، ص 192.

الذي لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم فيتمثل في تكليفه بوزارة الخارجية، ونائب الرئيس لمجلس وزراء فرحات عباس، هذا بعد ما كان المسؤول الأول على القوات المسلحة[1]، بعد تكوين لجنة القيادة العليا والفعلية للثورة الجزائرية وقد كان هدفها التعريف بالثورة، القت على عاتقها التحضير لمؤتمر طرابلس الذي تضمن جدول أعماله مايلي:

– دراسة وتحليل الوضع العسكري داخل الجزائر.

– دراسة الوضع السياسي وبالتحديد موضوع المفاوضات مع إدارة الاحتلال الفرنسي.

– التطرق للأوضاع الداخلية وأوضاع اللاجئين جراء سياسة القمع الفرنسية.

– دراسة الوضع المالي دراسة معمقة وشفافة.

وعلى إثر اختتام جلسات المؤتمر بتاريخ 18جانفي 1960م[2] وتجديد الثقة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عقدت هذه الأخيرة جلسة عمل بتاريخ 27 وحتى31 جانفي 1960م خصص لإعادة تنظيم أجهزتها وعينت هواري بومدين مسؤولا عن قيادة الجيش، جيش التحرير الوطني.

–أوصى المؤتمر على ضرورة ادخال السلاح والتقشف في المصروفات.

–التوصية على مضاعفة العمليات العسكرية لاختراق خط شال وموريس.

–وضع نظام جديد لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

–إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

–بعث وإحياء فكرة وحدة المغرب العربي.

–دفع الاخوة الأفارقة المؤمنين بالثورة الجزائرية إلى اقناع رعاياهم بالانسحاب من الجيش الفرنسي.

–توسيع النشاط العسكري.[3]

---

[1] بشير كاشه، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962، وزارة المجاهدين ،2007، ص221.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 329.

[3] المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني، ع 59، 25|01|1960، ص 10.

ومن أهم قرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس1960م هو إنشاء الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد بومدين، وعلى الأركان أن تعمل تحت سلطة لجنة وزارية للحرب تتشكل من الباءات الثلاث، والهدف من هذا القرار هو توحيد جيش التحرير الوطني تحت قيادة مركزية موحدة.

وخلال هذا الاجتماع تم الإمضاء على الوثيقتين تتعلق بمسؤوليات الدولة الجزائرية أثناء فترة الكفاح المسلح، وبعد استرجاع السيادة، هاتان الوثيقتان حادتا على مبادئ مؤتمر الصومام وبيان أول نوفمبر، والحياد كان في طابع الدولة حيث أوصى بيان نوفمبر بأن تكون دولة إسلامية، وتابعة للشمال الإفريقي، لكن في الوثيقتان أبعدت الطابع المغاربي والعربي والإسلامي للدولة الجزائرية، هاتان الوثيقتان بقي العمل بهما حتى 5 أكتوبر1988م، والأمر المصادقة بالإجماع من طرف المجلس الوطني للثورة.[1]

2-اجتماع طرابلس 09 إلى 27 أوت 1961م:

لقد اتضح أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة وذلك بعد انتهاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 جانفي 1960م أنها قد عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتحولت في النهاية الى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير.

وفي خضم هذه الظروف تقرر انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة، الذي اجتمع في طرابلس من 9 الى 27 اوت 1961م، فنجد أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عقدت دورته الرابعة بطرابلس" ليبيا" وعندما افتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان من جهة ومسألة استئناف المفاوضات من جهة أخرى.

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 43.

لكن هيئة الأركان ركزت منذ البداية على مناقشة النقطة الأولى وأثارت مسألة عدم تطبيق قرارات دورة السابقة، ثم اقترحت تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية ويتلخص هذا الاقتراح في تكوين قيادة من ستة أعضاء هم:ثلاثي هيئة الأركان العامة زائد ثلاثي اللجنة الوزارية الحربية، على أن تتخذ هذه القيادة مقرا لها بالحدود وعليه فنجد أن المجلس الوطني للثورة بعد مصادقته على النصوص التي تضبط تجاه وأهداف الثورة الجزائرية صادق أعضاؤه على قرارات هامة والتي يمكن إجماها في النقاط التالية:

1 –قيام المجلس الوطني للثورة بإدخال بعض التعديلات على تشكيلاته السابقة تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من 13 إلى 12 عضوا.

2 –صادق المجلس الوطني على مقررات تتعلق بميدان الكفاح ونص على تعزيز جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى قرارات أخرى صادقة عليها المجلس الوطني للثورة تتصل بالسياسة العامة.[1]

فبخصوص ما يتعلق بالميدان الخارجي فتمثلت في تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية، وبالنسبة لميدان المغرب العربي والميدان العربي الإفريقي فإن المجلس قد أكد من جديد أن الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية.

وأثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ناقشت الحكومة المؤقتة مسألة استئناف المفاوضات لأنها كانت تعني مصير الشعب، فأخذت الحكومة المؤقتة الثالثة بتشكيلاتها الجديدة تدرس كيفية استئناف المفاوضات الجزائرية–الفرنسية التي كانت قد دخلت في تلك الأثناء مرحة حاسمة، ثم تقرر استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1961م والتي تميزت بمرحلتين:

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، د س، ص 199.

-تميزت المرحلة الأولى من المفاوضات بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين بهدف دراسة الخطوط العريضة ومن بين اللقاءات التي تمت فيها هي:

-لقاء بال الأول 28 و29 أكتوبر.

-لقاء بال الثاني 19نوفمبر 1961م.[1]

3-اجتماع طرابلس (الأخير)

اجتمع المجلس الوطني للثورة في اجتماع طارئ في الفترة الممتدة بين 22 إلى 27 فيفري 1962م، للنظر في مسودة محادثات "ليروس" قبل إمضائها من طرف الوفد الجزائري كريم بلقاسم، بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، بن يحيى، رضا مالك، مصطفاوي كخبير مالي وترأس الوفد الفرنسي "جوكس" الى جانب عدد كبير من المفاوضين، والذي حضر فيه 66 مصوتا في المجلس، من بينهم 35 ممثلا لفيدرالية فرنسا، ومن ولايات الداخل التي لم يحضر كل أعضائها الى طرابلس بل بعثوا بتوكيلاتهم وقد جرى تحديد جدول أعمال الثورة في نقطتين رئيسيتين هما:

-تحديد برنامج لجبهة التحرير ومستقبل الدولة والمجتمع الجزائري.

-اختيار أجهزة السلطة السياسية، أو تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي" لحكم جزائر الاستقلال.

-وأضاف "علي كافي"[2] إليهما النقطة الثالثة وهي: المصادقة على اتفاقية ايفيان.

---

[1] فتح الدين بن ازواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الارشاد لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص237-238.

[2] **علي كافي**: ولد في 17 اكتوبر1928م، بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمى ب "مسونة" عمالة قسنطينة "ولاية سكيكدة حاليا" ،التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بداية1955م ،عمل مباشرة مع زيغود يوسف وكلفه رفقة زملائه التحضير ل20 أوت 1955م، كما شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1961م بالقاهرة آنذاك، كان أول رئيس يسلم رئاسته لخليفته لأمين زروال عام 1994م. (ينظر:علي كافي، المصدر السابق، ص03).

لذلك قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأمر من الحكومة المؤقتة لعقد اجتماع وذلك لدراستها ودراسة كل من جزئياتها واتخذ موقف منها حيث حضر كل من:

أعضاء الحكومة المؤقتة وهم بن خدة بن يوسف، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمد يزيد، محمدي السعيد وثلاثة أعضاء من قيادة الأركان وهم هواري بومدين قايد أحمد،علي منجلي.

-**ممثل الأوراس والنمامشة:** مصطفى بن النوي.[1]

-**ممثل وهران وهما:** مختار بويازم وبن جدو بوحجار.

-**ممثلين عن اتحادية فرنسا:**عمار بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن يحيى، احمد بومنجل، سليمان دهيليس، محمد حماي، علي كافي، محمد خير الدين، الحاج لخضر عبيدي، عبد الحميد مهري[2]،عمر أوعمران، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي، محمد يازوران.

المنطقة الثانية والتي قام المجلس الوطني بالتعديل فيها وهي تخص المساجين إذا رأى المجلس لابد من إطلاق سراحهم قبل وقف إطلاق النار خاصة إطارات وكوادر الثورة الذين يجبوا أن يدخلوا الى الجزائر، أما المنطقة الثالثة تتعلق بممارسة الجزائر لسيادتها.[3]

فيعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها فقد تم وضعه في المرحلة الانتقالية بعد وقف اطلاق النار، ونظرا للوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني والتي كان يمر بأزمة حقيقية خانقة ولمواجهة كل هذه التحديات تقرر استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد في طرابلس يوم 27 ماي1962م، والحقيقة انه لم تتوفر لأي دورة من

---

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 272.

[2] **عبد الحميد مهري:** ولد بالخروب يوم 03 فيفري 1926م من اهم المثقفين داخل حزب الشعب والسياسيين المشهود لهم أثناء مرحلة الثورة وما بعدها، التحق بالثورة بعد اندلاعها مباشرة عين وزيرا لشؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية، تولى بعد سنة 1962م عدة مناصب سياسية لا يزال يشارك إلى اليوم ولو من بعيد في الحياة السياسية (ينظر: محمد العربي الزبيري واخرون، المرجع السابق، ص 184).

[3] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 11.

دورات المجلس الوطني السابقة من شروط النجاح والحضور الجماعي مثل ما توفر لهذه الدورة التي سميت ب "مؤتمر طرابلس" لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد سنوات من الحرب المدمرة.

فتمحورت جدول أعمال هذه الدورة حول محورين هامين هما:

أ-مناقشة ميثاق طرابلس والمصادقة عليه.

ب-تشكيل مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.[1]

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 356.

المبحث الثاني: المحاور الكبرى لميثاق طرابلس

المطلب الأول: الوضعية العامة في الجزائر

إن المعالم الكبرى التي يحتوي عليها برنامج طرابلس 1962م لمشروع المجتمع الجزائري لفترة ما بعد الثورة والاستقلال، يمكن القول بأن الظروف التي جاء فيها لم تكن ملائمة لا فكريا ولا سياسيا مما جعل الوثيقة تخرج في صيغة أبعد ما تكون عن روح المجتمع وفلسفته الحالية بل بدت متنافرة ومتناقضة مع أيديولوجية الثورة وأدبياتها السياسية والفكرية، ومن خلال ما ذكر نجد أنها تجمعت كلها لتصنع البرنامج المذكور وإخراجه على الصورة فنذكر من بينها:

1-السيادة الوطنية:

إن الاتفاق الذي تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا والذي كانت نتيجته بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائ رعلى أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق إجراء تم ضبطه بين الطرفين، وكما نجد انه في 19 مارس 1962م[1] قد أعلن إيقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب إبادة طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري والذي أدى إلى تفكك صفوف الدعاة "الجزائر فرنسية" وانسحابهم على عجل.[2]

[3]لذلك نجد أن الشعب الجزائري اتفاقية ايفيان بالنسبة له هي انتصار سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن وكما انه لاننسى أن هذا الانتصار قد تحقق من حيث المبدأ قد انبثق من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل والكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري، لذلك نجد من أبرز الأحداث التي برزت خلال امتداد الثورة التحريرية والذي يمثل الإنتصار الوحيد الدائم لمستقبل بلادنا وثورتنا هي:

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 278.

[2] محمد عبّاس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 722.

– الوحدة الوطنية التي أقامها الشعب الجزائري من جديد ومتنها في غمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم والأحزاب.

– وحدة الكفاح التي جعلت الشعب الجزائري الذي اضطهده الاستعمار يكتشف نفسه كوحدة وتفتقت كل طاقته الكامنه.

– تحرك الجماهير الشعبية زعزع البناء الاستعماري وعجل بتحطيم المعتقدات الباطلة التي كانت تعرقل تطور المجتمع الجزائري.[1]

فإن ما قام به الشعب من المجهودات الخلاقة بدت أثاره جلية في الهيئات والتشكيلات التي تأسست تحت إشراف جبهة التحرير الوطني الجزائرية لقيادة حرب التحرير وبناء مستقبل الجزائر ووحدة الشعب والبعث الوطني وبوادر التحول الجذري للمجتمع.

2-الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي:

إن الحرب الاستعمارية التي قامت بها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الشعب الجزائري اتخذت في طابعها عملية إبادية جماعية[2]، فقامت بممارسة القمع والتعذيب، وفي غالبيتها كانت ممارسات شاذة، تميزها الهمجية والوحشية كعمليات التمشيط التي تتعمد عملية الحرق باستهداف القرى و المداشر وتدميرها بالقصف المدفعي والجوي الأعمى واستعمال الغزات السامة وسوء معاملة الأسرى والمعتقلين والتعذيب المنهجي[3]، إضافة إلى عمليات القمع والإرهاب والمجازر التي يرتكبونها الجلادون الاستعماريون ضد الوطنيين الجزائريين والحرمان والبؤس اللذين يعيشونه داخل تلك المحتشدات والسجون[4]، فكانت هذه الضربات التي شنها الاستعمار الفرنسي كانت موجهة بصفة خاصة ضد السكان المدنيين العزل وإلى جيش التحرير الوطني الجزائري ولكن بدون جدوى فإن الطابع الوطني المتعصب قد غلب

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص ص 51-52.

[2] نفسه، ص 53.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 247-248.

[4] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر..، المرجع السابق، ص 200.

على هذه الحرب الاستعمارية الفرنسية يتضح تماما عندما نرى المجندين الفرنسيين من جميع الطبقات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة يشاركون فيها بصفة مستمرة وبالأخص العمل السياسي الذي قامت به فقد كان مخجلا وغير فعال بسبب أفكارها الاندماجية العتيقة واعتقادها الخاطئ بأن النظام الاستعماري يمكن أن يتطور ويصلح نفسه بصفة سلمية ولكن فشل هذه السياسة الاستعمارية في الجزائر التي كان مشروع الجنرال شال يمثل أهم مظاهرها فقد اضطرت حكومة ديغول إلى تحويل النظام الإستعماري العتيق إلى نظام استعماري جديد يرمي إلى المحافظة بأشكال أخرى على أهم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا.[1]

فأخذ يسير في اتجاه تحقيق سياسة الإدماج، حيث أعلن يوم 13 أكتوبر1958م، عن خطة في مدينة قسنطينة والتي تعرف باسم "مشروع قسنطينة" الذي يهدف إلى إفساح العمل للجزائريين، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين والتوسع بكثرة في مجال التعليم الابتدائي[2] فنجد أن هذا المشروع قد وضع في أشد ظروف الحرب ليرمي الى خلق القواعد الاقتصادية للقوة الثالثة الجزائرية كان هو الخطوط الأولى لهذه السياسة المتحررة المزعومة .وهذا مايؤكد أن ديغول وحاشيته يعتبرون أسباب الثورة اقتصادية واجتماعية او هكذا يحاولون ان يعتبروها حتى يركزوا جهودهم على معالجتها من تلك النواحي.

إن الكفاح التحرري والوضع الدولي جعلا فرنسا تضطر إلى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، فندوة مولان في جوان1960م، وايفيان في ماي1961م، ولوقران في جويلية من نفس السنة، قد انتهت كلها إلى الفشل بسبب تعنت الحكومة الفرنسية إلى أن كفاح الشعب الجزائري فقد تزايد واشتد منذ أيام ديسمبر التاريخية والسياسية الرشيدة التي سلكتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تمسكت بالمواقف الأساسية للثورة كل هذا أرغم السلطات الفرنسية على الدخول في مفاوضات جدية.[3]

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 54.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 281.

[3] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 55.

فنجد أن اتفاقيات ايفيان كانت تتضمن 11مادة تخصص ترتيبات تنفيذ قرار وقف إطلاق النار والإعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر، فكانت هذه التصريحات الحكومية المتصلة بالجزائر في إعلان عام 1959م فصول حول ضمانات التعاون الاقتصادي والثقافي وفي هذا الإطار فإن التعاون بين الجزائر وفرنسا يستجيب لمصالح البلدين.[1]

وان هذا الاصطدام بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد فلا يمكن أن يغري أحدهما في أي حال من الأحوال أو نفضل أحدهما على الآخر وإنما يستلزم مقاومتها

وعليه يستلزم محاربة الدعاية الفرنسية التي تدعي بأن وجود هؤلاء الفرنسيين بالجزائر ضروري للحياة الاقتصادية والإدارية وهم في الحقيقة عكس ذلك كليا فطيلة قرن كامل لم يفيدوا الدولة الجزائرية بشيئ وذلك بسبب عقليتهم الاستعمارية والعنصرية.[2]

3-الجزائر على أبواب الاستقلال:

1-إن الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية الفاشية اعتبرت اتفاقية ايفيان بالنسبة لهم كهزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل، فلم يقرون بأنهم هزموا وإنما كانوا يقرون بأنها قد افلتت منهم لذلك نجد اللجنة التنفيذية المؤقتة واجهت هيجان منظمة الجيش السري فقامت بتنفيذ هجمات كوماندوس ضد المسلمين وتحاول جر الجيش الفرنسي لاتخاذ موقف ضد اتفاقيات إيفيان

2-إن القضاء على منظمة الجيش السري الذي يمثل مهمة عاجلة يترك مشكلة وجود المستوطنين كما هي.

[1] محمد عبّاس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص ص 286-287.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص ص 56-57.

3-إن الحكومة الفرنسية قد نصت في اتفاقية إيفيان بأنها سوف تبقي قواتها العسكرية في الجزائر لمدة معينة مع الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت الذرية في جنوب البلاد.[1]

4-إن المجلس التنفيذي المؤقت الذي لم يتمكن بعد شهرين من تقلد وظيفته من فرض سيطرته ومراقبته على الإدارة الاستعمارية لذا يستلزم عليه تطهير الإدارة وإعادة تنظيمها فهي ضرورة حيوية وهذه المهمة تبدو دقيقة جدا نظرا لاتساع رقعة البلاد وحدة المشاكل اليومية وقلة الإطارات الجزائرية ذات الكفاءة التي استشهد عليها كثير منها في حرب التحرير.

5-نظرا لكل ماعانه الشعب الجزائري من العمليات الإبادة من طرف الاحتلال الفرنسي التي كانت لها عواقب مادية ومعنوية حيث أنها أخذت في الظهور كل يوم بصفة أكثر حدة فنجد أن المشاكل الناجمة عن كل هذا الوضع هي مشاكل اقتصادية واجتماعية فإن هذه القضية التي هي أخطر ما تركته لنا الحرب وعليه فإن الحكومة الجزائرية قد وجدت نفسها أمام بلاد استنزفت قواها.

6-إن استرجاع السيادة ولكن بقي أن يعطي محتوى للتحرير الوطني لذلك فان هذه العراقيل التي تعوق انطلاق الدولة الجزائرية الحديثة.[2]

4-نقائص ج ت و وقلة وعي مناف الثورة:

1- جبهة التحرير كانت تجهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف فكانت الأحزاب تنظر لها بنظرة متكاسلة على أنها الواقع الحقيقي.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص ص 57-58.

[2] نفسه، ص 60.

2-تباعد بين الوعي الجماعي الذي نضج طويلا باتصاله بالواقع من جهة وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني في كل المستويات من جهة أخرى، فكان عكس كل ما شاهدنا ونشاهد.[1]

3-إن هذا المشروع الروح الإقطاعية وأشار بإلحاح إلى أن: "جبهة التحرير الوطني-وهي العدو اللّدود للإقطاعية- وإن حاربت هذا الفكر عبر مؤسساتها الاجتماعية العادية، فإنها لم تقم بأي جهد لتتجنبه هي نفسها في بعض مستويات نفسها.

4-إن جبهة التحرير الوطني لقد تناست أن التصور التعسفي للسلطة هو الذي يسير ميلاد أو عودة الفكر الإقطاعي فندد المشروع بغياب كل تربية ديمقراطية في أوساط المناضلين والمواطنين.[2]

المطلب الثاني: الثورة الديمقراطية الشعبية

جاء برنامج طرابلس من خلال استراتيجيته في إعداد خطة لمستقبل الدولة الجزائرية الجديدة التي تبدأ ممارسة أعمالها ابتداءا من 05 جويلية 1962م، فقد جاء البرنامج لتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا تقييم للوضع في البلاد، وكان أول توجه إيديولوجي لجبهة التحرير الوطني في تزويد البلد المستقل بتوجه سياسي جديد، من خلال تصفية بقايا الإقطاعية المناهضة للوطنية وللمصالح الشعبية في الميدان الاجتماعي، ويكون الكفاح من أجل تحرير الوطن متبوعا بثورة ديمقراطية شعبية أي "بناء الجزائر في إطار المبادئ الإشتراكية وسلطة بين أيدي الشعب"[3]، فجاء البرنامج تحت اسم "الثورة الديمقراطية الشعبية" والمتتبع له يلاحظ من الوهلة الأولى اعتماده على

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 63.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 22.

[3] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، د ط، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص ص 594-595.

عنوان أقل ما يقال عليه بأنه تعبير غريب ودخيل على أدبيات الحركة الوطنية والنصوص الأساسية للثورة الجزائرية (خاصة بيان أول نوفمبر 1954، ومؤتمر الصومام 1956).

وقد كانت نصوص الثورة تستمد أهدافها وغاياتها من مفهوم "ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" وعبر عن ذلك الهدف العام في بيان أول نوفمبر 1954[1]، أما ما يبدو أن صانعي البرنامج عملوا على توجيهه باتجاه منحى آخر، وانحراف عن مبادئ كانت الحركة الوطنية تدافع عنها منذ دخول الاستعمار في الجزائر.

يقول محمد حربي عن مفهوم "الثورة الديمقراطية الشعبية" بانه يعكس رؤيا قومية وشعبوية تقدس الشعب وترفعه إلى مقام المثل الأعلى وتؤله الدولة في الوقت ذاته"[2].

ويرى الأستاذ الزبيري أن مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية اختيار ذكي واستراتيجي لتفادي استعمال المصطلحات الماركسية التي قد تجد من يرفضها.[3]

وأهم ما احتوى عليه برنامج طرابلس لتحقيق هذه الثورة "كون الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"[4].

فهذا التعبير يؤخذ منه أفكار مهمة أهمها استمرارية الثورة بعد الاستقلال على المستويات العقائدية (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية) من أجل البناء والتشييد في إطار المبادئ الاشتراكية. وبمعنى آخر فقد ربط البرنامج معركة استعادة الاستقلال الوطني بالمعركة العقائدية الجديدة، مؤكدا على ضرورة ضمان استمرارية الثورة والتوجيه، ثم

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص ص 280-281.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 273.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 247.

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 76.

يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية ومبادئها الفكرية والسياسية، بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب.[1]

وقد وقف برنامج طرابلس عند جملة من محددات فكرية واجتماعية حاول من خلالها تحديد مهام الثورة الديمقراطية الشعبية والتي رسمها في سبيل تحقيق ذلك حيث انطلق من أمرين استلهم منهما عمله:

1-الإنطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.
2-التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الإعتبار متطلبات التقدم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الإمبرايالية في العالم.
3-تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس[2].

فلسفة التعبير التي تبناها الميثاق عبرت عن منطلقات فكرية وواقع اجتماعي، وطموحات موضوعية، بعيدة كل البعد عن بيئة الشعب الجزائري التاريخية، الاجتماعية والحضارية، وتوجهت به نحو أطر بعيدة عنه.[3]

وبعدها وضع البرنامج معايير، والأطر المنظمة للدولة ولنجاح الثورة الديمقراطية الشعبية ممثلة في:

1-تتمثل مهام الثورة في تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمته التي حطمها الاستعمار بحيث تكون دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية، وتقوية الوطن يأتي بالضرورة عبر الاستقلال كشرط أولى، وبعد الاستقلال واسترجاع السيادة تأتي عملية استرجاع القيم التي طمسها الاستعمار ويكون ذلك عبر إلغاء الهياكل الاقتصادية

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 284.
[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر نفسه، ص 75.
[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 284.

والاجتماعية للإقطاع واستبدالها بهياكل ومؤسسات جديدة، لفائدة وهدف تحرير الانسان والممارسة الكاملة لحرياته وضمانها.[1]

2-نقل الفكر الديمقراطي من واقع التخمينات النظرية إلى مؤسسات الدولة وقطاعاتها مع إلزامية التحلي بروح المسؤولية وهي المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي، لتتمكن من التعبير بشكل جماعي وخلاق عن المسؤولية الشعبية[2]، باعتبار الشعب مصدر السيادة، والمقصود بالشعب العمال والفلاحون والشباب والمثقفون الثوريون باعتبار هؤلاء هم مصدر الثورة الديمقراطية وهذا ما أكده البرنامج (إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة، ولا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهام كانت درجة استنارتها، إن الشعب قادر وحده على إنجازها على الوجه الأكمل، والشعب هو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون.[3]

3-اتباع نمط التوجه الديمقراطية بمعنى أن يتم الحكم بوضوح وضرورة حمل الطبقة البرجوازية على إخضاع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب، فقد جاء في البرنامج: (أن تولي الحكم في الجزائر يقتضي أن يتم في وضوح، والاتحاد الوطني ليس اتحاد حول الطبقة البورجوازية، ولكنه تأكيد لوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية وهي الوحدة التي على البورجوازية أن تخضع لها مصالحها الخاصة)[4].

4- لتحقيق أهداف هذه الثورة يجب تكوين طبقة واعية من الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين مهمتها وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بوفاء مطامع الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية وضمن مجهود عقائدي متواصل وخلاق، ويتطلب تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية بعث فكر جديد يقوم على:

أ- تنظيم المجتمع بالاعتماد على مقاييس عملية وعلمية.

---

[1] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير..، المصدر السابق، ص 76.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 284.

[3] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 77.

[4] نفسه، ص 78.

ب- هذا الاعتماد يتبعه الوضوح الفكري والرؤيا الصحيحة الحقيقية[1].

5- لإنجاح مهمة الفكر السياسي والاجتماعي يجب أن يكون هناك تصور جديد للثقافة وتكون هذه الثقافة "ثقافة جزائرية وطنية وثورية وعلمية" ويتمثل دورها في إعطاء اللغة العربية موقعها وكرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، وكمعبر حقيقي عن قيم الثقافية لبلادنا وشعبنا، والتصدي للهيمنة الثقافية والتأثير الغربي، ومن ثم اكتسابها صفة ثقافة ثورية تعمل على تحرير الشعب من مختلف الخرافات المعادية للمجتمع والعادات الفكرية والتقليدية ومخلفات الاقطاع.

كما يجب إعطاء هذه الثقافة طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث وانتشارها المنهجي على كل مستويات المجتمع.[2]

المطلب الثالث: نظام الحزب الواحد ومهامه المستقبلية

بالإضافة إلى ما جاء في وثيقة طرابلس، أرفق نص البرنامج بملحق عنوانه "الحزب"، أكد من إرساء نظام الحزب الواحد في الجزائر مع بداية الاستقلال وذلك لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع.

وقد جاء في الوثيقة أيضا: (فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب، تسربت إلى صفوفه عدة اتجاهات تحمل ايديولوجيات ومذاهب مختلفة ولقد تمت تنظيمات حسب الأولوية وتبعا لأهميتها في المعركة فأصبح تحويله إلى حزب سياسي شيئا ضروريا وحتميا لمسيرتنا الزاحفة).[3]

---

[1] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 79.

[2] نفسه، ص ص 80-81.

[3] نفسه، ص 103.

لينتقل بعدها إلى طبيعة هذا الحزب باعتباره تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية، ومن أجل تحقيق أهداف الثورة يجب على الحزب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب.[1]

كما أرفقت الوثيقة مهام هذا الحزب بهدف الوصول إلى تكوين وعي لدى الجماهير وذلك "إن الوحدة الأيديولوجية، والعمل الديمقراطية وتكوين الإطارات والتثقيف السياسي للجماهير كلها من الشروط الملحة حتى يمكن الحزب أن يلعب دوره القيادي الواضح للشعب".[2]

وقد حدد بعد ذلك نشاط الحزب والذي تمثل في:

1-الحزب منظمة ديمقراطية:

وذلك يجب على الحزب الذي هو مرآة لحقائق البلد بما فيها الإمكانيات الحية التي يحتويها والذي هو أيضا وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية، أن يعمل على قاعدة ديمقراطية.[3]

ويعتمد العمل الديمقراطي للحزب على مبادئ حددها بـ:

- انتخاب المسؤولين على كل المستويات.
- تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دوريا وعلى كل المستويات.
- قانون الأغلبية.
- وجوب عرض القضية في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا في ندوة امام القاعدة.

[1] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 103.

[2] نفسه، ص 106.

[3] نفسه، ص 104.

- الأولوية للهيئة العليا على الدنيا.[1]

2-علاقات الحزب بالدولة:

فالحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ونشاطات الدولة، يضمن تحقيق برنامج الحزب، في إطار الدولة وبمساهمة المناضلين في أنظمة الدولة، فالحزب يشترط أن:

- يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي.
- تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب.
- تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب.[2]

وذلك باعتبار الحزب القاطرة التي تقود الدولة، فهو الذي يوضح الخطوط العريضة لسياسة الدولة.

3-التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب:

فمن أجل تقوية الحزب وضمان نجاح الثورة لا بد من تكوين الإطارات والحد من النقص الموجود في التكوين السياسي للمناضلين، ويتم ذلك عن طريق تلقين النهج السياسي وبرنامج الحزب ونشرهما في الأوساط الجماهيرية، وتكوين المناضل شرط لا بد منه وضرورة للتثقيف السياسي للجماهير.[3]

4-المنظمات الجماهيرية:

للمنظمات الجماهيرية دور في التعبير عن تنوع احتياجات الوطن، فعلى الحزب إحداث هذه المنظمات وإنعاشها لضمان توجيهها في إطار برنامجه الشامل، فالمنظمات

[1] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 104-105.
[2] نفسه، ص 105.
[3] نفسه، ص 106.

الجماهيرية، تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من الدفاع عن مصالحهم الخاصة وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة.[1]

5-تطوير جيش التحرير الوطني:

نهاية الحرب وإنشاء حزب وتكوين جيش وطني كلها عوامل تتطلب تطوير جيش التحرير الوطني لما له من أهمية أساسية في الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية، ويساهم في تعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن.[2]

6-تعبئة الجماهير:

وذلك بإحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدي إلى جعل الجزائر دولة عصرية، وخلق جو الأخوي والحماس الذي يضمن تحقيق المنجزات الكبرى.[3]

إلا أن هذا الملحق لاقى الكثير من الانتقادات والتناقضات التي وقع فيها محرري الوثيقة، فقد بدأ البرنامج بوصف "الجبهة" في عبارة: (فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة...) فهذا الوصف فيه مغالطة لأن جبهة التحرير منذ تأسيسيها كانت "جبهة" وليس "حزبا" جبهة تسع وتستوعب كل الجزائريين أفرادا، أحزابا وتنظيمات ويقول الزبيري: "أن الحزبية تتناقض جوهريا مع حقيقة جبهة التحرير الوطني والتي تأسست على أنقاض الأحزاب التي برهنت على فشلها في قيادة الشعب نحو التوحد واسترجاع الاستقلال الوطني.[4]

وهناك اختلاف في المفاهيم فيما يخص طبيعة الحزب، فلقد جاء في الوثيقة أنه: (لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع)، ومن جهة ثانية

[1] النصوص الأساسية، لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 107.

[2] نفسه، ص 108.

[3] نفسه، ص 109.

[4] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص294.

جاء فيها: (أن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية...)[1]، فمن جهة تنادي الوثيقة بالطليعة، ومن جهة ثانية بالجماهيرية.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 103.

المبحث الثالث: دور برنامج طرابلس في بناء الدولة الوطنية

جاء برنامج طرابلس في صياغة عمل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى المستوى الدولي بهدف تحرير الشعب الجزائري من مخلفات الاستعمار وبقايا الاقطاع ووضع هياكل المجتمع الجديد يقوم على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية ولتحقيق هذا البرنامج ومشروعه للثورة الديمقراطية الشعبية سطر جملة من خطوط عمل يمكن بسطها وتوضيحها حسبما حددتها النصوص المتضمنة في البرنامج[1].

المطلب الأول: في مجال السياسة الإقتصادية

اعتمدت السياسة الاستعمارية في القضاء على البنى الاقتصادية التي وجدتها في الجزائر واحلال محلها نظام رأسمالي يعتمد على استغلال خيرات لذلك استهل برنامج طرابلس بتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة وخلص إلى أن الإقتصاد الجزائري استولت عليه أقلية استوطنت البلاد تحت جناح الغزو وبفضل دعم المستعمر على أهم وسائل الإنتاج والتمويل[2]، فهو اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق يتعايش فيه قطاعين:

القطاع الأول: قطاع رأسمالي عصري يشمل الفلاحة الأوروبية المخصصة لأسواق المدن، ويعتبر مصدر الثروة لهم يسيطر عليه المستوطنون.

القطاع الثاني: قطاع تقليدي يعيش فيه السواد الأعظم من الجزائريين الفقراء ومن الفلاحين، يعتمد على وسائل تقليدية، وهو اقتصاد استهلاكي محلي ضعيف المردودية والإنتاجية والتقنية.[3]

فحسب البرنامج يجب الاعتماد على مبادئ سياسية اقتصادية للجزائر تقوم على:

- رفض الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية.

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 85.

[2] نفسه، ص 86.

[3] نفسه، ص86.

- العمل من أجل سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية بهدف القضاء على تسلط الاحتكارات، وإدخال تغيير جذري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب.[1]

وللوصول إلى بناء الاقتصاد على أسس جديدة في ظل توجيهات برنامج طرابلس، لن يتم ذلك إلا بانقلاب جذري حيث جاء في البرنامج: (ولن يتم بناء الاقتصاد على أسس جديدة إلا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية)[2]، والانقلاب يجب أن يمس كل النواحي الاقتصادية وتحدد في:

1-**الثورة الزراعية:** تقتضي الثورة الديمقراطية الشعبية ثورة زراعية بالدرجة الأولى، والثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب ثلاث متكاملة:

أ- **الإصلاح الزراعي:** حيث انطلقت فكرة الإصلاح الزراعي من مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، ويجب توفير الأراضي الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري وذلك بهدف القضاء على السياسة الاستعمارية الزراعية ولم يتم الإصلاح الزراعي إلا بالعمل بذلك الشعار وكذلك بالاعتماد على المبادئ التالية:

- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الانتهاج الفلاحية.
- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.
- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد
- مجانية توزيع الأراضي التي تجمع على الفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.
- تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات انتاج.
- إنشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها ويشارك العمال في التسيير والأرباح وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص 87-88.

[2] نفسه، ص 89.

- حظر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.
- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين العقاريين والمرابين والمصالح العامة.
- تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة[1].

ب-تحديث الفلاحة:

فإلى جانب هذا الإصلاح الذي جاء في برنامج طرابلس والذي ستطبقه الدولة الجزائرية نادى البرنامج إلى تحديث الفلاحة ويكون ذلك بإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة، مع توحيد نظام الأراضي، وتنويع الزراعات الفنية مع إعادة جمع ثورة المواشي والتنمية لتربية المواشي[2].

ج-المحافظة على الثورة العقارية:

اعتبرت من أهم السياسات، حيث جاءت بحلول عاجلة لبعض المشاكل من سوء حالة الأراضي والتقلص لمساحات الإنتاج وذلك: "أن الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية" ويكون ذلك باستصلاح الأراضي المنجرفة، وتشجير الغابات، مع توسيع المساحات المروية.[3]

إلى جانب ذلك أعطى برنامج طرابلس الأهمية بتكوين اليد العاملة في إطار الفلاحة بهدف القضاء على البطالة.

2-تطوير المنشآت (دعائم الاقتصاد):

فسياسة دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير المبادلات والقضاء على كل ما يعترض توسيع السوق الداخلية وتسويق المنتجات الفلاحية تعتمد على تأميم وسائل النقل،

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص ص 90-91.

[2] نفسه، ص ص 91-92.

[3] نفسه، ص 92.

وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية وكذا إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية[1].

3-تأميم القرض والتجارة الخارجية:

ويتم ذلك بواسطة تأميم شركات التأمين، وتأميم المصارف وتعتبر هذه العملية من الأولويات التي يجب أن يعطى لها الأهمية، وهي مهمة عاجلة يتطلب إنجازها في أقرب الآجال، إلى جانب تأميم التجارة الخارجية، وذلك بهدف القضاء على النظام الإمتيازي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا الاستعمارية، ولضمان مبادلات متوازنة أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة، ولتطوير المبادلات مع البلدان التي تعرض أسعار ثابتة، ولن يتم ذلك إلا بالاعتماد على سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة الجزائرية.[2]

4-تأميم الثروات المعدنية والطاقة:

يشكل هذا التأميم هدفا استراتيجيا يجب تحقيقه ويكون ذلك بتوسيع شبكة الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية، وتكوين المهندسين والتقنيين في كل المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة.[3]

5-التصنيع:

أعطى برنامج طرابلس أهمية كبيرة لسياسة التصنيع باعتبارها القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها تقدم الاقتصاد الفلاحي ومما جاء في البرنامج: (أنه لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من أجل تنمية البلاد إلا بالاعتماد على قاعدة تقنية واقتصادية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة)[4]، وذلك عن طريق تنمية

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 93.

[2] نفسه، ص ص 93-94.

[3] نفسه، ص 94.

[4] نفسه، ص ص 94-95.

صناعات القاعدية إلى جانب الصناعات الزراعية، وعدم إهمال الصناعات التقليدية، واستثمار الموارد الأولية من خامات وطاقة.[1]

وهذه إجمالا أهم الخطوط العريضة الكبرى التي جاء بها برنامج طرابلس فيما يخص السياسة الاقتصادية في إطار نظام الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: في مجال السياسة الإجتماعية

السياسة الاقتصادية المعتمدة في برنامج طرابلس هو الانتقال من النمط الرأسمالي الليبرالي الذي ساد في الجزائر مع الوجود الفرنسي، إلى النمط الاشتراكي الاجتماعي، وسياسة اجتماعية تعود عليهم بالرخاء والرفاهية والتطور العام لمستوى عيشهم واستقرارهم، لذاجاء البند الخاص بالشق الاجتماعي تحت عنوان: "تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير".

فكان الإعتماد على برنامج برز فيه محرروا الوثيقة هذه السياسة الإجتماعية التي يجب أن تعتمد بهدف تحقيق هذه المطامح والتي جاءت في خمسة أهداف:

1-رفع مستوى المعيشة:

وذلك من خلال التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير، وكذا القضاء على البطالة التي تتمثل في تنشيط الإنطلاقة الخلاقة للشعب وتحقيق التقدم والرقي، إلى جانب القضاء على مظاهر الترف والبذخ والإسراف والمصاريف واعتماد سياسة التقشف.[2]

2-محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية:

ويتجلى ذلك في إظهار الشعب الجزائري تعلقه بالقيم والثقافة الوطنية التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية، والتي من خلالها يجب على الثورة لجعل الثقافة في متناول أفراد شعبنا:

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 290.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير...، المصدر السابق، ص ص 95-96.

أ –استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية.[1]

ب–المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

ج–توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل المستويات التعليم

د–توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.[2]

ويلاحظ من خلال هذا الجانب ارتباط المشروع الثقافي بالبعد الثقافي للشعب الجزائري من خلال إعادة بعث اللغة العربية والحفاظ على التراث الثقافي للشعب.

3–السكن:

اعتبره برنامج طرابلس من أهم المحطات التنموية وميدان يرتبط بحياة الأغلبية من الجزائريين الذي هم بدون مأوى، بسبب التخريب والتدمير لمساكنهم في ظل الاستعمار، مما يستلزم اتخاذ إجراءات مستعجلة من خلال توفير كل ما يتطلب من إمكانيات لإنجازه والإسكان في ظروف ملائمة لكل المواطنين وحفظ كرامتهم.[3]

4–الصحة العامة:

اعتبره برنامج طرابلس كذلك من المحطات المهمة وذلك عن طريق تأميم الطب والمنشآت الصحية بغرض ضمان مجانية العلاج لجميع الناس، وهذا التأميم يتم وفق مبادئ منها:

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 96.

[2] نفسه، ص 97.

[3] نفسه، ص 97.

أ-تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية.

ب-تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية لمحاربة الأوبئة والأمراض ولتطوير الحالة الصحية.

ج-تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في إطار مخطط التنمية.[1]

5-تحرير المرأة:

أعطى برنامج طرابلس أهمية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع، شاركت في الكفاح وساهمت في تحرير البلاد، وأعطاها البرنامج دورا في إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، فعمل البرنامج على تطور المرأة وتفتحها ودعم المنظمات النسوية، وألح على محاربة الأحكام المسبقة بشأنها الاجتماعية والمعتقدات الرجعية وجعل تطورها واقعا لا رجع فيه بواسطة تخويلها مسؤوليات حزبية.[2]

كانت تلك أبرز المعالم في "السياسة الاجتماعية التي جاء بها برنامج طرابلس، باعتبارها امتداد وتكملة للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق مجتمع اشتراكي مثلما توخاه البرنامج.

المطلب الثالث: في مجال السياسة الخارجية

جاء في البرنامج: (إن التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلطها)[3].

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 98.

[2] نفسه، ص 98.

[3] نفسه، ص 98-99.

فالبرنامج ربط بين الاستقلال الوطني والسياسة الخارجية من جهة، وبينهما وبين إمكانية تشييد اقتصاد وطني ناجح ومتحرر من قبضة الامبريالية بحيث أشار البرنامج لأجل دعم الاستقلال الوطني، يجب الاهتمام بالسياسة الخارجية[1] التي تعتمد على:

1-محاربة الاستعمار والامبريالية:

بين البرنامج من خلاله على محاربته للإمبريالية، ودعوته إلى العمل على تقوية العلاقات بين الجزائر والبلدان الاشتراكية التي لاقت منها الدعم والمساندة خلال الحرب، مما عملت السياسة الخارجية للجزائر بالتوجه نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية.[2]

2-دعم حركات النضال من أجل الوحدة:

العمل في نطاق محاربة الإمبريالية يغذي القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا، نتيجة لسياسة ومناورات التقسيم التي تقوم بها الإمبريالية ومصالح الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي والعراقيل في تحقيق الوحدة، فقد عمل البرنامج على وضع تقدير صحيح لمقتضيات الوحدة في المغرب والوطن العربي وإفريقيا ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، وأما دوليا فلا بد من تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الإمبريالية كلها اهداف تساعد على طريق الوحدة.[3]

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 292.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 100.

[3] نفسه، ص 101.

3-دعم حركات التحرر:

ويتجلى ذلك من خلال مساعدة الجزائر المستقلة للشعوب التي تناضل لتحرير بلادها، ودعم الجزائر واهتماها بالوضع في بلدان افريقيا مثل جنوب افريقيا وانغولا، والتضامن الفعال مع بلدان افريقيا ضد الاستعمار مما يمكن الجزائر من توسيع جبهة النضال ودعم حركة التحرر والوحدة[1].

4-النضال من أجل التعاون الدولي:

التعاون الدولي أمر ضروري من أجل التقدم في جو في السلام ومن أجل تحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الامبريالية تعبئة دائمة والعمل على تطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية، في فرنسا خاصة سيؤهل الجزائر للقيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي.

وعليه فميثاق طرابلس يعتبر: "السياسة الخارجية رافدا لابد منه للوصول إلى أهدافنا الداخلية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد"[2].

فبرنامج طرابلس 1962م، ربط بين شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية في الداخل بمحيطها الخارجي، ضمن إطار مبادئ السياسة الخارجية التي رسمها وحدد معالمها بوضوح.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص 102.

[2] نفسه، ص 102.

فقد تضمن ميثاق طرابلس برنامج الدولة المستقلة ومستقبلها بكل ما تحمله من أفكار وتوجهات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في ظل النهج الإشتراكي للدولة بحجة محاربة الإستعمار والإمبريالية.

خاتمة

خاتمة

وعلى ضوء دراستينا كموضوع مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية 1954م-1962م توصلنا في الاخير الى النتائج التالية:

- تعد مواثيق الثورة التحريرية المراة العاكسة لاهم المحطات التي مر بها الكفاح المسلح، فكل وثيقة كانت وليدة ظروف واحداث تلك المرحلة سواءا من الناحية الداخلية او الخارجية ماجعلها تلقى صدى عالمي نتيجة القيم والمبادئ الوطنية والتحررية التي الهمت العديد من شعوب العالم، كما تعكس هذه المواثيق مرحلة التنظيم الفكري والتنظيم السياسي والمؤسساتي للثورة، فهي تخزر في مضامينها وابعادها الكثير من المبادئ والقيم الفكرية التحررية والإنسانية.

- فبيان اول نوفمبر يعتمد على مرجعية تاريخية والقيم الاسلامية ويؤكد على ان الثورة الجزائرية خلت من كل الشوائب الايديولوجية بل قامت على مبدأ القيادة السياسية والعسكرية الجماعية فيما يتعلق بتسيير الكفاح التحرري.

- فبيان اول نوفمبر لم يكن مجرد بيان ألقي على مسامع الشعب أو نداء يدعوهم لاحتضان ثورتهم وانما كان ميثاقا وبرنامجا في الشكل والمضمون فلقد رسم معالم واسس الدولة المستقبلية للدولة الدستورية ذات الطابع الديمقراطي والاجتماعي في اطار المبادئ الاسلامية

- شكل مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية حيث انبثقت عنه عدة تنظيمات وقرارات عرفت الثورة من خلالها تنظيما محكما وشاملا.

- نص ميثاق الصومام على الطبيعة الديمقراطية لكل الفئات الشعبية بدمجها في الكفاح التحرري، فقد جاء الميثاق لتقييم وتفحص الوضع العام من جهة ويستعرض الموافق المختلفة من الفعاليات الثورية وذلك برسم خريطة تنظيمية تمكن إبراز المؤسسات يوكل اليها دور المحرك والمولد للثورة وذلك من خلال بلوزة خطة تكون الأرضية العسكرية والسياسية للعمل الثوري.

– كما جاء ميثاق طرابلس الذي يعتبر من أهم مواثيق الثورة التحريرية حيث جاء في مرحلة جد حاسمة وهي مرحلة البناء والتشييد وهو مشروع مستقبلي يعبر عن طموحات الشعب الجزائري في السلم والحرية والعدالة والتقدم.

– كما احتوى ميثاق طرابلس من خلال برنامجه على نظرة شاملة لحالة الجزائر وفكرة تشييد الدولة الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للثورة الشعبية.

وبهذا تكون المواثيق الثلاث قد اسست لمسيرة الثورة نحو الاستقلال في مختلف مراحلها من التفجير الى التنظيم ثم التشييد.

واخيرا وختاما يمكننا القول بأن تاريخ ثورتنا المجيدة مازال ولايزال يفرض علينا البحث في كل ثناياه وخاصة في الجانب الفكري من الثورة التحريرية من خلال نصوصها ومواثيقها من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة تساهم في تنوير مستقبل البلاد والعباد حاضرنا ومستقبلنا.

ولا يفوتنا في هذا الموضع أن نشير إلى أن بحثنا هذا هومحا ولة بسيطة من أجل البحث في تاريخ ثورتنا المباركة لمواثيق الثورة التحريرية وتحليل محتواها وافكارها ومعانيها من خلال ماتوفر لنا من مادة علمية.

وفي الختام نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة والعون في انجاز هذا العمل المتواضع الذي نتمنى أن يلقى القبول العلمي من السادة والاساتذة الافاضل.

فإن اصبنا فمنا الله وحده، وإن أخطأ فمن أنفسنا.

والله ولي التوفيق.

ملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر

« أيها الشعب الجزائري ،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا — نعني الشعب بصفة عامة ، والمناضلين بصفة خاصة — نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الاسباب العميقة التي دفعتنا الى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الاساسية ، التي دفعتنا الى الاستقلال الوطني في اطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

« فنحن نعتبر ، قبل كل شيء ان الحركة الوطنية — بعد مراحل من الكفاح — قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فاذا كان هدف أي حركة ثورية — في الواقع — هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين .

ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة .

ان كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض الى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا ، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

ان المرحلة خطيرة !

« أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها الى المعركة الحقيقية الثورية الى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى . الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن يمنح أدنى حرية .

« ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم :

جبهة التحرير الوطني

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

ـــ 1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

— 2) احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الاهداف الداخلية :

— 1) **التطهير السياسي** باعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحسالي .

— 2) **تجميع وتنظيم** جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

— تدويل القضية الجزائرية .

— تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

— في اطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الامم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

« انسجاما مع المبادئ الثورية ، واعتبارا للاوضاع الداخلية والخارجية ، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

« **ان جبهة التحرير الوطني** ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

« ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية » . وحقيقة ان الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق .

« وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للخسائر البشرية وارافة الدماء ، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة

مشرفة للمناقشة ، اذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

— 1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الاقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

— 2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

— 3) خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

— 1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

— 2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

— 3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

« أيها الجزائري ! اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو ان تنضم اليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته ، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

« أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين ، فاننا نقدم للوطن أنفس ما نملك .

فاتح نوفمبر 1954
الامانة الوطنية

حزب ج.ت.و، المصدر السابق، ص ص 7-10.

الملحق رقم 02

المتحف الوطني للمجاهد، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954-1962، ص 56.

الملحق رقم 03

أعضاء لجنة الستة

من اليمين إلى اليسار :

الواقفون : محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.

الجالسون : محمد العربي بن مهيدي، بلقاسم كريم.

سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1954-1962)-المرجع السابق ،ص 61.

المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص61.

الملحق رقم 04

آلة الرونيو التي استُعملت لطباعة
بيان 1 نوفمبر 1954
(صورة من متحف المجاهد)

المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 66.

الملحق رقم 05

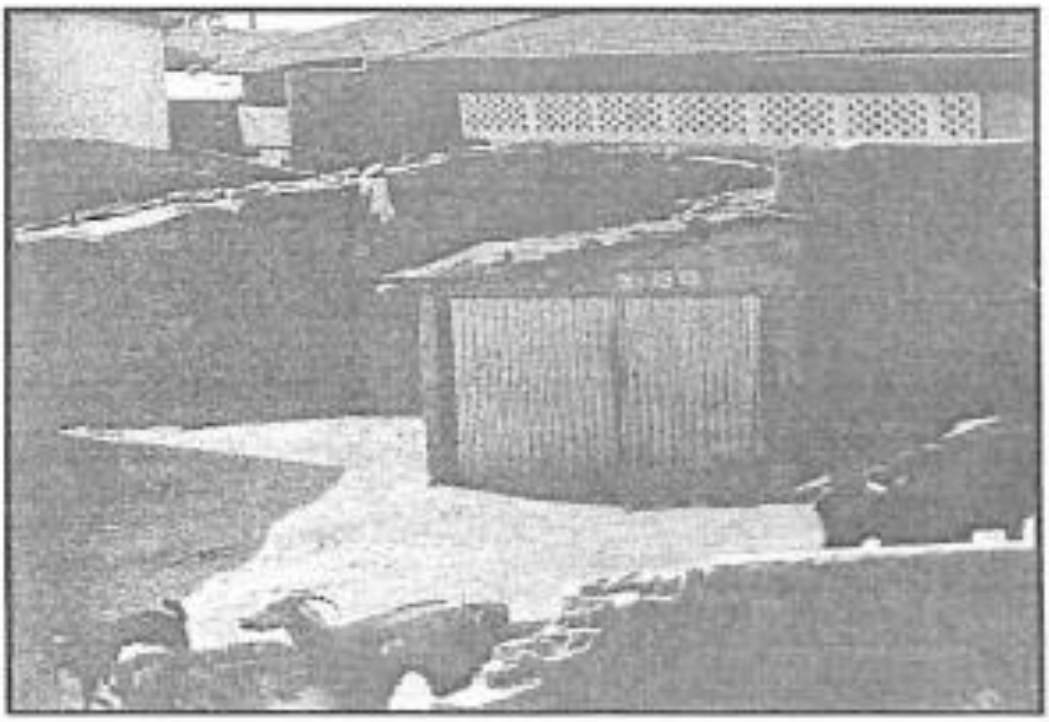

إغيل إمولان
في هذه الدار طبع بيان أول نوفمبر موجه للشعب الجزائري

عثماني مسعود، المرجع السابق، ص 46.

الملحق رقم 6

20 Août 1955—20 Août 1956 : Le Congrès de la Soummam, un impact exceptionnel

La journée du 20 Août 1955 est marquée par l'offensive des moudjahidine dans le Nord Constantinois contre le colonialisme et ses forces d'agression en plein jour

Pour commémorer la date de la tenue du Congrès de la Soummam (20 Août 1956) et celle du 20 Août 1955, il a été décidé de décréter cette date (20 Août) comme journée du Moudjahed et de la célébrer chaque année pour honorer la mémoire des chouhada tombés au Champ d'honneur et sauvegarder la dignité des moudjahidine encore vivants qui se sont sacrifiés au même titre que leurs frères chouhada pour libérer la patrie du joug colonial.

La journée du 20 Août 1955 est marquée par l'offensive des moudjahidine dans le Nord Constantinois contre le colonialisme et ses forces d'agression en plein jour, appuyée par des moussebline armés de toute sorte d'objets en mesure de se défendre, offensive qui a semé la peur dans les rangs des colons envahisseurs et fait trembler l'armée ennemie. Cette offensive e st en réalité un événement local limité à une région du pays, mais son impact et sa résonance se sont répandus à travers le territoire national. Par contre, la tenue du Congrès de la Soummam un an après, le 20 Août 1956, est considérée comme un événement à l'échelle nationale, ayant enregistré un impact exceptionnel, compte tenu des décisions prises dans les domaines politique, militaire et structurel de la lutte armée; un événement historique qui a assuré la poursuite du combat libérateur jusqu'à la victoire.

Le Congrès est l'un des plus grands évènements qui ont marqué le parcours de la lutte de Libération nationale, du fait qu'il s'est tenu en plein combat et au cœur même du territoire national, sans que l'ennemi ne découvre la date et le lieu, au même titre que le déclenchement de Novembre 54, dont la surprise a dérouté l'ennemi et n'a pu se rendre compte qu'après coup, pour réagir sauvagement avec une répression féroce contre la population.

Ce Congrès de la Soummam aurait pu avoir plus de réussite et d'efficacité dans l'application de ses décisions si le grand chahid Mustapha Ben Boulaïd, l'un des piliers de la Révolution de Novembre avait assisté à ses assises et contribué à son impact à l'intérieur et à l'extérieur. Malheureusement, ce grand héros national, chef de la zone des AurèsNememcha était déjà décédé, son corps déchiqueté avec quelques

1 sur 4

compagnons moudjahidine , à la suite d'une tragique déflagration d'un poste parachuté, paraîtil, et remis spécialement entre les mains de Ben Boulaïd au lieu dit "Tafreinte" dans le massif du djebel Lazrag le 23 mars 1956, c'estàdire cinq mois avant la tenue du Congrès. C'était donc une perte ressentie par tous les moudjahidine, notamment ses frères dirigeants de la première heure, avec lesquels il a décidé de se réunir six mois après le déclenchement du 1er Novembre 1954 pour faire le point de l'impact des premiers mois de la Révolution.

- Un facteur de réussite et de concorde

Après avoir échappé à la mort en février 1955 aux frontières entre la Tunisie et la Libye sur son chemin vers l'extérieur à la recherche des armes, il a été capturé par les forces ennemies; il a été condamné à la peine capitale et emprisonné à la prison de Constantine.
Armé de foi et d'un courage hors du commun, il a pu s'évader en compagnie d'une dizaine de condamnés pour rejoindre les Aurès et reprendre la direction de la lutte armée; mais le destin en a décidé autrement.

Scandalisé par la situation dégradante de certains moudjahidine dirigeants pendant son arrestation, il a essayé de redresser la situation en tenant plusieurs réunions; celle de djebel Lazrag lui a été fatale le 23 mars 56 où il tomba au champ d'honneur.
Un autre héros parmi les six historiques tomba aussi au champ d'honneur le 18 janvier 1955; il s'agit de Mourad Didouche, chef de la Zone 2 au djebel Boukerkar à la suite d'un accrochage violent avec l'ennemi supérieur en nombre et en armes.

Un autre dirigeant parmi les six, Rabah Bitat, chef de la Zone 4, a été arrêté lui aussi à Alger début 55, pour porter le nombre d'absents au Congrès de la Soummam à trois parmi les six historiques chargés de diriger la lutte de Libération nationale.
Un autre facteur de réussite et de concorde nationale aurait pu avantager le Congrès de la Soummam si la délégation extérieure de la Révolution avait assisté aux grandes décisions qui ont été prises dans tous les domaines, et on aurait pu éviter la crise profonde de 1962, et la confrontation fratricide qui s'en est suivie pour s'emparer du pouvoir au lendemain de l'indépendance, dont les retombées n'ont pas cessé d'affaiblir 20 Août 1955—20 Août 1956 : Le Congrès de la Soumma
m, un impact ex...

l'Algérie jusqu'à présent en temps qu'Etat et Nation.
Mais ce congrès de la Soummam qu'on peut qualifier d'extraordinaire, malgré l'absence de certaines grandes figures, comme les chouhada Mourad Didouche, Mustapha Ben Boulaïd tombés au champ d'honneur, le premier en janvier 1955, le deuxième en mars 56, le chahid Boudiaf assassiné en sa qualité de Chef de l'État en juin 1992 après avoir répondu à l'appel de la nation pour être utile à la patrie, et malgré l'absence de la délégation extérieure dont les membres sont aussi de grandes figures du

nationalisme et de la Révolution, les grands chefs ayant participé au Congrès, n'ont ménagé aucun effort pour élaborer une stratégie de guerre,digne des grandes révolutions de l'époque contemporaine et qui répondait aux exigences d'une guérilla capable d'affronter une grande armée disposant de toutes les armes redoutables comme l'armée française, soutenue par l'armada de l'Alliance atlantique.

L'unification de la direction de la Révolution armée pour la première fois dans l'histoire des insurrections survenues durant la période coloniale est l'une des décisions historiques du Congrès de la Soummam, avec la création d'un CNRA, du CCE, symbole de la direction collégiale, l'organisation du territoire national en six Wilayas, plus la Zone Autonome d'Alger, la création de la Fédération FLN en France, l'adoption de la plateforme politique qui a permis la mise en place des structures et instances de la Révolution sur les plans intérieur et extérieur, en vue de transformer la lutte armée en une révolution populaire, et définir le champ d'action sur le plan diplomatique et conquérir l'opinion internationale pour soutenir la lutte armée du peuple algérien et son droit à recouvrer sa souveraineté nationale.

L'organisation des moudjahidine en une armée de libération digne de ce nom, est fière d'être l'héritière de l'Emir Abdelkader, avec ses unités régulières, du faoudj au bataillon, avec ses grades jusqu'au colonel, assurant sa formation militaire et l'acquisition des armes de plus en plus modernes pour faire face aux forces de l'ennemi, sans oublier la stratégie en vigueur de guérilla qui est la sienne. Les décisions prises par le Congrès dans les domaines de l'organisation populaire, de la logistique, d e la santé, du domaine spirituel et religieux, enfin rien n'est laissé au hasard; ce qui prouve que les participants au congrès sont des génies d'inspiration pour diriger une lutte armée. Les Ben M'Hidi, Krim, Abbane, Zighoud, Ouamrane, Bentobbal et autres Amirouche, Benaouda, Bouguerra, Temmam n'ont pas démérité et se sont élevés au niveau des officiers supérieurs de l'armée ennemie, y compris les stratèges militaires et politiques de l'Etat français à travers toutes les années de guerre jusqu'au général de Gaulle.

- Unité et union

Si l'offensive du 20 Août 55 dans le Nord Constantinois a permis à la lutte armée de s'affranchir de la clandestinité, d'agir au grand jour contre l'oppresseur ennemi, de faire la jonction entre les régions du pays avec rapidité, de desserrer l'étau ennemi dans les Aurès, bref, de réussir sur le plan politique malgré un énorme sacrifice en pertes humaines chiffrées à plusieurs milliers, cet événement restera dans les annales de la Révolution comme un symbole de sacrifice, de défi par les moudjahidine soutenus par la population pour affronter les forces colonialistes au grand jour et transformer la lutte armée en une révolution populaire.

Le Congrès de la Soummam du 20 Août 1956 s'est tenu pour structurer et organiser cette révolution, lui donner une assise nationale et révolutionnaire et lui assurer une présence sur le plan international, un Congrès dont la réussite dépasse l'imagination et les pronostics. C'est un Congrès de l'unité et d'union dans l'action, dont les décisions ont assuré la continuité du combat malgré les difficultés et le poids redoutable de l'ennemi.

De nos jours, en temps de paix, les congrès qui se tiennent dans le monde exigent une période de préparation assez longue, avec un choix de lieu, de date et de la qualité des participants à ne pas négliger pour la réussite d'un congrès.

Mais tenir un congrès en plein combat, sur un terrain où les forces ennemis sont fortement implantées, disposant de tous les moyens de détecter toute information et action, se retrouver en conclave dans le secret absolu, dans les maquis de la Vallée de la Soummam de la Wilaya III, pour discuter et étudier les problèmes de la lutte armée pendant une dizaine de jours environ en tant que dirigeants de cette lutte armée, prendre les décisions qui s'imposent et achever le congrès dans de meilleures conditions de sécurité et de sérénité, assurées par le vaillant chef de la Vallée, le chahid Amirouche, assisté d'un étatmajor efficace composé d'éléments les plus sûrs et compétents, la réussite d'un tel congrès relève du miracle des hommes et aussi de l'aide de Dieu et de la baraka de valeureux chefs moudjahidine, dont la plupart sont des chouhada, et quelquesuns sont encore vivants.

Que Dieu leur accorde longue vie pour permettre aux générations montantes d'apprendre l'Histoire, tout au moins une partie seulement de cette glorieuse Révolution algérienne. En cette journée de recueillement qu'est la journée du Moudjahed (20 Août) de chaque année, cette date ne fait que rappeler au peuple algérien son devoir sacré de vénérer les chouhada, d'en tirer les leçons nécessaires pour la sauvegarde de l'unité nationale, de construire le pays et de participer à l'épanouissement et à la prospérité de l'Algérie des martyrs pour qu'elle soit et reste éternelle en tant qu'Etat et Nation.
Gloire à nos chouhada !!!

الملحق رقم 7

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1].

– الأعضاء الأساسيين:	– الأعضاء الاضافيون:
– حسين ايت أحمد.	– سعد دحلب.
– فرحات عباس.	– صالح الونشي.
– العربي بن مهيدي.	– عبد المالك تمام.
– رابح بيطاط.	– عبد الحميد مهري.
– محمد خيضر.	– الطيب الثعالبي.
– عبان رمضان.	– لخضر بن طوبال.
– أحمد بن بلة.	– محمد السعدي.
– مصطفى بن بولعيد.	– دحليس سليمان.
– بن يوسف بن خدة.	– عبد الحفيظ بوصوف.
– كريم بلقاسم.	– علي ملاح.
– زيغود يوسف.	– أحمد فرانسيس.
– عمر أو عمران.	– إبراهيم مزهودي.
– محمد يزيد.	– محمد الصادق بن يحي.
– محمد الأمين دباغين.	– محمد البجاوي.
– عيسات ايدير.	– نائب رئيس إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
– احمد توفيق المدني.	– نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين.
– محمد بوضياف.	– نائب من نواب قادة الولايات.

الملحق رقم 8: خريطة التقسيمات الإدارية لمؤتمر الصومام

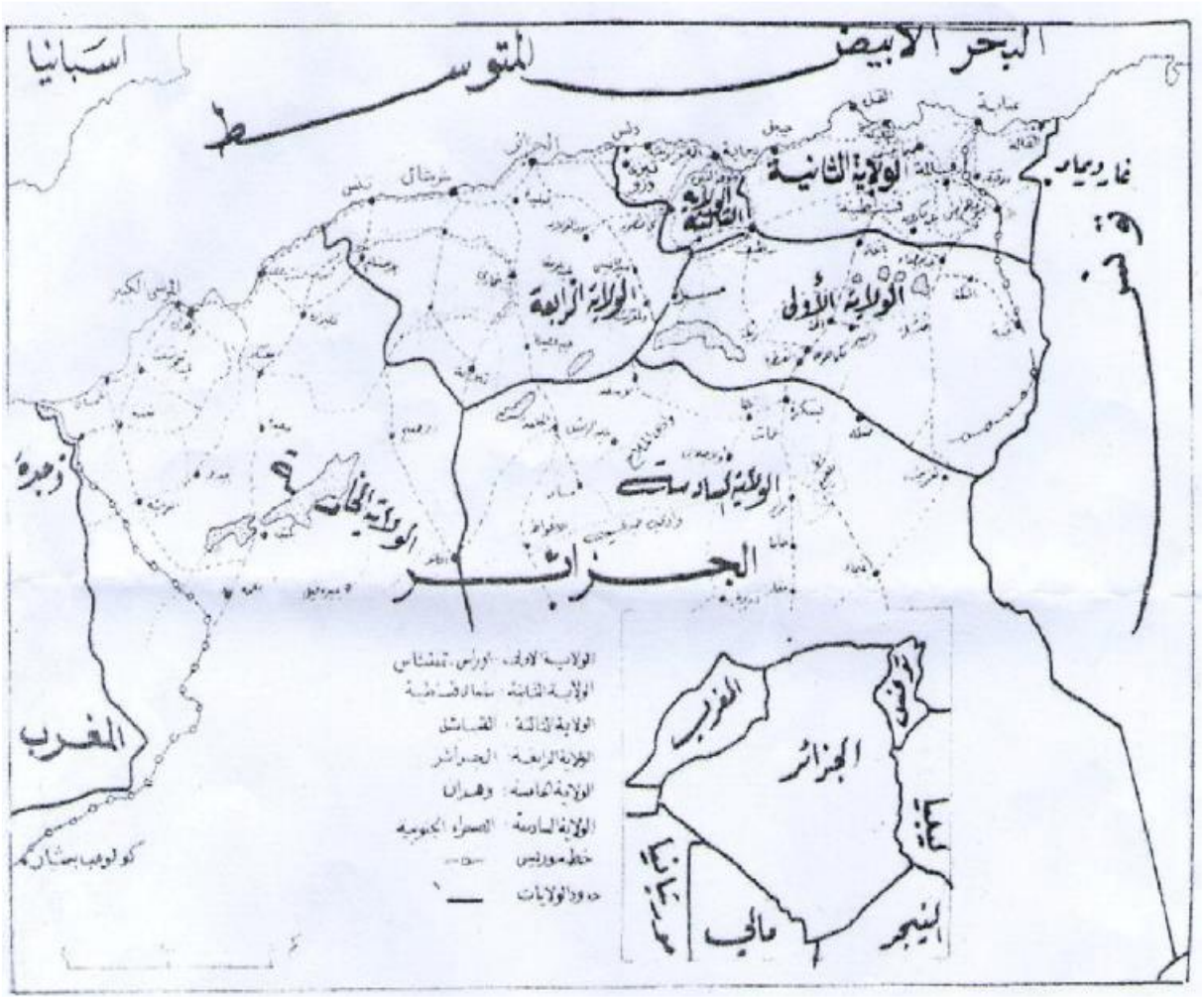

عمار قليل، المصدر السابق، ص 417.

الملحق رقم 9: لوحة بيانية للتنظيم العسكري لوحدات جيش التحرير (الفيلق)

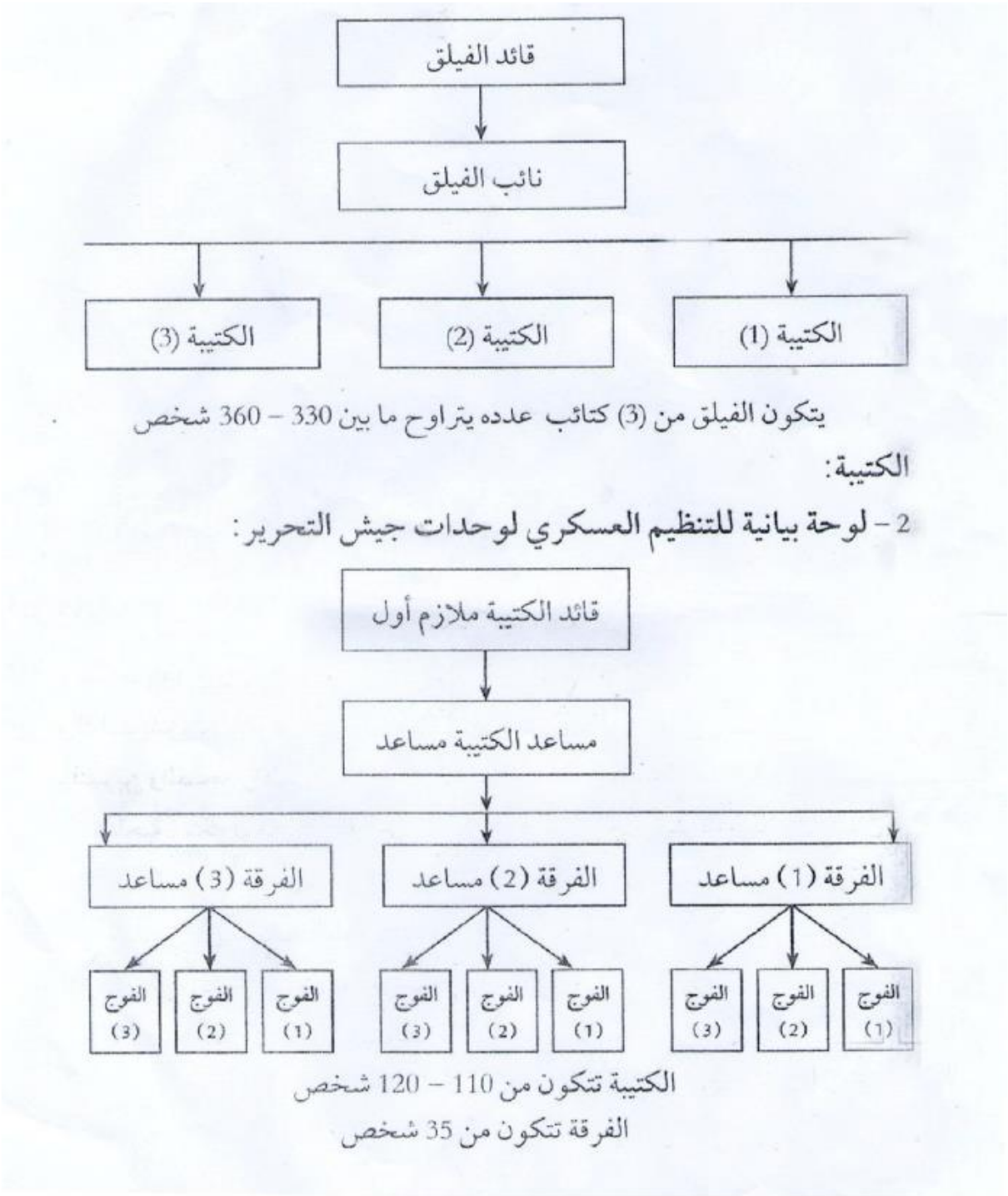

عمار قليل، المصدر السابق، ص 41.

الملحق رقم 10: الدولة التي اعترفت بالحكومة المؤقتة

033.02

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

PRESIDENCE DU CONSEIL

TABLEAU DES RECONNAISSANCES INTERVENUES DU
GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

(Indication préliminaire: La Demande de reconnaissance du G.P.R.A, jointe au mémoire juridique et politique, a été adressée à tous les Gouvernements à l'exception de ceux d'Israël, de la Nouvelle-Zélande, du Portugal, de l'Union Sud-Africaine et de la Chine nationaliste

ETAT	NATURE	FORME	DATE
GHANA	de facto	Lettre de l'Ambassade du Ghana au Caire au Ministre des A.E. algérien	I0 Juillet I958
INDONESIE	Non spécifiée	Lettre au Président du Premier indonésien trans.par l'Ambassade	27 Septembre
LIBAN	Juridique	Téleg. du M.A.E libanais au Pdt. Lettre de l'Amb.libanaise au Pdt.	I5 Janvier I5 Janvier
VIET-NAM/ NORD	Juridique	Teleg. et Lettre du Premier Ministre au Président.	26 Septembre
REP. DEM. COREE	Juridique	Tel. Président Conseil au Pdt.	25 Septembre
REP. POP. DE CHINE	Juridique	Lettre du Premier chinois au Pdt.	22 Septembre
MAROC	Juridique	Lettre du Premier Ministre au Président.	I9 Septembre
ARABIE SEOUDITE	Juridique	Tél. du Gouvernement séoudien au Président.	20 Septembre
LYBIE	Juridique	Tel. du Premier au Président	I9 Septembre
PALESTINE	Juridique	Notifiée par lettre du 20 Sep.	I9 Septembre
JORDANIE	Juridique	Tel.du Premier Min. au Pdt.	20 Septembre
SOUDAN	Juridique	Lettre de l'Ambassade soudanaise au Caire au Président	22 Septembre
R.A.U			
TUNISIE			
GUINEE			
IRAK			

وثائق أرشيفية.

الملحق رقم 11: مقتطفات من برنامج طرابلس

صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

1) عن السيادة الوطنية

في 19 مارس 1962 أعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب ابادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري.

وان نتيجة اتفاق تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق اجراء تم ضبطه بين الطرفين.

وسيدعي الشعب الجزائري عند استفتاء المصير للموافقة على الحل الذي نصت عليه اتفاقيات ايفيان الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا.

ان اتفاقيات ايفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن.

ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل ومن الأحداث السياسية والإجتماعية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري.

إن هذه الأحداث التي برزت خلال امتداد الحرب التحريرية هي التي تمثل الانتصار الوحيد الدائم لأنها امتداد لمكاسب الكفاح المسلح ولأنها تشكل الضمان الحقيقي لمستقبل بلادنا وثورتنا ففي أي شيء تكمن أهمية هذه الأحداث ؟

1) إن الشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية ومتنها في غمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب والجماعات وتغلب على الانقسامات التي حصل منها الاحتلال الفرنسي نظاما سياسيا.

2) ان وحدة الكفاح هي التي جعلت الشعب الذي اضطهده الاستعمار يكتشف نفسه من جديد كوحدة، وتفتقت كل طاقاته الكامنة. فربطت بهذا حاضره بماضيه الحافل بالكفاح واتمت إلى النهاية المجهود المتواصل الذي طالما قامت في طريقه العراقيل لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.

3) إن تحرك الجماهير الشعبية قد زعزع البناء الاستعماري وقوض الأسس التي تقوم عليها نظمه الرجعية وعجل بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي التي كانت تعرقل تطور المجتمع الجزائري.

كل هذا يثبت إخفاق الاستعمار الفرنسي في محاولاته الرامية لتحطيم مجتمع من أساسه وتعويضه بعدد متزايد من السكان الأوروبيين أو محاولاته الرامية لإبقاء مجتمعنا رهن الجهل والجمود.

إن اندفاع الجماهير الجزائرية في الكفاح لم يكن من نتيجته فقط تحطيم النظام الاستعماري والاقطاعية بل إنه بعث وعيا جماعيا فيما يتعلق بالمهام اللازمة لإعادة تشكيل المجتمع وبنائه على قواعد جديدة وإن الشعب الجزائري عندما أخذ من جديد زمام المبادرة قد أكد ارادته في التحرر وربط هذا التحرر شاعرا أو غير شاعر بالضرورة التاريخية للتقدم في جميع الميادين بدون هوادة وبطرق ثورية فعالة.

إن المجهود الخلاق الذي قام به الشعب قد بدت آثاره جلية في الهيئات والتشكيلات التي تأسست تحت اشراف جبهة التحرير الوطني الجزائرية لقيادة حرب التحرير وبناء مستقبل الجزائر ووحدة الشعب والبعث الوطني وبوادر التحول الجذري للمجتمع هي أهم النتائج التي حصلنا عليها بفضل سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، أن الشعب الجزائري لم يبلغ فقط الهدف الذي حددته جبهة التحرير الوطني الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954 وهو الاستقلال، ولكن تعداه إلى الاتجاه نحو الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

2) الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي

إن الحرب الاستعمارية التي شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري قد اتخذت طابع عملية ابادية حقيقية.

فقد استلزمت إرسال أضخم جيش استعماري عرفه التاريخ إلى الجزائر وكان هذا الجيش المجهز بأحدث وسائل التدمير تسانده ادارة استعمارية قوية، كما يساعده في عمليات القمع والإرهاب والتقتيل الجماعي المستوطنون الفرنسيون بالجزائر. وكانت ضربات هذا الجيش موجهة بصفة خاصة ضد السكان المدنيين العزل وإلى جيش التحرير الوطني الجزائري، ولكن بدون جدوى، وهكذا أبيد أكثر من مليون جزائري وأبعد وسجن ملايين آخرين، ان هذه الحرب الاستعمارية الجديدة لم يكن لها لتطول بدون مساندة الحلف الأطلسي والإعانة العسكرية والديبلوماسية التي اسدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والدرجة التي بلغتها الوحشية في هذه الحرب تفسرها طبيعة الاستعمار المرتكز على التوطين وعلى تواطئ الأمة الفرنسية

لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية

يجب صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية، ونعني باختيار خطوط العمل هذه :

- بناء اقتصاد وطني
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة.
- انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية.

1) بناء اقتصاد وطني

أ) لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة

1) ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد استعماري تسيطر عليه فرنسا كليا وتحت أيد اجنبية.

فهو مصدر للمواد الأولية وسوق للمواد المصنوعة، وتنعكس تبعيته في كبر حجم المبادلات الخارجية بالنسبة للإنتاج الوطني وحصة فرنسا منها وفي حجم الإعتمادات وتعديل

ميزان الحسابات وانعدام التصنيع الجدي، فظلت الجزائر الزبون الأول لفرنسا وممونها الأول.

ولقد استولت أقلية استوطنت البلاد تحت جناح الغزو وبفضل دعم المستعمر على أهم وسائل الإنتاج والتمويل، فهي تملك أهم الأراضي المنتجة (2.726.700 هكتارا) وتحتكر البنوك والنشاط الصناعي (90 ٪ من المجموع الكلي أنها تحتكر الإطار التقني والإداري للبلاد.

2) **ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق،**

يتواجد فيه قطاعان تربط بينهما شبكة تجارية هشة.

أ) القطاع الأول قطاع رأسمالي عصري ونشيط بالفعل موقعا أماميا للإقتصاد الفرنسي، وهو يشمل الفلاحة الأوروبية المخصصة لأسواق المدن والتصدير ومختلف فروع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والخدمات، والمشاركة الجزائرية الوحيدة تتجسد في اليد العاملة.

ب) القطاع الثاني قطاع تقليدي يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين أي 5225.000 شخصا. وهو لا يزال يحتفظ بالهياكل الموروثة عن الماضي ويسيطر عليه الاقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الإنتاج التي كانت تميز عَصْرَ ما قبل الرأسمالية، وتكاد تكون الوسائل التقنية والمالية.

3) **العواقب الاجتماعية للهيمنة الاستعمارية**

ان الحالة الإجتماعية المتردية الناتجة عن هذا الاقتصاد التابع وغير المتناسق والمسيطر عليه، يعاني منها مجموع الجزائريين عناء شديدا وهي تبرز في التباين الموجود بين المَدْخول.

فمجموع فرنسي الجزائر يملكون معدل دخل سنوي يفوق 350.000 فرنك لكل فرد بينما يقل معدل الدخل السنوي بالنسبة للجزائريين عن 50.000 فرنك، وهذا المعدل لا يصل مبلغ 20.000 فرنك اذا كان الأمر يتعلق بالجماهير التي تعيش من القطاع التقليدي.

كما أن العواقب الإجتماعية تظهر في عدم دمج مليونين ونصف مليون جزائري في دائرة النشاط الإقتصادي حيث أنه يوجد 990.000 عاطل عن العمل : في المدن ومليون ونصف مليون عاطل في الأرياف وهي تتجلى كذلك في الهجرة الريفية وفي هجرة 400.000 جزائري إلى فرنسا وفي الأمية (فأكثر من 5/4 الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 6 سنوات لا يعرفون القراءة ولا الكتابة) وفي نقص وتدهور قطاع السكن والحالة الصحية وكل هذا يعكس تكاثر الأحياء القصديرية والأكواخ وقلة المنشآت الصحية في الأرياف.

ب) مبادئ سياستنا الاقتصادية

1) ضد الهيمنة الأجنبية والليبيرالية الإقتصادية :

ان طموح شعبنا إلى التنمية الاقتصادية وإلى رفع مستوى معيشته طموح عميق شامل لا يقاوم.

وقد علمتنا تجربة البلدان حديثة الإستقلال العدول عن أساليب الليبيرالية التقليدية لإجراء تحول حقيقي في المجتمع.

ذلك أن مثل هذه الأساليب تزيد في خطورة فوضى السوق وتدعم التبعية الإقتصادية للإمبريالية وتجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بالامبريالية.

ان خلق سوق داخلية وبداية التصنيع يتوقفان على القيام بثورة حقيقية في الحياة الريفية والثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب ثلاثة متكاملة : اصلاح زراعي، تحديث الفلاح والمحافظة على الثرْوَة العقارية.

أ) الاصلاح الزراعي

لقد كان الاستقلال محط آمال جمهور الفلاحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في الأمة والذين كانوا القاعدة العاملة خلال حرب التحرير وقد حملوا العبء الثقيل منها، ومن شأن الاستجابة لمصالحهم المادية والثقافية وتحقيقها رفع حجم الإنتاج في البلاد وخلق سوق للصناعة واعادة الاستقرار إلى الأرياف التي استنزفتها الحرب الاستعمارية.

أما توفير الأراضي الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري فإنه يتطلب القضاء على القواعد الإقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية العقارية على وجه العموم.

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن نوعية الزراعات التي يستثمرها كبار المعمرين وكبار الملاكين الجزائريين في أراضيهم ودرجة ادخال الوسائل العصرية في استثماراتهم يدفعان بحزبنا إلى المطالبة باقامة نظام تعاوني لاستصلاح الأراضي وتقسيمها دون تجزئتها، وهذا الحل يجب العمل به وفق انضمام ارادي من جانب الفلاحين لتفادي العواقب الوخيمة لأشكال الاستثمار المفروضة ولن يتم الاصلاح الزراعي الا بالعمل بشعار (الأرض لمن يخدمها) وبالاعتماد على المبادئ التالية :

1) الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

2) تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.
3) نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد.
4) مجانية توزيع الأراضي التي تجمع على الفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.
5) تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات انتاج.
6) انشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها ويشارك العمال في التسيير والأرباح وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق وتشكيل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات والممرنين الفلاحين.
7) حظر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي اعادة تكوين الملكية الكبيرة.
8) الغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين العقاريين والمرابين والمصالح العامة.
9) تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة.

ب) تحديث الفلاحة :

سيخلق الإصلاح الزراعي بالحيوية التي تعطيها للفلاحين ظروفاً اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تطور القطاع التقليدي وتسرع في توحيد الضيعات الصغيرة بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات والمؤسسات المحلية. وسوف تسهل بالاصلاح الزراعي عملية دخول التقدم إلى الريف، وبهذا الصدد يجب أن تهدف السياسة الزراعية للحزب أيضا إلى :

- توحيد نظام الأراضي
- زيادة حجم الإنتاج بتوزيع التقنيات الحديثة على أوسع نطاق.

- تنويع الزراعات الغنية واحلال هذه الأخيرة محل الزراعات الفقيرة.
- اعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي.

ج) المحافظة على الثروة العقارية :

لا شك أن سوء حالة الأراضي والتقلص المتواصل لمساحات الإنتاج وتخريب الغابات تشكل آفانا حقيقية يجب التصدى لها بحلول فورية عاجلة. إن الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية وأن تقوم بكفاح عنيف من أجل :

- استصلاح الأراضي المنجرفة
- تشجير الغابات وتشجير مساحات جديدة
- توسيع المساحات المروية
- استصلاح أراضي جديدة

إن تزايد السكان النسبي في الأرياف سيمكن التعبئة السريعة لليد العاملة العاطلة لاستصلاح الأراضي. وهذا عمل أهميته بالغة. فالتنظيم الديمقراطي للورشات سيقضي على البطالة وسيمكن من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي وسيحرر كل القوى المنتجة على أن يكون تغيير الهياكل الزراعية هذا نقطة انطلاق لتطوير المنشآت وتأميم القرض والتجارة الخارجية في مرحلة أولى وتأميم الثروات الطبيعية والطاقة في مرحلة ثانية. وسوف تعمل هذه الإجراءات على الإسراع في عملية التصنيع الهائل للبلاد.

2) تطوير المنشآت (دعائم الإقتصاد)

لقد وضعت شبكة السكك الحديدية والطرقات في بلادنا حسب المقتضيات الإقتصادية والاستراتيجية للاستعمار. وتم

- تنويع الزراعات الغنية واحلال هذه الأخيرة محل الزراعات الفقيرة.
- اعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي.

ج) المحافظة على الثروة العقارية :

لا شك أن سوء حالة الأراضي والتقلص المتواصل لمساحات الإنتاج وتخريب الغابات تشكل آفانا حقيقية يجب التصدى لها بحلول فورية عاجلة. إن الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية وأن تقوم بكفاح عنيف من أجل :

- استصلاح الأراضي المنجرفة
- تشجير الغابات وتشجير مساحات جديدة
- توسيع المساحات المروية
- استصلاح أراضي جديدة

إن تزايد السكان النسبي في الأرياف سيمكن التعبئة السريعة لليد العاملة العاطلة لاستصلاح الأراضي. وهذا عمل أهميته بالغة. فالتنظيم الديمقراطي للورشات سيقضي على البطالة وسيمكن من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي وسيحرر كل القوى المنتجة على أن يكون تغيير الهياكل الزراعية هذا نقطة انطلاق لتطوير المنشآت وتأميم القرض والتجارة الخارجية في مرحلة أولى وتأميم الثروات الطبيعية والطاقة في مرحلة ثانية. وسوف تعمل هذه الإجراءات على الإسراع في عملية التصنيع الهائل للبلاد.

2) تطوير المنشآت (دعائم الإقتصاد)

لقد وضعت شبكة السكك الحديدية والطرقات في بلادنا حسب المقتضيات الإقتصادية والاستراتيجية للاستعمار. وتم

خلال الحرب فتح طرق قروية لتسهيل عمليات دخول القوات الفرنسية إلى الأماكن النائية، وسوف تكون هذه الشبكة قاعدة تطور منشآت ملائمة لتسهيل تطوير المبادلات والقضاء على كل ما يعترض توسيع السوق الداخلية وتسويق المنتوجات الفلاحية، ان سياسة الحزب يجب أن تهدف إلى :

- تأميم وسائل النقل
- تحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية.
- اقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية.

3) تأميم القرض والتجارة الخارجية

ويفرض تأميم القرض والتجارة من جهته :

أ) تأميم شركات التأمين

ب) تأميم المصارف

وهذه المهمة عاجلة يجب إنجازها في أقرب الآجال، فتكاثر البنوك يسهل الإفلات من قبضة المراقبة الوطنية، ان تحويل هذه المؤسسات إلى شركات إنمائية لن يخفي طابعها الأساسي المتمثل في كونها وسيلة مساومة مالية.

ج) يجب أن تستوحي السياسة التجارية للجزائر من المبادئ التالية :

- القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر تدريجيا وحسب ترتيبات يتفق عليها.
- ضمان مبادلات متوازنة أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة.
- تطوير المبادلات مع البلدان التي تعرض أسعارا ثابتة وسوقا للأمد الطويل وحيث يمكننا وجود مواد تجهيز بأحسن الأسعار.

- تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة بصفة أولوية وخلق شركات تابعة للدولة حسب المادة المنتجة أو مجموع المواد المنتجة.

فمثل هذا التنظيم سوف يمكن الدولة من الاشراف المباشر على التصدير والاستيراد ويسهل عليها القيام بعمل ناجع في مستوى الاستهلاك ويوفر لها الأرباح التجارية التي يمكن استثمارها في الفروع الانتاجية.

- مراقبة الأسعار وخلق مخازن تابعة للدولة في المراكز الريفية لمحاربة المضاربة والربا.

4) تأميم الثروات المعدنية والطاقة :

ان هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل أما الآن يجب على الحزب أن يعمل على :

- توسيع شبكة الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية.

- تكوين المهندسين والتقنيين في كل المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة.

5) التصنيع :

إنه لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من أجل تنمية البلاد الا بالاعتماد على قاعدة تقنية واقتصادية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة.

وستتمثل مهمة الدولة الجزائرية في توسيع قطاع الدولة الموجود في الجزائر ليشمل المناجم ومصانع الإسمنت.

غير أن التنمية الحقيقية التي سوف تتم في البلاد على الأمد الطويل ترتبط بإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة

المصرية وللجزائر امكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية والحديدية، وفي هذا الميدان تملك الدولة توفير الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة.

أما في ميادين الاقتصاد الأخرى فإنه يمكن تشجيع المبادرة الخاصة بل وتوجيهها في اطار مخطط عام للتصنيع.

هذا وتبين تجربة بعض البلدان أن الدولة لا يمكنها بأي حال أن تساهم في خلق قاعدة صناعية تستفيد منها البورجوازية المحلية التي يجب على الدولة أن تحد من تطورها بالتدابير الملائمة فإسهام رؤوس أموال الأجانب الخاص امر مرغوب فيه ولكنه يجب أن يتم وفق بعض الشروط منها :

- أن يكون مكملا في اطار مؤسسات مختلطة.
- ان ينظم تحويل الأرباح ويعاد توظيف جزء منها في عين المكان.

ويجب على الدولة أن توجه في مرحلة أولى جهودها نحو تحسين الصناعة التقليدية وخلق صناعات صغيرة محلية أو جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي في عين المكان.

2) تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير

1) رفع مستوى المعيشة :

ان مزايا التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير والقضاء على البطالة ستتمثل في تنشيط الإنطلاقة الخلاقة للشعب وتحقيق التقدم وأنه لمن الواجب الأكيد التنديد بشدة بمظاهر الترف والاسراف وتبذير أموال الدولة والمصاريف الباهضة والمرتبات المدهشة حتى تصبح انطلاقة الجماهير ونعبئتها من خصائص الحياة في البلاد.

تلك هي عوامل تؤكد يقين الجماهير بأنها سوف تتحمل أعباء التشييد وحدها وعلى الأغنياء أن يسلكوا منهج التقشف ومع ذلك فإن تسيير بعض المؤسسات من قبل الدولة لا يمكن أن يبرر في أي وقت من الأوقات تدهور ظروف معيشة العمال الذين يجب الإعتراف لهم بحق الإضراب.

2) محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية :

كان الشعب الجزائري قد أظهر قبل اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 تعلقه بالقيم الوطنية التي صيغت في اطار الحضارة العربية الإسلامية. ولقد تميز تعلقه هذا بخلق المدارس الحرة وصيانتها رغم المعارضة الصادرة عن السلطات الإستعمارية. وقد بذلت ادارات الولايات من جهتها خلال حرب التحرير جهودا جديرة بالثناء لكي تجعل الثقافة في متناول أفراد شعبنا وأن قضية الثقافة في بلادنا تتطلب :

أ) استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية، وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة اذ هي تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة.

ب) المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

ج) توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم.

د) جزأرة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد.

و) توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين، وهذا في أقرب الآجال.

النصوص الأساسية المصدر السابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ-المصادر بالعربية:

1-الكتب والمذكرات الشخصية:

1. احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962-1994، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2007.
2. بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004.
3. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.
4. حزب ج.ت.والنصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.
5. دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب لنشر، دحلب، 2007.
6. الديب فتحي، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984.
7. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
8. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.
9. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، د س.
10. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

11. هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

12. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، محاضرات المجلس الأعلى، الجزائر، 2000.

13.

2-الجرائد:

1. جريدة المجاهد، العدد 19، 1 مارس 1958.

ب-المصادر بالفرنسية:

1. Mohamed harbi, Le FLN, Mirage et réalité des origine a la prise du pouvoire 1945-1962,Edition J.a,Paris ,198 .Saad Dahlb,MissionAccomplie,Edition Dahlab,Alger, 1990.

ثانيا: المراجع:

1. أنري فافرود شارل، الثورة الجزائرية، تر:كابوية عبد الرحمن، طبعة خاصة ،منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
2. بزيان سعدي، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.
3. بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.
4. بن ازواو فتح الدين، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الارشاد لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، د ط، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
6. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1967.
7. بورعدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، ط1، مطبوعات البونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

8. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الأولى، دار البصائر، الجزائر، 2009.
9. بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م.
10. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954-1962)، المؤسسة الوطنية للنشر،الجزائر، 1994.
11. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، تقديم العربي ولد خليفة، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012.
12. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
13. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتجاه الكتاب العرب، دمشق، 1999.
14. الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م، ط5، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، 2007.
15. سيف الإسلام الزبير وآخرون، مؤامرة من خلف الستار، (مسيرة بوضياف وقصة اغتياله)، د ط، مجموعة جواركم للصحافة والنشر، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.
16. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري (1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، د س.
17. طلاس مصطفى، العسلي بسام، الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
18. عباس محمد، رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، د س.

19. عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

20. عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2013.

21. عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، منقحة، دار الهدى، الجزائر، 2013.

22. العسلي بسام، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس، بيروت-لبنان، 1990.

23. عليوان سعيد، قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962، منشور بكتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، ج1، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003.

24. الغربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958م)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

25. قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة للنشر، الجزائر، 2011.

26. كاشه بشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، وزارة المجاهدين ،2007، ص221.

27. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

28. لونيسي رابح، محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

29. مطمر محمد العيد، ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954-1962م) (اوراس-النمامشة) أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر.
30. مطمر محمد العيد، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس سلسلة رجال صدقوا، دار الهدى للنشر، الجزائر، د س.
31. معمري خالفة، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
32. مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
33. مقلاتي عبد الله، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع،
34. الهمشاوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر، 2001.
35. يحياوي جمال، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر 2001.

3-الرسائل الجامعية:

1. بن بيا سعيد، عبد اللطيف رابح، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: قراءة في النتائج والمسارات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017-2018.
2. بوعباش مراد، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
3. تيته ليلى، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة 2012-2013.

4. شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من11 أوت إلى 16 ديسمبر1959، ظروفه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2010.
5. شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2007-2008.
6. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006.
7. عمارة ربيع، المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
8. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-دراسة تحليلية نقدية-(1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
9. كرليل عبد القادر، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية-الفرنسية (1955-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.
10. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة قسنطينة، 2005-2006.
11. ميلودي سهام، اتفاقية ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

4-المجلات والدوريات:

1. جوبية عبد الكمال، قضية الثورة الجزائرية في مجلة الأداب البيروتية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

2. رخيلة عامر، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد4، الجزائر، 2001.
3. سعيود أحمد، **تدويل القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 15، الجزائر، 2007.
4. العياشي علي، مؤتمر الصومام أول مؤتمر جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع78.
5. لحسن زغيدي محمد، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012، العدد 14.
6. المجاهد بن طوبال لخضر، يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، ع52، الجزائر، 1981.
7. ومان حورية، تلمساني يوسف، البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 26، سبتمبر 2017.

5-الملتقيات:

1. ليلى بن صويلح، السياق العام والخلفية الإيديولوجية لثورة التحرير الجزائرية، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 2 و3 ماي 2012.

5-المواقع الالكترونية:

1. www.aljazeera.net.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: بيان أول بين العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية

المبحث الأول: تاريخية البيان النوفمبري 9

المطلب الأول: فكرة البيان وتحريره 9

المطلب الثاني: مضامين البيان النوفمبري 13

المطلب الثالث: أبعاد البيان..... 19

المبحث الثاني: العمل الثوري من خلال البيان 25

المطلب الأول: العمل السياسي والديبلوماسي 25

المطلب الثاني: العمل العسكري 31

المبحث الثالث: ملامح الدولة الوطنية النوفمبرية 36

المطلب الأول: دولة ديمقراطية..... 36

المطلب الثاني: دولة اجتماعية 38

المطلب الثالث: في إطار المبادئ الإسلامية..... 39

الفصل الثاني: ميثاق الصومام بين تنظيم العمل الثوري وتشييد الدولة الوطنية

المبحث الأول: التحضيرات الأولية لانعقاد مؤتمر الصومام 46

المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر 46

المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وصدور الوثيقة..... 50
المبحث الثاني: التنظيم السياسي والعسكري للعمل الثوري من خلال الميثاق..... 56
المطلب الأول: التنظيم السياسي 56
المطلب الثاني: التنظيم العسكري..... 60
المبحث الثالث: معالم الدولة الوطنية من خلال ميثاق الصومام 65
المطلب الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ CCE 65
المطلب الثاني: المجلس الوطني للثورة الجزائريةCNRA 69
المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA..... 74

الفصل الثالث: برنامج طرابلس من الثورة التحريرية إلى بناء الدولة الوطنية

المبحث الأول: ظروف إعداد برنامج طرابلس..... 82
المطلب الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس..... 82
المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وإعداد البرنامج..... 86
المبحث الثاني: المحاور الكبرى لميثاق طرابلس..... 93
المطلب الأول: الوضعية العامة في الجزائر 93
المطلب الثاني: الثورة الديمقراطية الشعبية 98
المطلب الثالث: نظام الحزب الواحد ومهامه المستقبلية 102
المبحث الثالث: دور برنامج طرابلس في بناء الدولة الوطنية 107
المطلب الأول: في مجال السياسة الإقتصادية 107
المطلب الثاني: في مجال السياسة الإجتماعية..... 111
المطلب الثالث: في مجال السياسة الخارجية..... 113

خاتمة 118

الملاحق.....120

قائمة المصادر والمراجع.....151

فهرس المحتويات.....159